



رئاسة الوزراء الأمانة العامة

تقرير أداء الحكومة للعام 2024

شباط، 2025م

قائمة المحتويات

1.0 الملخص التنفيذي	1
1.1 مقدمة	1
1.2 أداء الاقتصاد الكلي	3
1.3 ترتيب فلسطين في المعايير الدولية	11
1.4 تداعيات الحرب وعدوان الاحتلال	14
2.0 جهود الحكومة على الصعيد السياسي والإعلامي	21
2.1 تعزيز الحضور دولياً	21
2.2 التواصل المجتمعي	24
3.0 جهود الحكومة في الإغاثة والإعمار	25
3.1 الإغاثة الفورية لقطاع غزة	25
3.2 حصر الأضرار في قطاع غزة	31
3.3 إعادة إعمار المناطق التي تتعرض لاعتداءات الاحتلال في الضفة الغربية	35
4.0 أداء الحكومة في مجال الإصلاح	37
4.1 الإصلاح المؤسسي	37
4.2 إصلاح المالية العامة	39
4.3 تحديث التشريعات وتوحيد مؤسسات الوطن	41
4.4 رفع مستوى الخدمات والتحول الرقمي	42
4.5 الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد وتكافؤ الفرص	46
5.0 أداء الحكومة في تحقيق الاستدامة المالية والإنعاش الاقتصادي	48
5.1 تحسين إيرادات الخزينة العامة	48
5.2 أولويات الصرف والمدفوعات وتسديد الدين العام	50
5.3 تحفيز الاقتصاد الوطني	53
6.0 أداء الحكومة في تعزيز التنمية المستدامة	56
6.1 تعزيز الخدمات الأساسية	56
6.2 تعزيز الرعاية الاجتماعية	65
7.0 أداء الحكومة في تعزيز الأمن والأمان وسيادة القانون	68
7.1 تعزيز الأمن والأمان للمواطن	68
7.2 تعزيز نزاهة قطاع العدالة والجهاز القضائي	69
8.0 جهود الحكومة في تعزيز الصمود في القدس والمناطق المهمشة	71
8.1 تعزيز الصمود في القدس	71
8.2 تعزيز الصمود في الأغوار والمناطق المهمشة والمناطق المسماة (ج)	73
9.0 التحديات	77
9.1 التحديات المالية	77
9.2 التحديات الاقتصادية والاجتماعية	80
9.3 التحديات الفنية	83
9.4 التحديات الجيوسياسية	85

1.1 مقدمة

منح سيادة الرئيس محمود عباس الثقة للحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة برئاسة الدكتور محمد مصطفى، مؤكداً على إعطائها كافة الصلاحيات اللازمة لتنفيذ مهامها بما يتوافق مع القانون، ضمن إطار الحوكمة الرشيدة، والشفافية، والمساءلة، مع التأكيد على ضمان الحفاظ على حقوق المواطنين وتعزيز صمودهم في ظل التحديات الراهنة.

وبشرت الحكومة مهامها وفقاً للقوانين والإجراءات المعتمدة، مع تركيز واضح على الأولويات العاجلة وتلك التي تحتاج إلى تخطيط متوسط وطويل الأمد. وجاء في صدارة هذه المهام تخفيف المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزة، من خلال تقديم الدعم والإغاثة بكافة أشكالهما، والتحضير لعملية الإنعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار، كما أظهرت الحكومة التزاماً قوياً بتحقيق إصلاحات شاملة في مختلف القطاعات، سعياً لتعزيز بناء مؤسسات الدولة ودورها في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

وشملت أولويات الحكومة أيضاً دعم منظومة القضاء لضمان تمكينها وتعزيز استقلاليتها، وترسيخ قيم الحوار والشفافية، مع ضمان مشاركة جميع مكونات المجتمع في صنع القرارات. كما أكدت على التزامها بحماية الحريات العامة، بما في ذلك حرية الصحافة والإعلام، في إطار الأنظمة والقوانين المعمول بها. كما شملت الأولويات تعزيز العلاقات والتعاون مع الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، إلى جانب دعم صمود المواطنين ومواصلة الجهود للدفاع عن مدينة القدس ومقدساتها، باعتبارها جزءاً جوهرياً من الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني.

لقد أكدت الحكومة التزامها التام بالمرجعية السياسية التي تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما تلتزم بما جاء في نصوص القانون الأساسي، معتبرة ذلك واجباً وطنياً ومسؤولية كبيرة، لا سيما في ظل التحديات الجسيمة التي تواجه القضية الفلسطينية في هذه المرحلة الحرجة.

تولت الحكومة التاسعة عشر مسؤولياتها وسط ظروف استثنائية، أبرزها الحرب المستمرة التي يشنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، والتي وصلت إلى شهرها الخامس عشر. خلال هذه الحرب، واصلت آلة الحرب الهمجية تدمير كل مقومات الحياة في القطاع، مما أدى إلى استشهاد وجرح وفقدان عشرات الآلاف من الأبرياء، وتدمير أكثر من 75% من المنازل والبنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والجامعات والمساجد والكنائس والطرق، مما أجبر غالبية السكان على النزوح عن منازلهم.

إلى جانب ذلك، يتواصل العدوان الإسرائيلي في الضفة الغربية من خلال عمليات القتل والتدمير والاجتياحات المتكررة، بالإضافة إلى إرهاب المستوطنين، وموجات الاعتقالات المستمرة، واستهداف أهلنا الصامدين في القدس العاصمة بشكل ممنهج.

وتواجه الحكومة الفلسطينية تحديات اقتصادية وسياسية جسيمة نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، الذي يفرض حصاراً مالياً واقتصادياً خانقاً على السلطة الوطنية الفلسطينية، يتمثل في احتجاز أموال المقاصة وقرصنتها، مما أدى إلى حرمان الحكومة من أكثر من ثلثي إيراداتها، التي تشكل نحو 70% من إجمالي الإيرادات العامة.

ويُضاف إلى هذه التحديات تراجع الإيرادات المحلية وفقدان ما يقارب نصف مليون عامل لوظائفهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يفاقم الأوضاع الاقتصادية الصعبة ويزيد من الضغوط على المجتمع الفلسطيني، الذي يواجه الصمود رغم كل هذه التحديات.

ورغم التحديات والظروف الصعبة، تواصل القيادة والحكومة الفلسطينية جهودها السياسية والدبلوماسية على الساحة الدولية لوقف العدوان والحرب على الشعب الفلسطيني، وتقديم الإغاثة العاجلة للمواطنين في قطاع غزة والمحافظات الشمالية المتضررة، والتصدي لكل المحاولات الرامية إلى تقويض حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، كما وتوالت الاعترافات بدولة فلسطين، حيث أثمرت الجهود عن اعتراف تسع دول، ليصل عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين 149 دولة من أصل 193، وذلك في مسارٍ يهدف إلى تحقيق الحل العادل والشامل، وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس.

يهدف تقرير أداء الحكومة السنوي 2024 إلى تسليط الضوء على أبرز التدخلات والإنجازات المحققة في إطار الأولويات الواردة ضمن برنامج عمل الحكومة. لقد تم إعداد هذا التقرير بالتعاون والتنسيق مع جميع الدوائر الحكومية، استناداً إلى جمع وتحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بأولويات الحكومة والبرامج والمشاريع التي تم تنفيذها خلال العام 2024.

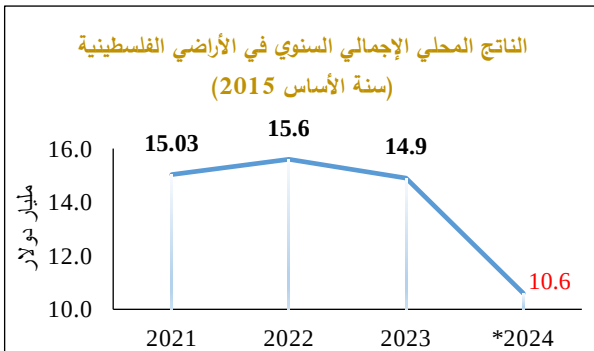
ويتضمن التقرير تحليلاً شاملاً للأداء الاقتصادي خلال عام 2024، مع استعراض لاتجاهات الأداء خلال الفترة من 2021 إلى 2024. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير بيانات حول مجموعة من المعايير الدولية، مما يتيح مقارنة موقع دولة فلسطين مع دول الإقليم والعالم في نفس المعايير، وذلك من خلال تقييم التغيرات في مجالات متنوعة تشمل التنمية، الاقتصاد، السياسات المحلية، والأمن والسلام. إلى جانب استعراض التحديات التي واجهتها الحكومة الفلسطينية؛ بما في ذلك التحديات الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية، بالإضافة إلى التحديات المالية والاقتصادية والاجتماعية والفنية التي أثرت على مسيرة التنمية.

1.2 أداء الاقتصاد الكلي

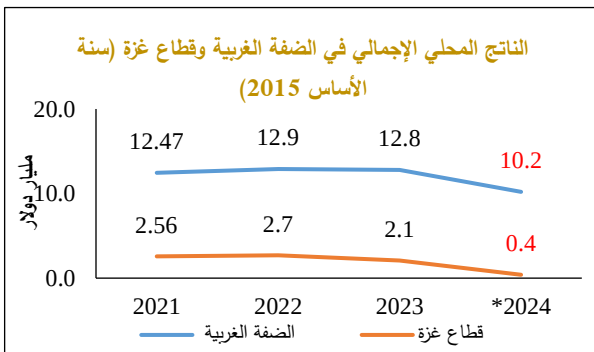
تعكس مؤشرات الاقتصاد الكلي الوضع الحالي لاقتصاد الدولة خلال مدة زمنية محددة، وتساهم في تحليل تطور الأداء بين الفترات المختلفة. وفيما يلي عرض لأبرز مؤشرات قياس أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات (2021-2024)، مع الإشارة إلى الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والعدوان على الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر 2023 التي ألقت بظلالها السلبية على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

1.2.1 الحسابات القومية¹

1. الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة

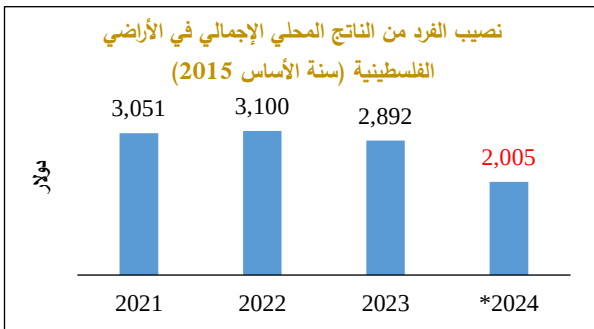


بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في العام 2024 حوالي (10.6) مليار دولار، بانخفاض نسبته 28.8% مقارنة مع عام 2023 والذي بلغ فيه حوالي 14.9 مليار دولار، وانخفاض نسبته 32% مقارنة بالعام 2022. ويعود سبب هذا الانخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى استمرار توقف عجلة الإنتاج في قطاع غزة وتباطؤها في الضفة الغربية كنتيجة للحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة، وتداعياتها الكبيرة على الضفة الغربية.



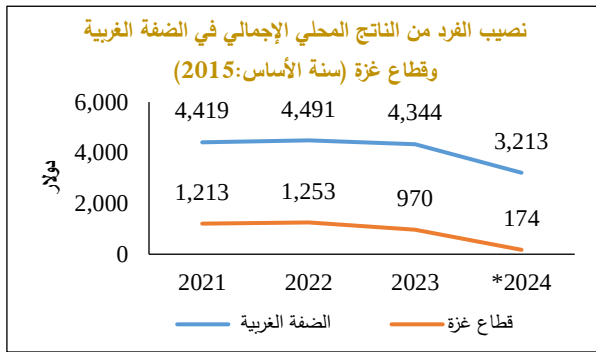
وحسب المناطق، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية في العام 2024 بنسبة 20.3% مقارنة بالعام 2023، وبنسبة انخفاض قدرها 20.9% مقارنة بالعام 2022. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة قدرها 81% مقارنة بالعام 2023، وبنسبة انخفاض قدرها 85% مقارنة بالعام 2022، في ظل انهيار شبه كامل للإنتاج والتوظيف، وتدمير واسع للبنية التحتية والأراضي الزراعية.

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة



بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين في العام 2024 حوالي 2,005 دولاراً أمريكياً منخفضاً بنسبة 30.7% عما كان عليه في العام 2023، وبنسبة انخفاض وصلت إلى 35.3% مقارنة بعام 2022. جاء ذلك الانخفاض كنتيجة للانخفاض الشديد في الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام.

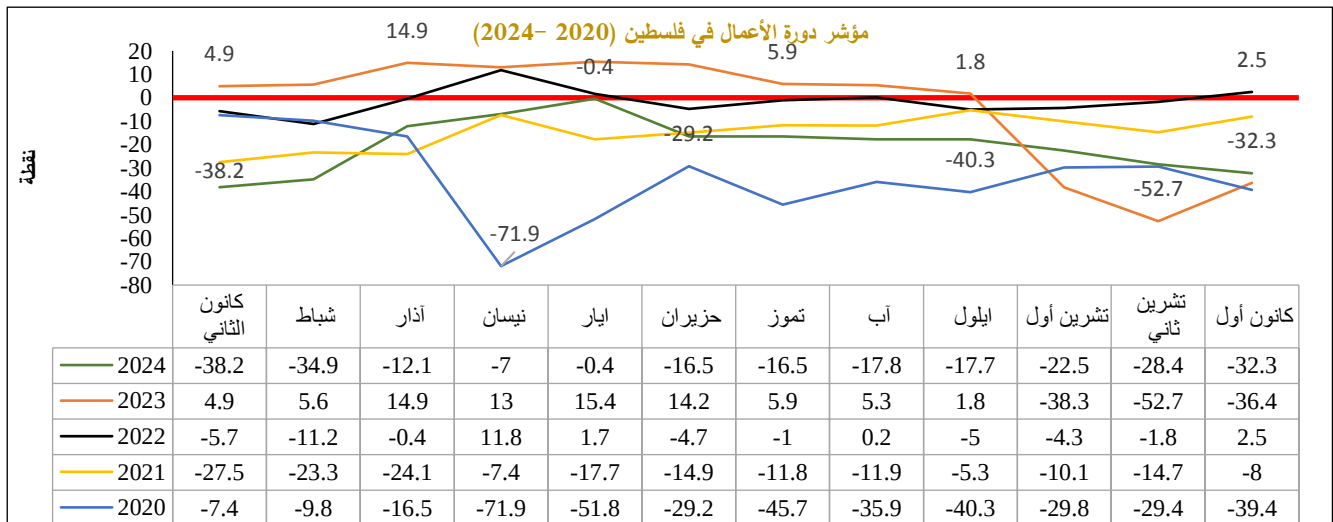
¹ تجدر الإشارة هنا إلى أن البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي استولت عليه إسرائيل عنوة في عام 1967. وأن بيانات العام 2024 المشار إليها في الرسومات بعلامة (*) هي بيانات أولية مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهي عرضة للتقحيح والتعديل.



وعلى مستوى المناطق، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية في العام 2024 حوالي 3,213 دولار، بانخفاض قدره 26% مقارنة بالعام السابق له، وبانخفاض قدره 28.4% مقارنة بالعام 2022. في حين سجّل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة في العام 2024 حوالي 174 دولاراً، منخفضاً بنسبة 82% مقارنة بالعام السابق له، وبنسبة 86.1% مقارنة بالعام 2022.

3. مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال²

يهدف مؤشر دورة الأعمال في فلسطين إلى رصد التذبذبات في النشاط الاقتصادي بما فيه الإنتاج والتوظيف وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الفلسطيني. وتكمن أهمية هذا المؤشر في توفير معلومات آنية حول وضع الاقتصاد، بما يساعد في رسم السياسات النقدية الملائمة دون الحاجة إلى انتظار صدور المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويعطي لمحة عن الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني. في حال كانت قيمة المؤشر موجبة فإن الأوضاع الاقتصادية جيدة وكلما ازدادت القيمة مقتربة من الرقم 100، كان ذلك مؤشراً على تحسّن الوضع الاقتصادي العام، وبالعكس فيما يخص القيم السالبة، فهي تدل على أن الأوضاع الاقتصادية سيئة، وتزداد سوءاً كلما اقتربت من سالب 100. في حين يدل اقتراب قيمة المؤشر من الصفر إلى أن الأوضاع على حالها، وأنها ليست ليست بصدد التغير في المستقبل القريب.



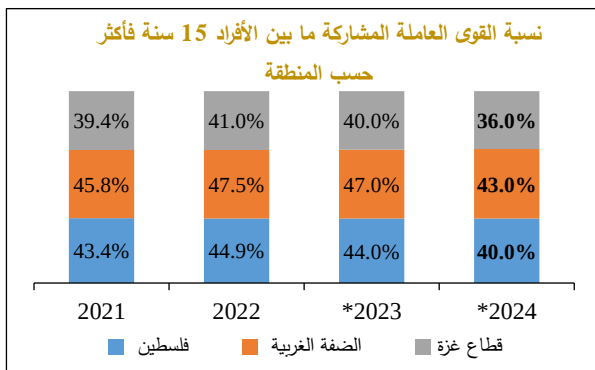
يُلاحظ من الرسم البياني الانخفاض الشديد في قيم المؤشر الكلي منذ شهر كانون الثاني وحتى شهر أيلول من العام 2024 على أساس سنوي، فقد سجّل المؤشر الكلي أقل قيمة في شهر كانون الثاني من العام 2024 (نقطة مقابل (4.9) نقطة في الشهر المناظر له من عام 2023، وسجّل المؤشر الكلي في شهر أيلول من العام 2024 (نقطة مقابل (1.8) نقطة في الشهر المناظر له من عام 2023. يعود سبب الانخفاض الحاد في قيم المؤشر الكلي منذ شهر كانون الثاني وحتى شهر أيلول من العام 2024 على أساس سنوي إلى استمرار العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وتدابيراته في الضفة الغربية. في حين تحسنت

² بيانات مؤشر دورة الأعمال في فلسطين، مصدرها سلطة النقد.

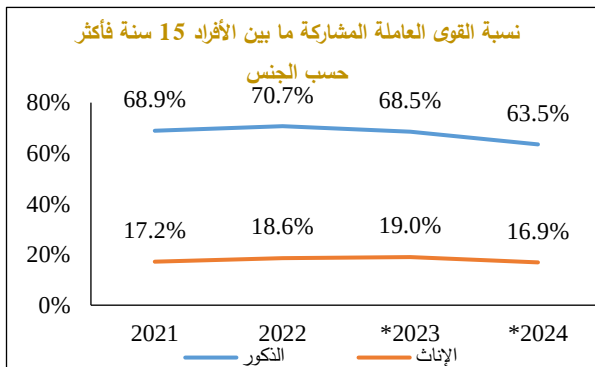
قيم المؤشر الكلي منذ تشرين الأول وحتى كانون الأول من العام 2024 على أساس سنوي، فقد سجل المؤشر الكلي في شهر تشرين الأول 2024 قيمة (-22.5) نقطة مقارنة ب (-38.3) نقطة في الشهر المناظر له من عام 2023، ووصل المؤشر الكلي إلى (-32.3) نقطة في شهر كانون الأول 2024 مقارنة ب (-36.4) نقطة في الشهر المناظر له من عام 2023. يرجع سبب هذا التحسن إلى أن تأثير العدوان الاسرائيلي المستمر على قيم المؤشر الكلي خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2024 أخف وطأة من الأشهر الثلاثة المناظرة من عام 2023 والتي شهدت بداية العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة.

1.2.2 سوق العمل³

1. نسبة المشاركة في القوى العاملة



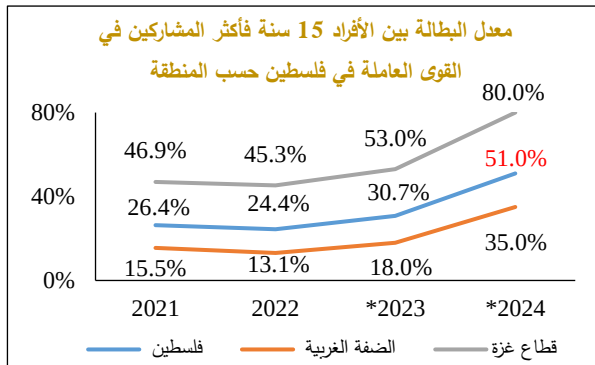
بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة مع نهاية العام 2024 في فلسطين 40% مقارنة ب 44% في العام 2023. وفي الضفة الغربية، انخفضت النسبة بمقدار 4 نقاط مئوية مقارنة بالعام 2023. كذلك في قطاع غزة، فقد انخفضت النسبة أيضاً بمقدار 4 نقاط مئوية مقارنة بالعام 2023. يُشار إلى أن نسبة المشاركة في القوى العاملة يتم حسابها من خلال التعبير عن عدد الأشخاص في القوى العاملة (عدد الأشخاص العاملين والعاطلين عن العمل) كنسبة مئوية من السكان في سن العمل.



وعلى مستوى الجنس، بلغت نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة من مجموع الذكور ضمن سن العمل 63.5% مع نهاية العام 2024، مقارنة ب 68.5% في العام 2023. بينما بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 16.9% مع نهاية العام 2024 مقارنة ب 19% في العام 2023.

2. نسبة البطالة

بلغ معدل البطالة بين الأفراد (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة في فلسطين في العام 2024 حوالي 51%، بارتفاع



قدره 20.3 نقطة مئوية مقارنة بالعام 2023، وبارتفاع قدره 26.6 نقطة مئوية مقارنة بالعام 2022. وقد أدى العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة إلى زيادة التفاوت في معدل البطالة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سجل المعدل في قطاع غزة في العام 2024 حوالي 80%، بزيادة قدرها 27 نقطة مئوية مقارنة بالعام 2023، وبزيادة قدرها 34.7 نقطة مئوية عن العام 2022،

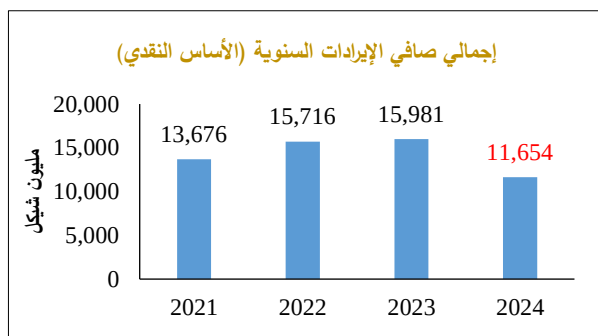
³ بيانات سوق العمل لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي استولت عليه إسرائيل عنوة في عام 1967. كما أن البيانات الخاصة بالعامين 2023 و 2024، والمشار إليهما في الرسومات بعلامة (*)، تعتمد على التنبؤات الاقتصادية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهي عرضة للتقحيح والتعديل.

أما في الضفة الغربية، فقد سجّل المعدل في العام 2024 حوالي 35%، مرتفعاً بـ 17 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق له، و بـ 21.9 نقطة مئوية مقارنة بالعام 2022. إن الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة، وتداعياتها في الضفة الغربية من تباطؤ الإنتاج والمبيعات، وتسريح الكثير من العمال، وتوقف العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والمستعمرات عن العمل، أدت إلى الارتفاع الكبير في معدلات البطالة في العام 2024.

تجدر الإشارة إلى أن تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة عالمياً، يستثني بعض الفئات في المجتمع بلا عمل، منهم المحبطين في البحث عن وظيفة، وأولئك الذين يعملون ساعات عمل قليلة أسبوعياً، إلى جانب الراغبين في العمل لكنهم لا يبحثون عنه.

1.2.3 المالية العامة⁴

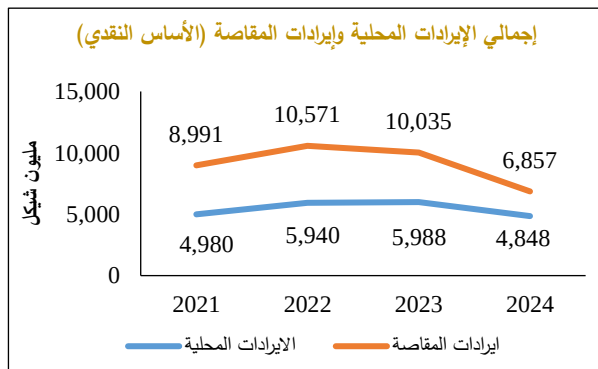
1. إجمالي صافي الإيرادات (الأساس النقدي)⁵



بلغ إجمالي صافي الإيرادات في نهاية العام 2024 حوالي 11.65 مليار شقيل منخفضاً بنسبة 27% مقارنة بنهاية العام 2023، وبنسبة انخفاض قدرها 25.8% مقارنة بنهاية العام 2022، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض كل من إجمالي الإيرادات المحلية بنسبة 19%، وإيرادات المقاصة بنسبة 31.7% مقارنة بنهاية العام 2023.

2. إجمالي الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة

انخفض إجمالي الإيرادات المحلية في فلسطين في العام 2024 بنسبة قدرها 19% مقارنة بنهاية العام 2023، وبنسبة انخفاض قدرها 18.4% مقارنة بنهاية العام 2022. يعود سبب هذا



الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية بنسبة 18.1%، والإيرادات غير الضريبية بنسبة 20.2% مقارنة بنهاية العام 2023. في حين سجل إجمالي إيرادات المقاصة في العام 2024 حوالي 6.86 مليار شقيل، بنسبة انخفاض قدرها 31.7% مقارنة بنهاية العام 2023، وبنسبة انخفاض قدرها 35.1% مقارنة

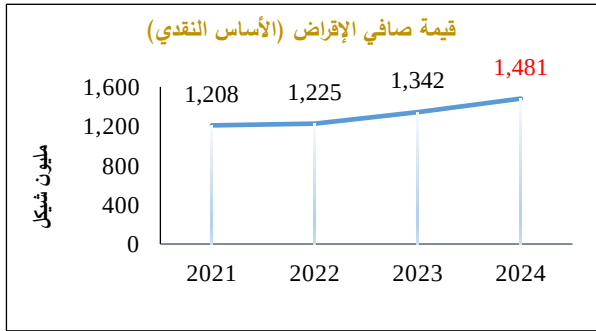
بنهاية العام 2022. شكلت إيرادات المقاصة ما نسبته 58.8% من إجمالي صافي الإيرادات العامة في العام 2024.

⁴ مصدر البيانات التقارير الشهرية الصادر عن وزارة المالية.

⁵ الأساس النقدي: هو سجل يوثق المدفوعات والمقبوضات الفعلية التي تمت خلال السنة، بغض النظر عما إذا كانت مستحقة فعلاً خلال تلك السنة أو في سنوات سابقة أو لاحقة.

3. صافي الإقراض⁶

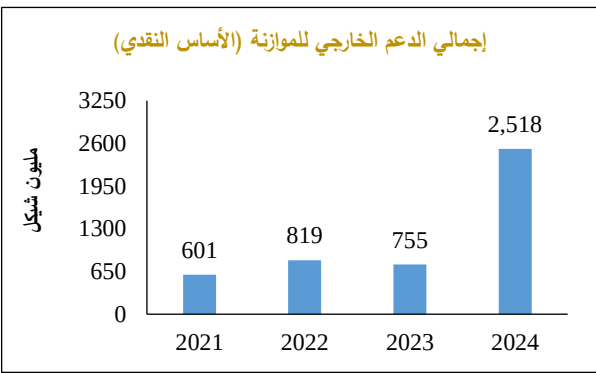
صافي الإقراض هو عبارة عن المبالغ التي تقتطعها إسرائيل من إيرادات المقاصة مقابل المنافع والخدمات التي تقدمها بعض



الشركات الإسرائيلية كالكهرباء والمياه والخدمات الطبية بشكل أساسي، وغيرها. بلغ صافي الإقراض حوالي 1.48 مليار شيكل حتى نهاية العام 2024، بنسبة ارتفاع قدرها 10.4% مقارنة بنهاية العام 2023 والذي بلغ فيه حوالي 1.34 مليار شيكل، وبنسبة ارتفاع قدرها 20.9% مقارنة بنهاية العام 2022.

4. إجمالي الدعم الخارجي للموازنة (الأساس النقدي)

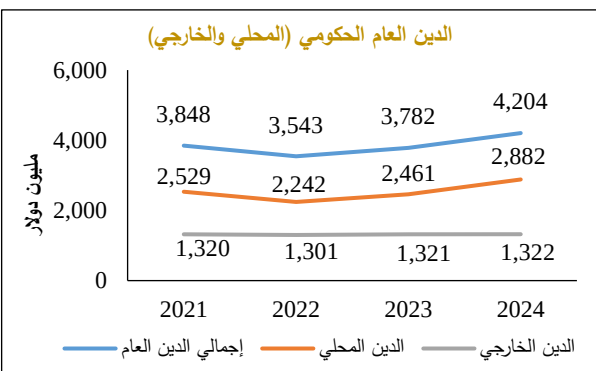
بلغ إجمالي الدعم الخارجي للموازنة في العام 2024 في فلسطين حوالي 2.52 مليار شيكل، مرتفعاً بأكثر من ثلاثة أضعاف



مقارنة بالعام 2023 والذي بلغ فيه 755 مليون شيكل، يعود سبب هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة الدعم المقدم من قبل الدول العربية والتي بلغت حوالي 611 مليون شيكل في العام 2024 مقارنة بـ 19.7 مليون شيكل في العام 2023، حيث سجلت دولة الجزائر أعلى قدر من هذا الدعم بواقع 390 مليون شيكل، ثم يليها المملكة العربية السعودية بواقع 148 مليون شيكل، وأخيراً، دولة العراق 73 مليون شيكل.

5. الدين العام الحكومي

سجل الدين العام الحكومي ما يقارب 4.20 مليار دولار في نهاية العام 2024، بارتفاع قدره 11.2% مقارنة بنهاية العام



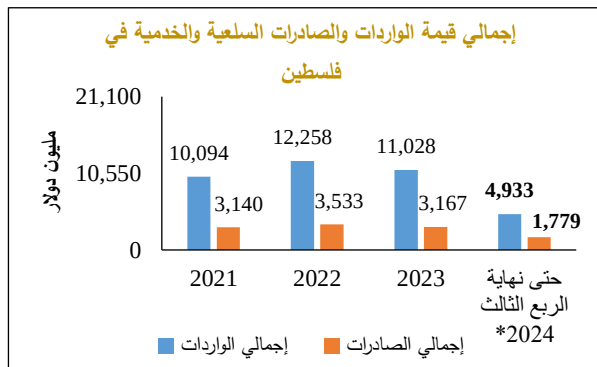
2023، يرجع سبب الارتفاع في الدين العام الحكومي في نهاية العام 2024 مقارنة بنهاية العام 2023 بشكل رئيسي إلى زيادة الدين المحلي والذي بلغ في نهاية العام 2024 حوالي 2.88 مليار دولار، بارتفاع قدره 17% مقارنة بنهاية العام 2023، حيث شكّل ما نسبته 68.5% من إجمالي الدين العام الحكومي في نهاية العام 2024. في حين بلغت قيمة الدين الخارجي حوالي 1.32 مليار دولار في نهاية العام 2024، حيث شكّل ما نسبته 31.5% من إجمالي الدين العام الحكومي في نهاية العام 2024.

تجدر الإشارة أن الدين المحلي هو عبارة عن قروض وتسهيلات بنكية أو غير بنكية من مؤسسات أخرى، ولا تشمل ديون الرواتب المستحقة للموظفين العموميين.

⁶ مصدر بيانات صافي الإقراض هو التقارير المالية الشهرية التي تصدرها وزارة المالية.

1. الصادرات والواردات من السلع والخدمات والأسعار الجارية

انخفضت قيمة الصادرات السلعية والخدمية حتى نهاية الربع الثالث من العام 2024 إلى حوالي 1.78 مليار دولار، بنسبة

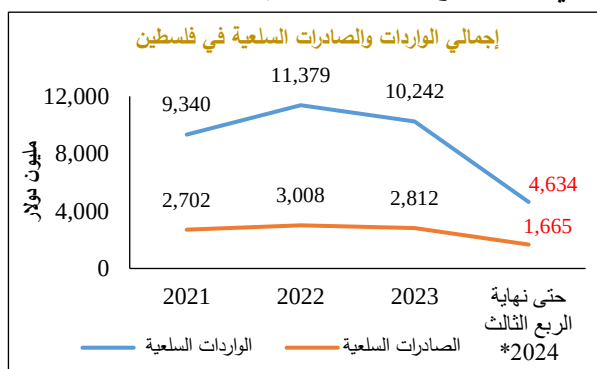


انخفاض قدرها 17.6% مقارنة مع نهاية الربع الثالث من عام 2023 والذي بلغت فيه حوالي 2.16 مليار دولار. ووصلت قيمة الواردات السلعية والخدمية في فلسطين حتى نهاية الربع الثالث من العام 2024 إلى حوالي 4.93 مليار دولار، بنسبة انخفاض قدرها 36.1% مقارنة مع نهاية الربع الثالث من العام الذي سبقه والذي بلغ فيه حوالي 7.72 مليار دولار. ويُعزى سبب هذا الانخفاض

الشديد في قيم الصادرات والواردات إلى تدمير معظم عوامل الإنتاج في قطاع غزة بسبب الحرب الإسرائيلية على القطاع، وما رافقها من تداعيات في الضفة الغربية من اغلاقات بين محافظات الضفة الغربية، والاجتياحات المتكررة لهذه المحافظات.

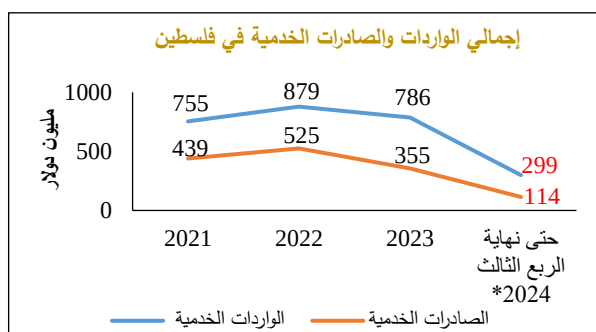
تجدر الإشارة إلى أن العجز في الميزان التجاري حتى نهاية الربع الثالث من العام 2024 انخفض مقارنة بنهاية الربع الثالث من العام الذي سبقه، وهذا مرده إلى الانخفاض الكبير في قيمة الواردات وليس إلى أية زيادة في الصادرات.

سجل إجمالي الصادرات السلعية في فلسطين حوالي 1.66 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من العام 2024، بنسبة انخفاض



قدرها 12.6% مقارنة بالربع الثالث من عام 2023 والذي بلغ فيه حوالي 1.9 مليار دولار، في حين بلغ إجمالي الواردات السلعية في فلسطين حوالي 4.63 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من العام 2024، بانخفاض قدره 35.6% مقارنة بالربع الثالث من عام 2023 والذي بلغ فيه حوالي 7.19 مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن الفجوة بين الصادرات والواردات السلعية انخفضت في نهاية الربع

الثالث من العام 2024 مقارنة بالربع الثالث من عام 2023، وهذا يعود إلى الانخفاض الشديد في قيمة الواردات السلعية مقارنة بالانخفاض في قيمة الصادرات السلعية.



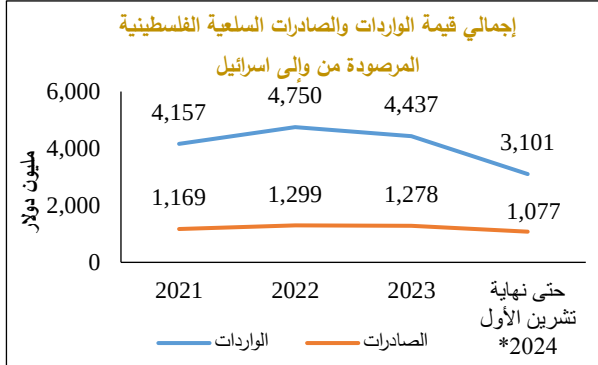
أما على صعيد إجمالي قيمة صادرات الخدمات في فلسطين، فقد بلغ حوالي 114 مليون دولار في نهاية الربع الثالث من العام 2024، بانخفاض قدره 56% مقارنة بالربع الثالث من عام 2023 والذي بلغ فيه حوالي 260 مليون دولار. في حين سجل إجمالي قيمة واردات الخدمات في فلسطين حوالي 299 مليون دولار في

⁷ بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالعام 2024، والمشار إليها في الرسومات بعلامة (*) هي متوفرة لغاية الربع الثالث، وهي بيانات أولية مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهي عرضة للتقحيح والتعديل.

نهاية الربع الثالث من العام 2024، بانخفاض قدره 43.3% مقارنة بالربع الثالث من العام الذي سبقه والذي بلغ فيه 527 مليون دولار.

2. الصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة من وإلى إسرائيل

بلغ إجمالي الواردات السلعية المرصودة من إسرائيل حتى نهاية شهر تشرين الأول من العام 2024 حوالي 3.10 مليار دولار



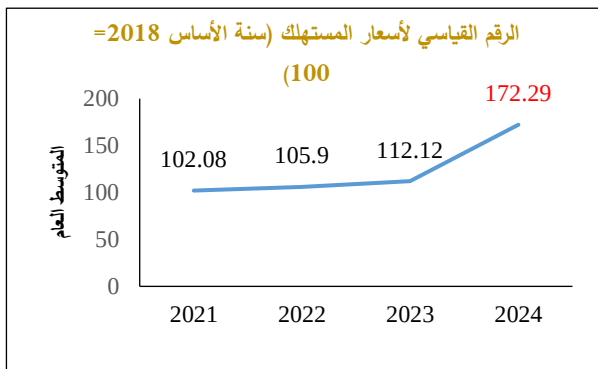
بنسبة انخفاض 20% مقارنة بنهاية شهر تشرين الأول من العام 2023 والذي بلغ فيه حوالي 3.88 مليار دولار. في حين سجل إجمالي قيمة الصادرات السلعية المرصودة إلى إسرائيل حتى نهاية شهر تشرين الأول من العام 2024 حوالي 1.08 مليار دولار بنسبة انخفاض قدرها 7.7% مقارنة بنهاية شهر تشرين الأول من عام 2023 والذي بلغ فيه 1.17 مليار دولار.

يُشار إلى أن الحجم الأكبر للتبادل التجاري هو مع إسرائيل، حيث شكلت نسبة الصادرات السلعية الفلسطينية المرصودة حوالي 87.4% إلى إسرائيل حتى نهاية شهر تشرين الأول من العام 2024، أما النسبة المتبقية من الصادرات السلعية الفلسطينية والتي تصل إلى 13% فهي إلى باقي بلدان العالم. في حين وصلت نسبة الواردات السلعية المرصودة من إسرائيل 59% حتى نهاية شهر تشرين الأول من العام 2024، والنسبة المتبقية والتي تصل إلى 41% فهي من باقي بلدان العالم.

1.2.5 الأسعار والتضخم⁸

1. الرقم القياسي لأسعار المستهلك

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) هو أداة إحصائية تُستخدم لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي تشكل سلة المستهلك، وذلك بمقارنة أسعارها في فترة زمنية محددة (فترة المقارنة) مع أسعارها في فترة سابقة (فترة الأساس). في العام 2024،



ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بشكل ملحوظ إلى (172.29) مقارنة بـ (112.12) في العام 2023. وعلى مستوى المناطق، سُجلت زيادات متفاوتة في الرقم القياسي: ففي الضفة الغربية، ارتفع الرقم إلى (113.96) في العام 2024 مقارنة بـ (111.20) في العام 2023، بينما شهد قطاع غزة ارتفاعاً كبيراً في الرقم القياسي ليصل إلى (385.97) مقارنة بـ (114.20) في العام

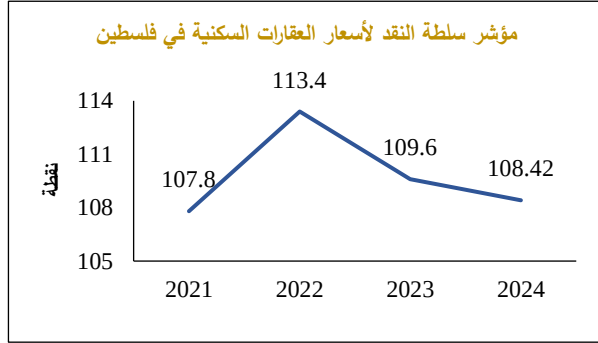
2023. أما في القدس، فقد ارتفع الرقم القياسي إلى (117.78) مقارنة بـ (113.43) في العام 2023.

تجدر الإشارة إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يشهد ارتفاعاً مستمراً في الأراضي الفلسطينية، مما يشير إلى زيادة عامة في الأسعار وتأثيرات تضخمية على الاقتصاد.

⁸ البيانات الخاصة بالأسعار والتضخم مصدرها سلطة النقد الفلسطينية، ولا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي استولت عليه إسرائيل عنوة في عام 1967.

2. مؤشر سلطة النقد لأسعار العقارات السكنية

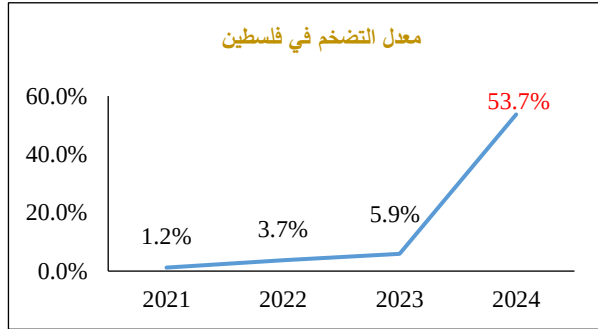
سجل المؤشر الكلي لأسعار العقارات السكنية في فلسطين في العام 2024 حوالي (108.42) نقطة بانخفاض طفيف مقارنة



بالعام السابق، حيث انخفض مؤشر أسعار المنازل بنسبة (2.7)% بينما ارتفع مؤشر أسعار الشقق بنسبة (1.5)% مقارنة بالعام 2023. ويعود سبب انخفاض المؤشر الكلي لأسعار العقارات السكنية إلى ضعف إقبال الأفراد على سوق عقارات المنازل، والتي تنصف بارتفاع تكلفة امتلاكها مقارنة بالشقق، وذلك في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتردي الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية، وأثره على ثقة المستهلكين والمستثمرين.

3. معدل التضخم

بلغ معدل التضخم في العام 2024 حوالي 53.7% على أساس سنوي، مقارنة بـ 5.9% في العام 2023. ويعود سبب ذلك



الارتفاع بشكل رئيسي إلى استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما خلفه من تداعيات خطيرة؛ أبرزها الحصار الذي حال دون دخول السلع الأساسية والغذائية إلى القطاع، بالإضافة إلى التدمير الواسع للبنية التحتية والأراضي الزراعية، مما أدى إلى نقص حاد في المواد الأساسية مثل الغذاء والدواء والوقود. أما على مستوى

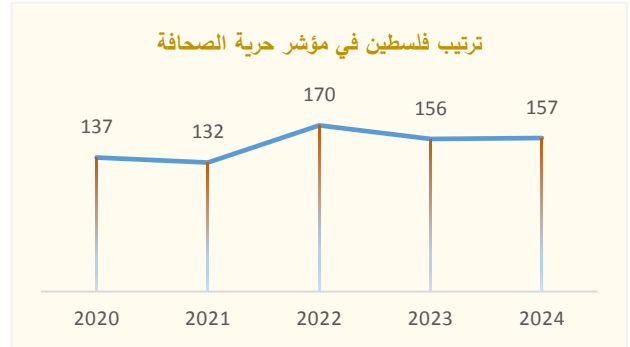
المناطق، فقد سجل معدل التضخم في الضفة الغربية في العام 2024 حوالي 2.5%، مقارنة بـ 4.8% في العام 2023. أما في قطاع غزة، فقد بلغ معدل التضخم في العام 2024 حوالي 238%، مقارنة بـ 10.5% في العام 2023.

1.3 ترتيب فلسطين في المعايير الدولية

تقدم المعايير الدولية نظرة شاملة لتصنيف دولة ما بالنسبة للعالم، وذلك من خلال قياس التغيرات في مجالات عدة منها؛ التنمية والاقتصاد والسياسات المحلية والأمن والسلام، مع الإشارة إلى أن قيم المؤشرات المذكورة هي أحدث بيانات صادرة من الجهات الرسمية، علماً أن نتائج مؤشرات البنك الدولي للعام 2024 تصدر في نهاية الربع الثالث من العام 2025.

1. ترتيب فلسطين في مؤشر حرية الصحافة (1 أفضل دولة، 180 أقل دولة)

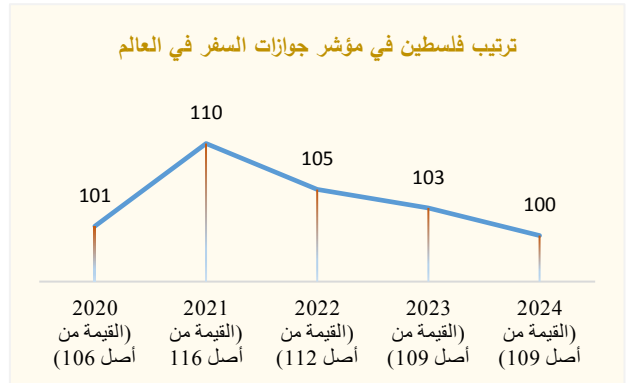
يوضح المؤشر الترتيب السنوي للبلدان بناء على تقييم منظمة مراسلون بلا حدود لسجل حرية الصحافة في كل دولة، وهي منظمة دولية غير حكومية تُعنى بحرية الصحافة وحماية الصحفيين حول العالم، ويُقيّم المؤشر حالة حرية الصحافة في مختلف الدول والمناطق بناءً على معايير محددة، ويُصنف الدول حسب مدى احترامها لحرية الإعلام واستقلاليتها. ويُظهر ترتيب فلسطين في مؤشر حرية الصحافة لعام



2024 التحديات الكبيرة التي تواجه الصحفيين الفلسطينيين، خاصة في ظل الحرب المستمرة على قطاع غزة. وعلى الرغم من هذه الظروف، يواصل الصحفيون الفلسطينيون جهودهم لنقل الحقيقة وتوثيق الانتهاكات، مما يجعلهم رمزاً للصمود في وجه القمع.

2. ترتيب فلسطين في مؤشر جوازات السفر في العالم (1 أفضل دولة)

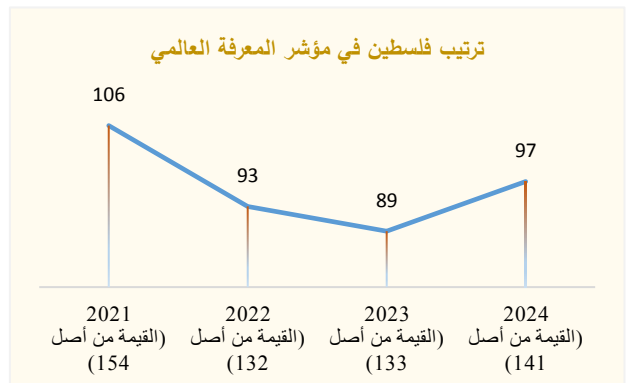
مؤشر هينلي لجوازات السفر (Henley Passport Index)، هو تصنيف عالمي يُحدد قوة جوازات السفر بناءً على عدد الدول التي يمكن لحامليها السفر إليها دون الحاجة إلى تأشيرة مسبقة أو بتأشيرة عند الوصول، ويعتمد المؤشر على بيانات من الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA)، وهي قاعدة بيانات شاملة تتضمن قواعد التأشيرات لجميع دول العالم. وفي عام 2024، احتل جواز السفر الفلسطيني المرتبة 100 وفقاً لمؤشر هينلي، مما يسمح لحامليه بالسفر إلى 40



دولة دون الحاجة إلى تأشيرة مسبقة. وهذا الترتيب يعكس محدودية حرية التنقل المتاحة لحاملي الجواز الفلسطيني مقارنة بجوازات سفر أخرى حول العالم.

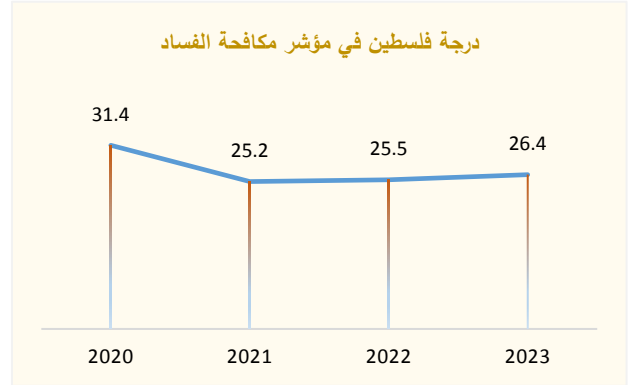
3. ترتيب فلسطين في مؤشر المعرفة العالمي (1 أفضل دولة)

يعتبر المؤشر أداة قياسية تصدر سنوياً لتقييم أداء الدول في مجالات المعرفة والتنمية البشرية. يتم إصداره بالشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة (MBRF). وقد احتلت فلسطين المرتبة 97 من أصل 141 دولة في مؤشر المعرفة العالمي لعام 2024، ويُظهر أداء فلسطين في المؤشر الحاجة إلى تعزيز البنية التحتية المعرفية، خاصة في مجالات البحث والتطوير والابتكار، وذلك لتحسين موقعها التنافسي في المستقبل.



4. ترتيب فلسطين في مؤشر مكافحة الفساد (صفر أقل علامة، 100 أعلى علامة)

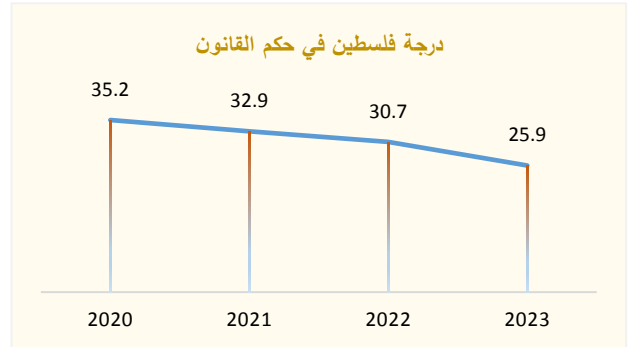
مؤشر التحكم في الفساد (Control of Corruption) هو أحد المؤشرات الستة الرئيسية التي يصدرها البنك الدولي ضمن مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومات على مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص.



وقد سجلت فلسطين درجة (26.4 من أصل 100) في مؤشر التحكم في الفساد مما يعكس تحسناً طفيفاً مقارنة بعام 2022؛ ومع ذلك لا يزال مستوى التحكم في الفساد في فلسطين دون المتوسط العالمي.

5. ترتيب فلسطين في مؤشر حكم القانون (صفر أقل علامة، 100 أعلى علامة)

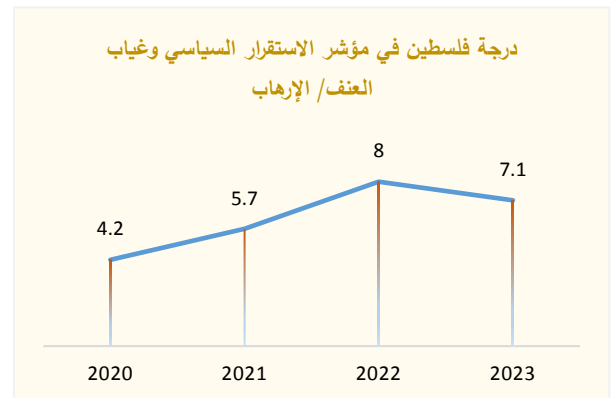
مؤشر حكم القانون (Rule of Law) هو أداة قياس عالمية تُستخدم لتقييم مدى التزام الدول بمبادئ سيادة القانون وفعاليتها في التطبيق. ويعكس هذا المؤشر مدى ثقة الأفراد والمؤسسات في القوانين والنظم القضائية والأمنية في بلد ما، ويُعتبر أحد المؤشرات الرئيسية لتقييم جودة الحوكمة والعدالة في الدول.



يعكس ترتيب فلسطين في مؤشر حكم القانون لعام 2023 التحديات الجسيمة التي تواجهها في تعزيز سيادة القانون والعدالة، لا سيما في ظل الظروف السياسية والأمنية المعقدة. ورغم الجهود المستمرة لتحسين الوضع، إلا أن تحقيق تقدم ملموس يتطلب دعماً أكبر وتعزيزاً للآليات اللازمة لضمان العدالة وسيادة القانون.

6. ترتيب فلسطين في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب (صفر أقل علامة، 100 أعلى علامة)

يعكس مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب (Political Stability and Absence of Violence/Terrorism) مدى استقرار النظام السياسي في دولة ما ومدى انعدام العنف أو الإرهاب ذي الدوافع السياسية، ويعكس مدى قدرة الدولة على تجنب العنف والحفاظ على استقرار نظامها السياسي، وهو أداة مهمة لتحليل المخاطر واتخاذ القرارات على المستوى الدولي. لقد أثرت الأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة والناجمة عن ممارسات الاحتلال على درجة فلسطين

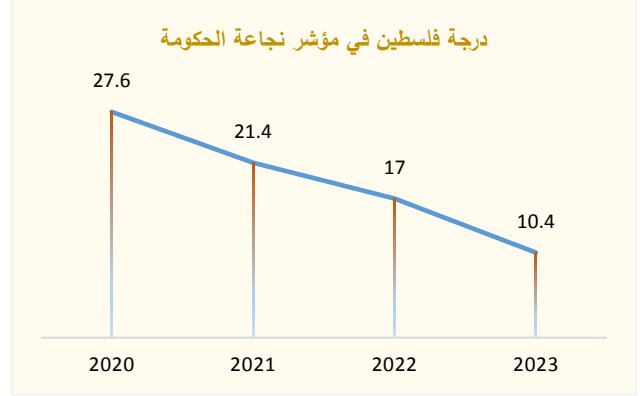


في هذا المؤشر، حيث لا تتجاوز قيمة المؤشر (7.1 من أصل 100).

7. ترتيب فلسطين في مؤشر نجاعة الحكومة (صفر أقل علامة، 100 أعلى علامة)

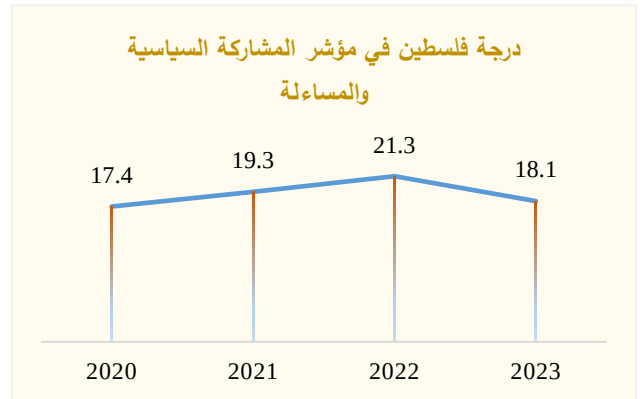
مؤشر نجاعة الحكومة (Government Effectiveness) هو أحد المؤشرات التي يصدرها البنك الدولي؛ يعكس هذا المؤشر جودة الخدمات العامة، واستقلالية الجهاز الحكومي عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة وتنفيذ السياسات، ومصادقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

تُعتبر نتيجة المؤشر منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي، مما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها الحكومة الفلسطينية في إدارة الخدمات العامة وتنفيذ السياسات بشكل فعال. ومن التحديات التي أثرت على أداء الحكومة وانعكست على نتيجة المؤشر؛ القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الأفراد والبضائع، وغياب التنسيق الحكومي الفعال بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الانقسام، والأزمات الاقتصادية المتتالية.



8. ترتيب فلسطين في مؤشر المشاركة السياسية والمساءلة (صفر أقل علامة، 100 أعلى علامة)

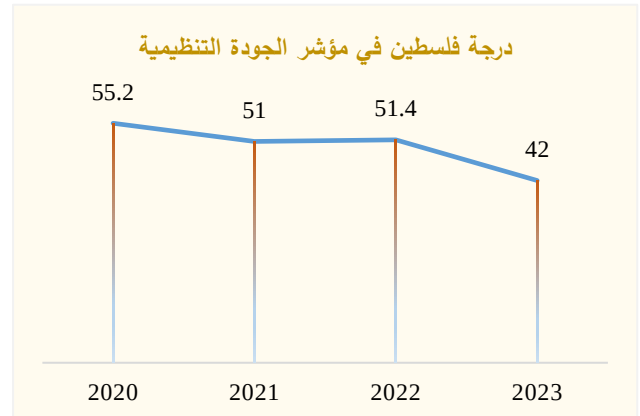
مؤشر المشاركة السياسية والمساءلة (Voice & Accountability) هو أداة مهمة لقياس مدى ديمقراطية وشفافية الأنظمة السياسية في مختلف دول العالم، يعكس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام، بالإضافة إلى مدى وجود مساءلة حقيقية للحكومات ومؤسسات الدولة. وتشير التقارير إلى التحديات الكبيرة التي تؤثر سلباً على تحسين درجة هذا المؤشر مثل: تأثير



الانقسام السياسي، ضعف تمثيل الشباب، وغياب الشفافية.

9. ترتيب فلسطين في مؤشر الجودة التنظيمية (صفر أقل علامة، 100 أعلى علامة)

يعكس مؤشر الجودة التنظيمية (Regulatory Quality) تصورات حول قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تدعم تطوير القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي. وقد حصلت فلسطين على درجة (42) في مؤشر الجودة التنظيمية لعام 2023؛ مما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها في تحسين البيئة التنظيمية والسياسات العامة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن القيود السياسية والاقتصادية تعيق التقدم في هذا المجال.



1.4 تداعيات الحرب وعدوان الاحتلال

منذ السابع من تشرين الأول 2023، يستمر الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه الممنهج، وتصعيد مختلف أشكال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتهجير القسري بحق أهالي قطاع غزة، واتسم هذا العدوان باستخدام أبشع أساليب الإجرام والإرهاب الوحشي والقصف الهجمي والتدمير المنظم، في انتهاك واضح وصريح للقوانين الدولية والمواثيق الأممية والقيم الإنسانية. يستمر هذا العدوان كشاهد على واحدة من أعظم وأبشع الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، مخلفاً دماراً شاملاً لكل مقومات الحياة في القطاع. في الوقت ذاته، تصاعدت الأوضاع في الضفة الغربية بشكل كبير، نتيجة اعتداءات جيش الاحتلال ومستوطنيه، التي شملت تنفيذ عمليات اعتقال، واجتياحات، وتدمير للبنية التحتية في مناطق عدة، وإغلاقات، وفرض قيود مشددة على الحركة والتنقل.

لقد أسفر عدوان الاحتلال على قطاع غزة عن استشهاد ما يزيد عن (45,553) مواطناً، حوالي 70% منهم من النساء والأطفال، وأكثر من (20,000) شخص مفقود تحت الأنقاض، ووصل عدد الجرحى إلى أكثر من (108) ألف جريح. وواصل الاحتلال أيضاً عدوانه على الضفة الغربية، إذ استشهد فيها (835) مواطناً منذ السابع من أكتوبر حتى نهاية العام 2024 وأصيب (6,450) آخرون بجروح نتيجة هجمات قوات الاحتلال وقطعان مستوطنيه، وبلغت حالات الاعتقال حوالي (13,572) حالة. ومن المتوقع أن تتصاعد الخسائر البشرية بشكل متزايد في ظل العدوان المستمر، والاستهداف الهجمي والمباشر للمدنيين.

وأدى القصف العشوائي الذي يمارسه جيش الاحتلال في عدوانه على المدنيين في قطاع غزة، والذي يهدف إلى الإبادة الجماعية، إلى إجبار مليوني شخص من سكان القطاع على النزوح مراراً من منازلهم التي دُمرت بفعل القصف الممنهج، فباتوا مشردين في الخيام والمدارس، محاصرين في مناطق ذات كثافة سكانية عالية، وعلى الرغم من ذلك، لم ينجوا من القصف الوحشي، حيث استهدف جيش الاحتلال أماكن لجوئهم بشكل متعمد. نتيجة لذلك، تأثرت قدرة العائلات على توفير احتياجات الحياة الأساسية بسبب النزوح الجماعي الكبير، وأصبح النازحون يعانون من ارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وحولت آلة الحرب الإسرائيلية مناطق وتجمعات سكنية في قطاع غزة إلى أكوام من الركام، حيث استهدفت المباني والأبراج السكنية، والمقار الحكومية والخاصة، والمراكز الصحية، والمرافق العامة. وتم تدمير البنية التحتية بشكل كامل، بما في ذلك شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات، بالإضافة إلى المخازن والأغذية، وقد رافق ذلك تقييد كبير لوصول السكان إلى الموارد الأساسية مثل المياه والغذاء، مما أدى إلى تلاشي ملامح الحياة وتحويل القطاع إلى واحد من أكثر المناطق جوعاً في العالم، حيث يعيش في قطاع غزة (2.2) مليون مواطن في فقر مدقع، ويواجهون نقصاً حاداً في الأمن الغذائي، في حين أن معدلات الفقر ارتفعت أيضاً في الضفة الغربية.

وعَمِد جيش الاحتلال إلى نسف مربعات وأحياء سكنية بأكملها لطرد السكان من أماكن سكنهم، وإجبارهم على عدم العودة إليها، وأسفر القصف الهجمي عن تدمير ما يزيد عن (75%) من البنية السكنية في قطاع غزة، وتشير التقديرات أن عدد

الوحدات السكنية التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي، خلال عام وشهرين، بلغ أكثر من ربع مليون وحدة سكنية، منها (170) ألف وحدة بشكل كلي، و(80) ألف مبنى سكني بشكل بالغ غير صالح للسكن، فيما بلغ عدد الوحدات السكنية التي دُمرت بشكل جزئي ولكنها صالحة للسكن حوالي (200) ألف. ومن ضمن ما دمره جيش الاحتلال: (3) كنائس في مدينة غزة، و(983) مسجداً تدميراً كلياً و(146) بشكل جزئي، ودمر (19) مقبرة بشكل كامل وانتهك قدسيته من خلال الإعتداء عليها ونش قبورها وإخراج الجثث منها. وتم تدمير/تضرر ما لا يقل عن (291) موقعاً أثرياً وتراثياً، و(36) منشأة وملعباً وصالة رياضية.

وفي سياق متصل، تشير التقديرات إلى أن التدمير الممنهج للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة قد تسبب في تدمير معظم المنشآت السياحية، حيث تم تدمير ما يقارب 69% من المنشآت السياحية العاملة في نشاط المطاعم وتقديم المشروبات، وحوالي 18.4% من المنشآت السياحية العاملة في الأنشطة الإبداعية والفنون وأنشطة الترفيه الأخرى، وما يقارب (182) منشأة في صناعة وبيع منتجات الحرف اليدوية والهدايا التذكارية، و(173) منشأة في أنشطة الفنادق والإقامة والمنشآت المشابهة. كما تسبب العدوان الإسرائيلي في فقدان (15,265) عاملاً في نشاط السياحة لوظائفهم.

ويعاني قطاع الحكم المحلي من تحديات كبيرة نتيجة استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي يرافقه استهداف ممنهج للبنى التحتية ومرافق البلديات ومنشآتها ومواردها الأساسية؛ الأمر الذي أضعف قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في كافة مناطق تواجدهم. حيث تعطلت معظم أنظمة المياه والصرف الصحي، وتحول العمل بشكل إغاثي لتوفير الحد الأدنى من المياه للبقاء على قيد الحياة.

ومع بداية العدوان أصدرت حكومة الاحتلال قراراً بفصل جميع الخطوط الرئيسية المغذية لقطاع غزة من شركة الكهرباء الإسرائيلية وعددها (10) خطوط رئيسية بقدرة (120) ميغاوات، ومنعت وصول ونقل الوقود بالكامل إلى القطاع مما أدى إلى توقف كامل لمحطة التوليد في غزة.

وتعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف البنية التحتية لقطاع الكهرباء، مما أسفر عن تدمير معظم مكونات شبكات التوزيع والنقل في قطاع غزة، حيث تضرر ما يزيد عن (830) كم من شبكات الجهد المتوسط والنقل، و(2,700) كم من شبكات الجهد المنخفض، وتم تدمير أكثر من (2,105) محول توزيع كهربائي وتدمير أكثر من (350) ألف عداد كهربائي، وتعرضت شبكات الجهد المتوسط والمنخفض والنقل لأضرار فادحة تجاوزت نسبتها (68%). إضافة إلى ذلك تم تدمير مبنى سلطة الطاقة ومبنيين تابعين لشركة التوزيع بشكل كامل، و(7) مباني أخرى للشركة تعرضت لأضرار جزئية بليغة، وتم تدمير مستودعات الشركة ومخازنها بالكامل بما تحتويه من مواد صيانة متنوعة ومعدات.

علاوة على ذلك، استهدفت قوات الاحتلال أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية في قطاع غزة، وخصوصاً تلك التي تخدم المستشفيات والعيادات الصحية والمدارس والجامعات ومحطات تحلية المياه ومعالجتها، كما طالت الاعتداءات مشاريع أنظمة الطاقة الشمسية المثبتة على أسطح المنازل والمباني التجارية، التي نُفذت بإشراف سلطة الطاقة سواء بتمويل ذاتي أو عبر دعم من المانحين.

قطاع الطاقة في الضفة الغربية يواجه تحديات جسيمة بسبب السياسات والإجراءات الإسرائيلية، حيث تعرضت أجزاء واسعة من شبكات الكهرباء والبنية التحتية الأساسية لأضرار كبيرة نتيجة الاجتياحات والعمليات العسكرية المتكررة التي ينفذها الجيش الإسرائيلي في المدن والمخيمات والقرى. وقد شملت هذه الأضرار تدمير حوالي (71) كيلومتراً من كوابل الضغط المنخفض، و(53) كيلومتراً من كوابل الضغط المتوسط، بالإضافة إلى تضرر (73) محولاً كهربائياً، و(482) برجاً وعموداً كهربائياً، و(10) رافعات ثقيلة، مما أثر بشكل كبير على استمرارية خدمات الطاقة في المنطقة.

وما زال قطاع المياه يعاني من تداعيات كارثية منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة، حيث تصاعدت الأزمة نتيجة الأضرار المباشرة التي لحقت بالبنية التحتية لشبكات المياه والصرف الصحي، إلى جانب انقطاع الكهرباء وشح الوقود اللازم لتشغيل مرافق المياه والصرف الصحي. أدت هذه التداعيات إلى تفاقم معاناة السكان والنازحين حيث يتم تزويدهم بالمياه من خلال صهاريج المياه المتنقلة والتي بالكاد تلبي احتياجاتهم اليومية، كما ازدادت التحديات الصحية والبيئية بسبب تضرر شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ والتي تسببت بطفح المياه العادمة في الشوارع ومراكز الإيواء؛ مما ساهم في انتشار الأمراض والأوبئة في ظل هذه الظروف الصعبة.

يتم حالياً ضخ ما يقارب (2) مليون متر مكعب من المياه شهرياً من الآبار إلى الشبكات، وهو ما يعادل خمس الكمية التي كانت تُضخ قبل الحرب، إذ تتراوح حصة الفرد اليومية حالياً بين 3 إلى 15 لتراً، ويرجع ذلك إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بمرافق وشبكات المياه، حيث تضرر نحو 70% من شبكات المياه. بالإضافة إلى ذلك خرج حوالي (717) بئر إنتاج مياه عن الخدمة، وتضرر حوالي (981) بئراً آخرًا و(111) خزاناً رئيسياً، و(496) محطة تحلية مياه جوفية. وتعرضت "محطة تحلية مياه البحر محدودية الإنتاجية" الخاصة بمدينة غزة لأضرار جسيمة أيضاً، علماً أن قدرتها الإنتاجية كانت تصل إلى 10 آلاف متر مكعب يومياً.

وتعرضت منظومة الصرف الصحي لأضرار جسيمة، طالت جميع مكوناتها، بدءاً من شبكات التجميع التي تعرض أكثر من (70%) منها للتدمير بسبب القصف المباشر، وصولاً إلى محطات الضخ التي تعطلت عن العمل نتيجة الأضرار الهيكلية ونقص الطاقة، حيث خرجت (58) محطة عن الخدمة، وتوقفت محطات معالجة الصرف الصحي الست عن العمل، والتي كانت تعالج ما يقارب (175) ألف متر مكعب يومياً من مياه الصرف الصحي، مما أدى إلى تدفق المياه العادمة دون معالجة إلى البيئة المحيطة، بما في ذلك البحر والأراضي المجاورة لمحطات الضخ والأودية. نتج عن ذلك تلوث بيئي واسع النطاق وزيادة في المخاطر الصحية على السكان والنازحين، حيث تصاعدت حالات الإصابة بالأمراض بشكل ملحوظ وسط التدهور الحاد في الخدمات الصحية منذ اندلاع الحرب.

إن الأضرار التي أصابت منظومة المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، تعكس حجم التحديات المعقدة لاستعادة الخدمات الحيوية في قطاع غزة، خاصة في ظل شح الإمكانيات والموارد، مما يتطلب جهوداً إنسانية عاجلة وتدخلات طويلة الأمد لإعادة تأهيل النظام وتحسين استدامته.

وفيما يتعلق بالنفايات الصلبة، التي كان تُجمع بنسبة تصل إلى (98%) وتُنقل إلى المكبات الصحية قبل العدوان، فقد تغير طرأ تغير جذري بعد العدوان، حيث تفاقم مشكلة تراكم النفايات نتيجة نفاذ الوقود ومنع الاحتلال طواقم البلدية من الوصول للمكبات الرئيسية في القطاع، إلى جانب ذلك تعرضت سيارات جمع النفايات والحوايات للتدمير، وجعلت الأضرار التي لحقت بالشوارع عمليات النقل شبه مستحيلة، مما جعل التعامل مع هذه الكميات الهائلة صعباً. وتشير التقديرات أن أكثر من (270) ألف طن من النفايات قد تراكمت في مواقع المكبات المؤقتة التي أقامتها البلديات مؤخراً على بالقرب من المناطق السكنية. بالإضافة إلى ذلك، يُقدر إجمالي الركاب المتراكم في غزة حتى الآن بحوالي (50) مليون طن، وهو رقم يشهد زيادة مستمرة بشكل يومي.

وتسبب القصف المستمر والعشوائي بالآلة الحربية الإسرائيلية في تقطيع أوصال القطاع عبر تدمير أكثر من (80%) من الطرق والشوارع الرابطة بين المحافظات والمدن والأحياء المختلفة، وبلغ حجم الخراب في شبكات الطرق نحو (2.84) مليون متر طولي؛ مما أدى إلى تعطيل حركة الأفراد والمركبات وحتى الحيوانات التي تنقل البضائع. هذا الوضع أثر بشكل مباشر على القدرة على الوصول إلى المرافق الصحية المتبقية وأماكن الإيواء، وكذلك على تمكين المرضى من الوصول إلى المستشفيات. كما أن هذا الشلل في التنقل بين المدن أدى إلى عزل المجتمعات المحلية، ما زاد من مشاعر الخوف وانعدام الأمن بشكل كبير.

وتعرضت البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لأضرار جسيمة بلغت نسبتها حوالي (80%). وشملت هذه الأضرار تدمير ما يقارب (75%) من أبراج الاتصالات، وحوالي (25%) من البنية التحتية للإنترنت الثابت، بالإضافة إلى قصف المحطات الرئيسية والمقاسم، وتدمير شبكات الألياف البصرية والكابلات الأرضية، فضلاً عن تدمير المعدات والأدوات التقنية الضرورية. وقد اضطرت الشركات العاملة في القطاع إلى تشغيل محطاتها ومقاسمها باستخدام مولدات الديزل، مما فرض أعباء اقتصادية وإجرائية إضافية عليها. نتيجة لهذه الأضرار، شهد القطاع انقطاعات واسعة النطاق في خدمات الهاتف الثابت والمحمول، بالإضافة إلى تعطل خدمات الإنترنت في معظم المناطق. وقد بلغت الخسائر المالية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ما يقدر بـ (1.5 مليار) دولار.

ودأب الاحتلال منذ بدء العدوان على استهداف قطاعي الصحة والتعليم بصورة ممنهجة، مما أدى إلى إلحاق أضرار مدمرة بهذين القطاعين، تترك آثاراً طويلة الأمد تعرقل مساعي التنمية المستدامة، التي تشكل أساساً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي مستقبلاً، والحد من انتشار الأمراض، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ودفع عجلة التطور المعرفي قداماً.

ومنذ بداية العدوان، تعرضت (425) مدرسة حكومية وجامعة ومبانٍ تابعة لها و(65) تابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" للقصف والتخريب في قطاع غزة، وأسفر ذلك عن أضرار جسيمة لحوالي (171) منها، فيما تم تدمير (77) بشكل كامل، والمدارس المتبقية حالياً في القطاع تُستخدم كمراكز لإيواء النازحين الذين تم تهجيرهم من منازلهم ومناطقهم، مما يجعل من الصعب عودة هذه المدارس إلى وظيفتها التعليمية كما كانت عليه في السابق، ويتطلب إمكانيات كبيرة جداً تشمل إعادة بناء المدارس وإيجاد أماكن بديلة لإيواء النازحين. وفي الضفة الغربية، تعرضت (109) مدارس، و(7) جامعات للاقتحام والتخريب، مما يعكس تأثيراً واسع النطاق على العملية التعليمية.

لقد أدى العدوان على قطاع غزة إلى حرمان نحو (788) ألف طالب وطالبة في القطاع من الالتحاق بمدارسهم وجامعاتهم منذ بدء العدوان، كما أن أن غالبية الطلاب يعانون من صدمات نفسية ويواجهون ظروفًا صحية صعبة. ومنذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى نهاية عام 2024، أودى العدوان الذي شنته الاحتلال بحياة أكثر من (12,790) طالباً وأدى إلى إصابة حوالي (21,026) آخرين بجروح في قطاع غزة، كما استشهد في الضفة الغربية (120) طالباً وأصيب (655) بجروح، إضافة إلى اعتقال (548) طالباً. وعلى صعيد الكوادر التعليمية والإدارية، تسبب العدوان باستشهاد (630) شخصاً وإصابة (3,865) آخرين في غزة والضفة الغربية، فضلاً عن اعتقال أكثر من (158) في الضفة.

وتعرضت المستشفيات والمراكز الصحية للتدمير نتيجة القصف، مما أدى إلى انهيار الأنظمة الصحية وعجزها عن تلبية احتياجات السكان، وتقلصت فرص الوصول إلى الخدمات الصحية بشكل كبير، وأصبح الحصول على العلاج والأدوية أمراً بالغ الصعوبة، مما زاد من معاناة المرضى، لا سيما أولئك المصابين بأمراض مزمنة كمرض السكري وأمراض القلب الذين يعتمدون على رعاية مستمرة. كما أن النقص الحاد في الأدوية الضرورية والمعدات الطبية أدى إلى استحالة إجراء العمليات الجراحية وتقديم الرعاية الطارئة بسبب محدودية الكوادر الطبية والمرافق المتوفرة، وما تزال النساء الحوامل والأطفال يعانون من انعدام الرعاية الصحية المناسبة، مما أسهم في ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والأطفال بصورة مقلقة.

لقد تسببت الحرب في تأثيرات اجتماعية كبيرة على سكان قطاع غزة، حيث ارتفع عدد الأيتام بشكل كبير نتيجة العدوان، وتشير التقديرات إلى أن الحرب الحالية خلفت حوالي (37,780) يتيماً، من بينهم (16,780) في شمال غزة و(21,000) في جنوبها، هذا بالإضافة إلى ما يقرب من (26,000) يتيم كانوا موجودين قبل اندلاع الحرب. كذلك أدت إلى تفكيك وتدمير الهياكل والمؤسسات الاجتماعية والخدمية، كالمدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية؛ مما أثر على النسيج الاجتماعي، وترك آثاراً نفسية عميقة لدى السكان. كما أدت الحرب إلى ارتفاع معدلات القلق والصدمات النفسية، وأثرت على طبيعة العلاقات الاجتماعية نتيجة تشريد السكان وإجبار الكثير منهم على النزوح وتحولهم إلى لاجئين. علاوة على ذلك، أسهمت هذه الأوضاع في تغييرات جوهرية في هوياتهم وظروفهم الاجتماعية، فضلاً عن فقدانهم لحقهم في التعليم وفرص التعلم.

أما في المحافظات الشمالية، شهدت اعتداءات جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين تصعيداً متسارعاً استهدف مختلف المناطق، لا سيما في محافظات (جنين، طولكرم، نابلس، وطوباس، أريحا). ويتبع جيش الاحتلال خلال اجتياحاته المتكررة للمدن والقرى والمخيمات، سياسة تقوم على تدمير البنى التحتية والمرافق العامة والخاصة، وتحويل تلك المناطق إلى ما يشبه المعتقلات الكبرى عبر عزلها عن محيطها. وتشير التقديرات أن عدد الوحدات السكنية والمنشآت التي هدمها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر 2023 وحتى نهاية العام 2024 تصل إلى (2,087) وحدة، وبلغ عدد النازحين من أماكن سكنهم حوالي (6,379) نازح. إضافة إلى ذلك، يفرض الاحتلال حصاراً مشدداً على كافة المحافظات ويعيق التنقل بينها، ويعرقل وصول المساعدات الصحية والإنسانية. إلى جانب ذلك، تزايدت هجمات المستوطنين على المناطق الفلسطينية بشكل لافت.

في محافظة القدس⁹، شهد المسجد الأقصى المبارك تصاعداً ملحوظاً وغير مسبوق في وتيرة الاقتحامات المتكررة منذ بدء عدوان الاحتلال، حيث بلغ عدد المستعمرين المقتحمين للمسجد الأقصى حوالي (50,475) مستعمراً، وتأتي هذه الاقتحامات كجزء من مخطط أوسع يهدف إلى فرض واقع تقسيم زمني ومكاني داخل الأقصى. كما تصاعدت الحملة الممنهجة لتهجير الفلسطينيين قسرياً من أحيائهم التاريخية، مثل الشيخ جراح وسلوان، في محاولة من الاحتلال لإخلاء هذه المناطق من سكانها الأصليين واستبدالهم بمستوطنين. إضافة إلى ذلك فإن عمليات الهدم والاستيلاء على المنازل الفلسطينية لم تتوقف بل ازدادت بشكل ملحوظ، حيث تم تنفيذ (340) عملية هدم وتجريف، مما يسهم في ترسيخ مشروع استعماري يهدف إلى تغيير الواقع الديموغرافي في المدينة. كذلك تعاني القدس من حصار اقتصادي خانق فرضه الاحتلال على سكانها من خلال تقييد حركة البضائع والأشخاص وإجراءات تعسفية تستهدف التجار والمستثمرين المقدسيين. أما على الصعيد الإنساني، فعلى مدار عام كامل من العدوان، ارتقى 78 شهيداً، كما تم اعتقال 1,791 مواطناً من أبناء المحافظة، مما يجعل المشهد الحالي في القدس أكثر تعقيداً وتأزماً.

فيما يخص الحرم الإبراهيمي الشريف، استمرت قوات الاحتلال في ارتكاب انتهاكات يومية شملت منع رفع الأذان والتضييق على دخول المسلمين من خلال تكرار إغلاق الحرم. وأسفرت الإجراءات المشددة التي فرضتها قوات الاحتلال، بما في ذلك إغلاق المداخل منذ السابع من تشرين الأول 2023، عن تعطيل وصول عدد كبير من المصلين، كما شهد الحرم اقتحامات متكررة من قبل جنود الاحتلال، مما يمثل انتهاكاً واضحاً لحرمة المكان واستفزازاً لمشاعر المسلمين. بالإضافة إلى ذلك، كثفت قوات الاحتلال وجود نقاط التفتيش حول الحرم، وأغلقت جميع مداخله باستثناء باب السوق، مما زاد من صعوبة وصول الفلسطينيين إليه. أما على صعيد بقية أماكن العبادة والمساجد، اعتدى الاحتلال الإسرائيلي على عشرين مسجداً في عدة مناطق بالضفة الغربية، مع تركيز خاص على محافظتي طولكرم وجنين، وشملت هذه الاعتداءات تدميراً جزئياً لبعض المرافق أو تدنيس المساجد عبر الكتابة المسيئة والسخرية من الشعائر الإسلامية.

وأدت الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة عن تدهور كبير في المنظومة الاقتصادية داخل القطاع، إضافة إلى تراجع ملحوظ في القاعدة الإنتاجية بالضفة الغربية وارتفاع قياسي في معدلات البطالة. هذه الحرب خلفت كارثة متعددة الأبعاد شملت الجوانب الاجتماعية والإنسانية والبيئية والاقتصادية. وأدت تلك التداعيات إلى تقلص القاعدة الإنتاجية وتشويه هيكل الاقتصاد الفلسطيني، ما تسبب في انكماش اقتصادي تجاوزت نسبته 86%، مما يعكس عمق الأثر الذي طال مختلف القطاعات.

وتعود التحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني منذ بدء العدوان إلى عدة عوامل، منها الاستهداف المباشر للمصانع والمخازن والأسواق والمحال التجارية والشركات. إضافة إلى ذلك، تشمل هذه التحديات تجريف الأراضي الزراعية وإتلاف مواسمها السنوية والمؤقتة، والتضييق المستمر على الصيادين من خلال إطلاق النار عليهم واعتقالهم لمنعهم من متابعة عملهم. كما يتفاقم الوضع بسبب الإغلاق المستمر للمعابر، مما يؤدي إلى منع دخول الكهرباء والماء والوقود والبضائع التجارية، إلى جانب نقص السيولة النقدية والمساعدات الإنسانية والأدوية والمستلزمات الطبية الضرورية.

⁹ البيانات حول تداعيات العدوان على محافظة القدس؛ تغطي مدة عام منذ بدء عدوان الاحتلال في السابع من تشرين الأول 2023.

وتتأثر تأثيرات الإبادة مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل مباشر وغير مباشر، حيث شهدت المنشآت الصناعية تدميراً واسعاً نتيجة استهداف المصانع والمناطق الصناعية، بما في ذلك بنيتها التحتية وخطوط الإنتاج، مما أدى إلى شلل النشاط الإنتاجي. إضافة إلى ذلك، أعاق منع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة عملية الإنتاج، الأمر الذي أفقد آلاف العاملين وظائفهم. وتسبب الحصار وإغلاق المعابر في تعطيل كامل للأنشطة التجارية، حيث تم حظر نقل البضائع بين غزة والعالم الخارجي، الأمر الذي انعكس سلباً على كل من التجار والمستهلكين. إضافة إلى تعرض الأسواق والمحلات التجارية للقصف والتدمير.

تسبب العدوان أيضاً في تدمير قطاع الزراعة من خلال إتلاف الأراضي الزراعية وتكبيدها خسائر جسيمة نتيجة الاستهداف المباشر للمزارع والبنية التحتية الزراعية، بما في ذلك الآبار وشبكات الري. بالإضافة إلى نفوق أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية جراء القصف والاعتداءات.

ولم يكن قطاع الصيد بمنأى عن تأثيرات العدوان، حيث شهد حظراً على أنشطة الصيد واستهدافاً للقوارب والمعدات، مما أدى إلى انخفاض كبير في الإنتاج السمكي. ونتج عن غياب البيئة الاستثمارية بسبب عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي، هروب رؤوس الأموال المحلية.

في سياق مرتبط لتداعيات الحرب الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، تشير التقديرات إلى انخفاض مساهمة قطاع غزة من إجمالي الاقتصاد الفلسطيني إلى أقل من (4%)، بعد أن كانت تُشكل نحو (17%) قبل السابع من أكتوبر 2023. كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة إلى (0.4) مليار دولار، بينما بلغ حوالي (10.2) مليار دولار في الضفة الغربية بحلول نهاية عام 2024. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل البطالة بشكل حاد ليصل إلى (80%) في قطاع غزة و(35%) في الضفة الغربية.

على الصعيد القطاعي، شهد قطاع الإنشاءات أكبر انخفاض بنسبة 46% (38% في الضفة الغربية و98% في قطاع غزة)، يليه قطاع الصناعة الذي تراجع بنسبة 33% (30% في الضفة الغربية و90% في قطاع غزة)، ثم قطاع الزراعة الذي انخفض بنسبة 32% (17% في الضفة الغربية و91% في قطاع غزة). كما تراجع نشاط الخدمات بنسبة 27% (17% في الضفة الغربية و81% في قطاع غزة).

على الصعيد الخارجي، كان حجم التبادل التجاري لقطاع غزة يشكل حوالي (23%) من إجمالي تجارة فلسطين قبل عام 2006، إلا أن هذه النسبة تراجعت إلى أقل من (3%) بحلول نهاية الربع الثالث من عام 2024. ويعود ذلك إلى التوقف شبه الكامل لسلاسل الإمداد من وإلى قطاع غزة، مما تسبب في أزمة صحية وغذائية خطيرة في جميع أنحاء القطاع نتيجة النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية والمواد الغذائية. حيث يتم توفير هذه الاحتياجات بمستويات لا تتجاوز (5%) من الكميات المطلوبة فعلياً لسكان قطاع غزة.

وشهدت قيمة صادرات السلع والخدمات في فلسطين انخفاضاً حاداً بنسبة (17.6%) بحلول نهاية الربع الثالث من عام 2024 مقارنة بالفترة التي سبقت السابع من أكتوبر، كما تراجعت الواردات بنسبة (36%) خلال نفس الفترة.

2.1 تعزيز الحضور دولياً

تستمر الحكومة بتكثيف جهودها في تعزيز التعاون والحضور الدولي تماشياً مع المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، مع التركيز على محاور العمل السياسي والإعلامي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي، وتدعيم العلاقات مع حركات التضامن العالمية التي تناصر القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى التنسيق الدائم والفعال مع المنظمات الدولية والإنسانية والجهات الداعمة والمانحة لتحقيق الأهداف المشتركة.

أبرز التدخلات

على صعيد العلاقات الدولية والدبلوماسية، تم عقد أكثر من (220) اجتماعاً ولقاءً على المستويين المحلي والدولي، والمشاركة بأكثر من (17) مؤتمر ومنتدى دولي، حيث مثلت هذه الاجتماعات حراكاً سياسياً ودبلوماسياً وقانونياً متواصلاً مع مراكز صنع القرار في العالم، وذلك لحشد أوسع جبهة دولية ضاغطة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والمحاکم الدولية التي تتعلق بفلسطين، وفي مقدمتها الوقف الفوري لحرب الإبادة والتهجير والعدوان على شعبنا، وتعزيز الجهود الإغاثية والإنسانية، وفصح انتهاكات وجرائم الاحتلال تجاه حقوق الشعب الفلسطيني الغير قابلة للتصرف، والتي تقوض حل الدولتين وتؤثر على استقرار المنطقة ككل، مع التأكيد على ضرورة وقف الاعتداءات والتطهير العرقي والضم التدريجي وهدم المنازل والمنشآت وشق الطرق الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وفي إطار التحرك السياسي لحصد المزيد من الاعترافات بدولة فلسطين وتعزيز مكانة فلسطين في الأمم المتحدة، اعترفت تسعة دول بشكل رسمي بدولة فلسطين؛ وهي دولة بربادوس، دولة جمايكا، جمهورية ترينيداد وتوباغو، دولة إسبانيا، دولة النرويج، دولة إيرلندا، جزر البهاما، دولة أرمينيا، دولة سلوفينيا، كما واعتمدت الجمعية العامة قراراً يدعم أحقية دولة فلسطين بالعضوية الكاملة وتعزيز مكانتها في المنظومة الأممية، وصادقت كذلك على قرار يدعو لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

كما ونتج عن هذه التحركات مجموعة من القرارات منها؛ إصدار محكمة العدل الدولية الفتوى القانونية بتاريخ 2024/07/19 بشأن ماهية الاحتلال الاسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، واعتماد لجنة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو القرارات الخاصة بالحفاظ على التراث العالمي في فلسطين لموقع البلدة القديمة وأسوارها والمدرجات الزراعية /بتير، وإدراج موقع تل ام عامر/دير القديس هيلاريون بغزة على لائحة التراث العالمي، بالإضافة إلى استمرار العمل على توثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي من قبل فريق عمل الجرائم في المحكمة الجنائية ومتابعة طلب إصدار مذكرات اعتقال من قبل المدعي العام.

وفي السياق ذاته، شاركت الحكومة في الدورة (55) لمجلس حقوق الإنسان، والدورة الثالثة لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي، والاجتماع الوزاري التاسع عشر للدول الأعضاء في حوار التعاون الآسيوي (ACD)، وغيرها من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تهدف لتعزيز العلاقات مع كافة المنظمات الدولية، وتعظيم مواقف التضامن والمناصرة للقضية الفلسطينية.

وفي إطار التشبيك والتواصل مع الدول العربية والأجنبية، تم توقيع (34) اتفاقية دولية في مختلف المجالات، منها (3) مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، و(4) اتفاقيات تعاون مع جمهورية غويانا التعاونية، واتفاقية تأسيس مجلس رجال الأعمال مع جمهورية طاجيكستان، واتفاقية إعلان مشترك مع بربادوس، واتفاقية إقامة علاقات دبلوماسية مع أنتيغوا وباربودا، وتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون الزراعي مع المكسيك.

وفي إطار تعزيز أطر التعاون الدولي لرفع كفاءة قطاع الأمن، تم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع الهولندية، وأخرى مع جمهورية كوريا الجنوبية، والتي تهدف لدعم وتحديث موارد وقدرات النقل لوزارة الداخلية وجهاز الشرطة؛ حيث سيتم توفير (10) مركبات في هذا الإطار.

وشاركت وزارة العدل في أعمال الدورة الـ (62) للمنظمة الاستشارية القانونية الإفريقية الآسيوية، ووقعت اتفاقية تعاون خاصة بخدمات الطب العدلي مع وزارة الداخلية الأردنية في إطار التعاون المشترك من أجل تعزيز سبل وآفاق التعاون المستقبلي.

وعلى صعيد القطاع الصحي، قامت وزارة الصحة بتوقيع اتفاقية بقيمة (9) ملايين يورو مقدمة من فرنسا لصالح اليونيسيف، تهدف

✳ توقيع وزارة الصحة اتفاقية مع فرنسا بقيمة 9 ملايين يورو، ومع النرويج بقيمة 10 ملايين دولار.

إلى استعادة وتعزيز خدمات الصحة الإنجابية والتغذية وصحة الأم والمولود والأطفال في قطاع غزة والضفة الغربية، وتوقيع اتفاقية دعم نرويجي لقطاع الصحة بما يعادل (10) ملايين دولار، تهدف إلى

شراء أدوية ومستهلكات طبية، ودعم علاج المرضى المحوّلين للعلاج في مشافي القدس، وتوقيع مذكرتي تفاهم جديدة مع كلٍ من منظمة أطباء العالم فرنسا، ومؤسسة PAMA للتعاون في المجال الصحي. هذا إضافة إلى مشاركتها في اجتماعات مجلس وزراء الصحة العرب، واجتماعات الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية والتي عُقدت في جنيف، والخروج بقرارات دولية هامة لدعم القطاع الصحي الفلسطيني في الضفة وغزة.

وفي سياق متصل، شاركت وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي في اجتماع اللجنة العربية الدائمة للبريد الدولي السنوي الذي عُقد في القاهرة، وأسفر اللقاء عن تأكيد دعم المجموعة العربية لمطالب فلسطين الدولية في المجال البريدي، كما شاركت الوزارة حضوراً افتراضياً في اجتماعات مجلسي الإدارة والاستثمار الدوليين التابعين للاتحاد البريدي العالمي.

والتزاماً من سلطة المياه بتبادل الخبرات وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال إدارة الموارد المائية، شاركت في العديد من الفعاليات الدولية البارزة، ومنها: المنتدى العالمي العاشر للمياه في إندونيسيا، ومؤتمر عقد العمل الثالث للمياه، والدورة السادسة عشر للمجلس الوزاري العربي للمياه، والمؤتمر العربي السادس للمياه، والمؤتمر السنوي الخامس للتمويل والاستثمار في قطاع المياه.

وشاركت وزارة النقل والمواصلات في المنتدى العالمي للسلامة المرورية في دورته الـ (89) الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في جنيف، كما شاركت في الاجتماع الخامس للجنة الاقتصادية التجارية الروسية-الفلسطينية الذي انعقد في موسكو، وأسفر عن توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين الجانبين، وبناء على ذلك، جرى إعداد مسودة مذكرة تفاهم بين وزارتي النقل الفلسطينية والروسية. كما شاركت الوزارة في اجتماعات الدورة الثانية لمجلس التعاون الاقتصادي الفلسطيني-التركي، التي أثمرت عن توقيع بروتوكول تعاون آخر بين الطرفين، وتبع ذلك إعداد مسودة مذكرة تفاهم بين وزارتي النقل الفلسطينية والتركية. إضافة إلى ذلك، شاركت الوزارة في مؤتمرات واجتماعات الجمعية العامة للمنظمة العربية للطيران المدني (ACAO).

وفي خطوة مهمة لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية المستدامة، تم توقيع وثيقة انضمام دولة فلسطين رسمياً إلى "اتفاقية تنظيم النقل بالعبور" بين الدول العربية، بهدف تسهيل حركة النقل التجاري بين الدول العربية.

كما شهدت دولة فلسطين مشاركة فعالة في اجتماع الهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية في مصر، واجتماعات المجلس الاستشاري للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في السعودية، حيث تم خلال هذه الاجتماعات مناقشة مشاريع الهيئة ومراجعة التقارير السنوية المالية والإدارية، بالإضافة إلى المشاريع المقدمة لدولة فلسطين ضمن أعمالها.

ولتعزيز التعاون في القطاع الصناعي؛ تم التوقيع على اتفاقية تعاون مع المغرب في سبيل تسهيل وصول المنتجات الصناعية للأسواق العربية، والاعتراف بشهادات الجودة والمطابقة والحلال، إضافة إلى تفعيل الشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

وتعزيزاً للتعاون المشترك في مجالات حماية البيئة والتنمية المستدامة، ، وقّعت سلطة جودة البيئة مذكرة تفاهم مع وزارة البيئة والتنمية المستدامة في كولومبيا، وتابعت السلطة تنفيذ الالتزامات والمتطلبات البيئية المنصوص عليها في الاتفاقيات البيئية الدولية التي صادقت عليها دولة فلسطين. كما شاركت في مجموعة من المؤتمرات والفعاليات الدولية البارزة، من بينها مؤتمر المناخ (COP29) الذي عقد في أذربيجان، بالإضافة إلى تمثيل فلسطين في مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية التنوع الحيوي المنعقد في كولومبيا، حيث حصلت فلسطين خلال هذا المؤتمر على شهادة تميز عالمية من الاتفاقية الدولية للتنوع الحيوي، مما يعزز من مكانتها الدولية ويعكس التزامها بـ "إطار كومينغ" العالمي للتنوع الحيوي وأهداف التنمية المستدامة.

وشاركت سلطة جودة البيئة في الاجتماع التفاوضي الحكومي الخامس الذي انعقد في جمهورية كوريا الجنوبية، وفي الدورة الـ (55) لمجلس الوزراء العرب لشؤون البيئة، وفي الاجتماع الأول للمجلس الوزاري لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر بالسعودية. كما شاركت في الاجتماع السادس لجمعية الأمم المتحدة للبيئة بمدينة نيروبي في كينيا.

وشاركت وزارة الثقافة في معرض المغرب للكتاب الدولي في الرباط، ومعرض عمان الدولي للكتاب، وتم تجديد اتفاقيات الشراكة والتبادل الثقافي مع سلطنة عُمان، وتوقيع اتفاقية مع دار نشر برازيلية، وإطلاق النسخة الخامسة من مهرجان الفيلم الفلسطيني في رومانيا.

وفي سياق متصل، قامت وزارة التربية والتعليم العالي بالمشاركة في برامج المنظمة العالمية للمرشدات وفتيات الكشافة WAGGGS، والمنظمة الكشفية العالمية WOSM القيادة العالمية/ رقمياً ووجاهياً، وتنفيذ برامج المناصرة، كما وتم توقيع اتفاقية تعاون مع تونس في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، والتشبيك مع عدة جهات في جمهورية جنوب إفريقيا لمساعدة طلبة قطاع غزة الذين تتطلب تخصصاتهم تدريبات عملية.

وقامت وزارة شؤون المرأة بتشكيل لجنة تحضيرية لمتابعة تنفيذ إعلان القدس عاصمة المرأة العربية (2025 - 2026)، وتبسيط الضوء على واقع النساء الفلسطينيات من خلال تنظيم لقاءات وزارية على مستوى جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ولجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة.

هذا وشاركت وزارة الحكم المحلي في المنتدى الحضري في مصر (نوفمبر 2024)، ووقعت مذكرة تفاهم في مجال العمل البلدي والإدارة المحلية مع وزارة الحكم المحلي الليبية. وشارك أيضاً ديوان الموظفين العام في جائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ومؤتمر الرابطة الدولية لمعاهد ومدارس الإدارة، والملتقى العربي الأول للتحول الرقمي.

2.2 التواصل المجتمعي

في إطار سعي الحكومة لتنفيذ رؤيتها الرامية إلى تطوير آليات منتظمة للتواصل والحوار المجتمعي حول قضايا الشأن العام، وفي ظل التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يواجهها الشعب الفلسطيني، وتنفيذاً لتوجيهات سيادة الرئيس محمود عباس، قام رئيس وأعضاء مجلس الوزراء بعدة زيارات ميدانية إلى المحافظات الفلسطينية. جاءت هذه الزيارات في خضم اعتداءات المستوطنين واستمرار اجتياحات الاحتلال وعدوانه على المدن والمخيمات والقرى الفلسطينية.

وهدفت هذه الزيارات إلى الاطلاع المباشر على أوضاع المناطق المستهدفة واحتياجاتها، ودعم صمود المواطنين فيها. كما تم توجيه الجهات المعنية للعمل الفوري على إعادة تأهيل وإصلاح ما دمره الاحتلال، خاصة في البنية التحتية، واستعادة الخدمات الأساسية، وإيواء العائلات المتضررة، وإعادة الإعمار ضمن الإمكانيات المتاحة.

وشملت هذه الزيارات عقد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات الحوارية مع مختلف شرائح المجتمع ومؤسساته، بهدف إطلاعهم على أولويات عمل الحكومة، وتعزيز ثقافة الحوار والشفافية والمشاركة في صنع القرار بين مكونات المجتمع الفلسطيني. كما تم استكمال بعض هذه اللقاءات والمشاورات في ديوان رئيس الوزراء.

إضافة إلى ذلك، قام رئيس الوزراء بزيارة عدد من المؤسسات القطاعية للاطلاع المباشر على أعمالها والتحديات التي تواجهها، ودراسة سبل تطويرها وتمكينها من أداء مهامها وتقديم خدماتها للمواطنين بأفضل صورة ممكنة.

3.1 الإغاثة الفورية لقطاع غزة

تواصل الحكومة الفلسطينية العمل على متابعة آثار العدوان الإسرائيلي ومعالجة الأضرار الإنسانية في قطاع غزة ضمن الإمكانيات المتاحة، وتعمل على تنسيق وتوفير مساعدات الإغاثة الطارئة بهدف التخفيف من الأزمة الإنسانية الناتجة عن الحرب على القطاع. وفي ظل تعدد الجهات الدولية والإقليمية المقدمة للدعم الإنساني، تسعى الحكومة لتنظيم العمل وتعزيز فاعلية الجهود، من خلال توحيد إدارة المساعدات وضمان سهولة دخولها وتوزيعها بشكل عادل وفعال، بحيث تأخذ هذه الجهود بالحسبان مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، ما يتطلب تعاوناً وثيقاً مع مختلف الأطراف ذات الصلة، وفي مقدمتها منظمات الإغاثة الفلسطينية والعربية والدولية والأممية، وخصوصاً وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والتي يجب تعزيز عملها ودعمها بكافة السبل الممكنة؛ لتمكينها من مواصلة الدور الحساس والهام الذي تقوم به اتجاه أبناء الشعب الفلسطيني، ورفض كافة محاولات المس بها وبمكانتها.

أبرز التدخلات

عملت الحكومة الفلسطينية على تنظيم العمل وتعزيز جهود الدعم الإنساني لأهالي قطاع غزة، عبر التنسيق المستمر مع المؤسسات الدولية الإغاثية لتسريع وتنظيم توزيع المساعدات على النازحين. كما ركزت على تحسين الاستجابة للأزمات بشكل أكثر فاعلية من خلال زيادة عدد الشاحنات الواردة عبر معبر رفح وذلك قبل إعادة احتلاله وإغلاقه بشكل كامل.

وفي هذا السياق، واصلت وزارة التنمية الاجتماعية تقديم المساعدات الإغاثية لقطاع غزة، سواء من خلالها أو بالتنسيق مع الشركاء الإنسانيين العاملين في القطاع، حيث ما زال (220) موظف على رأس عملهم، وبلغ عدد الطرود المقدمة للأسر والمتضررين من

✦ تقديم ما يقارب 280 مليون شيكل مساعدات نقدية للأسر في قطاع غزة.

الحرب أكثر من (150) ألف طرد غذائي وغير غذائي لأكثر من (100) ألف أسرة مستفيدة بشكل شهري، كما وبلغ عدد الشاحنات المستلمة من قبل الوزارة في قطاع غزة ما يقارب (8000) شاحنة

محملة بكافة المواد الغذائية وغير الغذائية، والتي تم توزيعها على المواطنين في القطاع.

كما تم توفير مساعدات نقدية تتراوح بين (750-1000) شيكل لـ (200) ألف أسرة من النازحين والمتضررين من الحرب، من خلال المحافظ الالكترونية بقيمة إجمالية بلغت (200) مليون شيكل، بدعم من مجموعة العمل النقدي (cash working group)، وتم صرف مساعدات نقدية لحوالي (20) ألف أسرة في قطاع غزة بإجمالي قدره (18) مليون شيكل، وصرف مساعدات نقدية أخرى لـ (392) من الأسر المتضررة التي تم التعامل معها من قبل مرشدي حماية الطفولة، وتقديم مساعدات مالية لـ (17) طفل وأسرته ممن كانوا يتلقون العلاج في مستشفيات الضفة الغربية قبل الحرب. هذا بالإضافة إلى توفير تمويل لفئة الأيتام وصل إلى (46,000) كفالة يتيم بتكلفة (65) مليون شيكل.

وعملت وزارة العمل على تقديم مساعدات نقدية إغاثية بلغت (15.2) مليون شيكل لدعم عمال غزة الذين فقدوا عملهم داخل الخط

✦ تقديم مساعدات نقدية إغاثية بقيمة (15.2) مليون شيكل لدعم عمال غزة الذين تم تسريحهم من أماكن عملهم داخل الخط الأخضر.

الأخضر والعالقين في المحافظات الشمالية، حيث قُدِّم لكل مستفيد مبلغ (700) شيكل. بالإضافة إلى ذلك، قامت هيئة العمل التعاوني بتوزيع (1,500) سلة غذائية على عدد من المواطنين في قطاع غزة، إلى جانب

تقديم دعم مالي بقيمة (150) دولاراً لثلاثين عضواً من أعضاء الجمعيات التعاونية، كما حصلت إحدى الجمعيات التعاونية على منحة قدرها (991) ألف دولار مقدمة من الصندوق العربي الكويتي.

وفي إطار الجهود المبذولة لدعم البلديات في قطاع غزة، قامت وزارة الحكم المحلي بتوجيه وتكثيف جهود صندوق تطوير وإقراض البلديات لدعم وتمكين البلديات لمواجهة تداعيات الحرب، حيث تم تخصيص (23.6) مليون يورو لصالح بلديات قطاع غزة ضمن برنامج تطوير البلديات، و(3 مليون) يورو من الوكالة البلجيكية للتنمية، علماً بأن هذه المخصصات مجمدة لحين توفر الظروف الموضوعية التي تسمح بالتدخل بعد انتهاء الحرب، وسيتم توجيه هذه المخصصات لدعم النفقات التشغيلية للبلديات، وخلق فرص عمل مؤقتة من خلال برامج التشغيل كثيفة العمالة في الخدمات البلدية.

ولدعم مجالس النفايات المشتركة في المحافظات الجنوبية، تابعت وزارة الحكم المحلي تنسيق إدخال (10) آليات لجمع النفايات الصلبة، وتوريد قطع غيار لمعدات إدارة النفايات لصالح المجالس المشتركة في قطاع غزة ضمن مشروع المنحة اليابانية، كما وتم تنفيذ دراسة مسحية لتقييم حالة قطاع إدارة النفايات الصلبة والأضرار الناتجة عن الحرب، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإعداد تقرير يحدد أولويات القطاع ومشاركته مع العديد من الشركاء المحليين والدوليين وذلك بهدف تجنيد الأموال لعدد من الأولويات القصوى، وتأمين جزء من تلك الاحتياجات.

وقامت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بتنفيذ مشروع الأضاحي ب تبرع من شركة تمكين، بواقع (1,300) خاروف، ومشروع المساعدات النقدية من خلال خدمة بال باي، حيث بلغ مجموع قيمة المشروعين (3,398,192) شيكل.

بالإضافة إلى ذلك، قامت وزارة الزراعة بالتنسيق مع كافة المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية لاستئناف المشاريع الزراعية التي توقفت جراء العدوان على غزة، حيث تم تنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز الصمود وتحسين الفرص الاقتصادية للفئات المهمشة في قطاع غزة، بتمويل من (BMZ)، بما يشمل تقديم مدخلات إنتاج زراعية لنحو (170) مزارعاً، بالإضافة إلى تنسيق عملية توزيع مدخلات إنتاج (البذور والمبيدات والأسمدة) على (220) مزارعاً.

وعلى صعيد الجهود المبذولة لتوفير الخدمات الصحية الأساسية للمواطنين والجرحى في قطاع غزة، كثّفت وزارة الصحة العمل والتنسيق مع مختلف الشركاء وخاصة منظمات الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الطارئة من الأدوية والمستلزمات الطبية والمواد المخبرية واللقاحات ووحدات الدم، حيث تمكنت وزارة الصحة من إيصال (5) شاحنات أدوية ومستلزمات طبية إلى مستودعات الوزارة بالمحافظات الجنوبية وذلك بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، وإيصال شحنة أدوية لعلاج مرضى الهيموفيليا في القطاع. إضافة إلى العمل على توفير بدائل سريعة للمرافق الصحية المدمرة من خلال العيادات المتنقلة والمشايف الميدانية ونقاط تقديم الخدمات، ودعم استمرارية عمل الكوادر الصحية بما يساهم في استدامة منظومة تقديم الخدمات الصحية الأساسية. وتم كذلك العمل على تحويل عدد من المرضى للعلاج خارج قطاع غزة، حيث بلغ عدد التحويلات الطبية من المحافظات الجنوبية منذ بداية العدوان وحتى نهاية شهر 2024/11، (5,514) تحويلة طبية.

كما وتم العمل على إعادة تأهيل مستشفيات ناصر والأمل وغزة الأوروبي وتدعيمها بالفرق الطبية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وإعادة تشغيل قسم الطوارئ وبعض العيادات الخارجية في مستشفى الشفاء، وتجديد مستشفى كمال عدوان للمرة الثانية إلا أنه تعرض للحرق في نهاية العام 2024. كما تم توقيع مذكرتي تفاهم لإنشاء مستشفى ميداني في قطاع غزة (المواصي)، ومستشفى ميداني آخر في (دير البلح/ بجانب مستشفى الأقصى) بالتعاون مع جمعية إغاثة أطفال فلسطين.

وعلى صعيد آخر، تم تنفيذ حملة واسعة للتطعيم ضد شلل الأطفال (1.6 مليون جرعة) استهدفت كافة الأطفال حتى سن عشر سنوات، وتم إطلاق حملة وطنية واسعة للتبرع بالدم لصالح قطاع غزة على عدة مراحل والتي أطلقتها الوزارة بالتعاون مع مؤسسة رحمة الدولية، حيث بلغ عدد الوحدات (10,000) وحدة دم من مختلف الزمر.

✳ تنفيذ حملة تطعيم واسعة لكافة الأطفال دون سن العاشرة (1.6 مليون جرعة) من لقاح شلل الأطفال.

كما تم توفير خدمات التأهيل والأطراف الصناعية لذوي الإعاقة، وذلك من خلال المبادرة التي أطلقتها المملكة الأردنية الهاشمية، والتي تهدف إلى مساعدة أكثر من (14) ألف مصاب ممن فقدوا أطرافهم، حيث تم إرسال عيادتين متنقلتين مجهزتين بجميع المعدات اللازمة لتركيب الأطراف الصناعية الجديدة.

وعلى صعيد التعليم العام، تم افتتاح (24) مدرسة افتراضية لطلبة قطاع غزة ممن أجبروا على النزوح خارج الوطن، ودمج (23) ألف طالب/ة من قطاع غزة في مدارس المحافظات الشمالية، وتمكينهم من إتمام إنهاء متطلبات العام الدراسي واجتياز الصفوف التي التحقوا بها مع إصدار شهادات مدرسية لهم وفق الأصول، كما تم الإعداد والتجهيز لدورة استثنائية لـ 23 ألف طالب ثانوية عامة، بهدف تعويض طلبة الثانوية العامة ضمن منهاج ومباحث مركزة وتجهيزهم للتقدم لامتحان الثانوية العامة متى سمحت الظروف بذلك. وتم

متابعة تنفيذ دورات اختبار الثانوية العامة لعدد من طلبة غزة في كل من: مصر، وقطر، وتركيا، وروسيا...، فتح منصة لتعليم طلاب غزة وحجز نطاق بعنوان vgaza.edu.ps وتزويد القائمين على التعليم بالمعلومات اللازمة، وتم إدراج زاوية خاصة لطلبة غزة على موقع الوزارة ليتمكن الطلبة من متابعة كل ما يخص المدارس الافتراضية الخاصة بهم.

✳ دمج 23 ألف طالب/ة من غزة في مدارس المحافظات الشمالية.
✳ توفير (2,250) منحة ومقعداً دراسياً بالتعاون مع دول شقيقة وصديقة.

وتم فتح مدرسة مهنية افتراضية لطلبة غزة في "مدرسة نابلس الثانوية الصناعية" وتسجيل (600) طالب في الصفوف الحادي عشر والثاني عشر، وانضمام (25) مرشد تربوي للمدارس الافتراضية الخاصة بطلبة قطاع غزة لتقديم الخدمة الإرشادية لهم.

وفي قطاع التعليم العالي، تم تنفيذ مبادرة "الطالب الزائر" مما أتاح لآلاف الطلبة من قطاع غزة التسجيل في مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية مجاناً، وتوفير أكثر من (2,250) منحة ومقعداً دراسياً بالتعاون مع دول شقيقة لدعم الطلبة الفلسطينيين من قطاع غزة، والمصادقة على أكثر من (2000) وثيقة أكاديمية صادرة عن مؤسسات التعليم العالي في غزة، ومتابعة شؤون الطلبة من قطاع غزة الدارسين في الخارج وتسهيل إجراءاتهم الأكاديمية وتحسين ظروفهم المعيشية بالتعاون مع السفارات الفلسطينية في الخارج، إضافة إلى تجنيد وإطلاق مجموعة من البرامج والمبادرات لإسناد ودعم طلبة ومؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة بالتعاون مع عدد من الشركاء والمؤسسات (مؤسسة التعاون، صندوق دعم الطالب الفلسطيني، منظمات الألكسو والاييسيسكو واليونيسكو، مؤسسة Wafaa).

وعلى صعيد دعم المرأة في قطاع غزة، تم إطلاق مبادرتين اجتماعية واقتصادية، للحد من تداعيات حرب الإبادة الجماعية على النساء والفتيات معيشياً، والنهوض بأوضاعهن الاقتصادية، وتم توجيه نداءات استغاثة لتوفير مستلزمات النساء وتم تليبيتها من خلال بعض المؤسسات والوكالات والدول، إضافة إلى إعداد خطة تدخلات وإطار مقترح لمعالجة احتياجات النساء والفتيات في اليوم التالي لوقف الحرب، بحيث يركز الإطار على مسائل الحماية، والتمكين، والإنصاف.

وقامت وزارة الثقافة بتنفيذ وإطلاق فعاليات ثقافية في مناطق ومراكز الإيواء في قطاع غزة، من خلال تنفيذ مشروع الرسم المفتوح في غزة بدعم من الصندوق الثقافي، وإطلاق مهرجان القدس السينمائي الدولي في منطقة الإيواء في دير البلح، وتقديم دعم لـ (21) مشروع

ثقافي في المحافظات الجنوبية بقيمة (122 ألف) دولار، ودعم مشروع إصدارات غزة لكتاب "الحرب التي لا تنتهي"، وإعداد كتاب "رمال حمراء"، وتسليم جوائز "الكاتب المبدع" للقصة القصيرة للفائزين من أطفال غزة.

وبذلت وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي جهوداً حثيثة لتقديم تدخلات إغاثية عاجلة لضمان استمرارية الخدمات الأساسية والتخفيف من معاناة المواطنين في المحافظات الجنوبية، وبالتنسيق مع الأطراف الدولية والجهات ذات العلاقة، تم إدخال وحدات الاتصال

- ✖ إدخال وحدات الاتصال المتنقلة (COW) لضمان استمرار اتصال المواطنين في غزة بخدمات الإنترنت.
- ✖ إنشاء نظام (Telecom Dashboard) بالشراكة مع الرباعية الدولية، لتمكين الإنترنت في قطاع غزة.

المتنقلة (COW) لضمان استمرار اتصال المواطنين في غزة بخدمات الإنترنت، وإدخال بعض الأجهزة لصيانة شبكات الاتصالات بعد التدمير الذي حل بها، وتنفيذ مبادرة الحزم المجانية؛ من خلال تقديم باقات وحزم اتصال مجانية عن طريق شركات الاتصالات الخلوية

لتسهيل عملية التواصل وتخفيف الأعباء المالية عن المواطنين، واستمرار العمل بالرقم المختصر لوزارة التنمية الاجتماعية (189)، وإنشاء نظام (Telecom Dashboard) بالشراكة مع الرباعية الدولية، لتمكين الإنترنت في المحافظات الجنوبية؛ حيث يساعد هذا النظام في تحديد المناطق الأكثر حاجة للإنترنت مثل المستشفيات والمدارس وخيام النازحين ونقاط ربط المياه. إضافة إلى ذلك بدأت الوزارة العمل على تزويد المساحات التعليمية في قطاع غزة بخدمات الإنترنت، عبر تركيب نقاط اتصال (Outdoor Wi-Fi) وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، ويجري حالياً العمل على مرحلة التخطيط والتركيب، بالإضافة إلى دراسة التكلفة المتوقعة لضمان التنفيذ الفعال.

وفي إطار إعداد خطط الصمود والتعافي بهدف دعم الشركات والأفراد المتضررين؛ تم تقديم مجموعة من المقترحات التي تهدف لتطوير أدوات فعالة لدعم المتضررين في قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى البنك الدولي للمراجعة والموافقة، وتضمنت هذه الأدوات تقديم مساعدات مالية مباشرة، وإنشاء مساحات عمل مؤقتة لإيواء الشركات والأفراد المتضررين في قطاع غزة بمجرد انتهاء الحرب. كما شملت الجهود تعزيز الوعي وتشجيع التشبيك مع الأسواق العالمية، مع التركيز على التدخل السريع من قبل وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي لمعالجة انقطاع خدمات الإنترنت، بما في ذلك التنسيق مع الجهات الدولية والمنظمة الدولية للاتصالات لاستعادة الخدمة بأسرع وقت ممكن.

وقامت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية بإعادة ربط بعض شبكات الكهرباء في قطاع غزة وفقاً للإمكانيات والظروف المتاحة، حيث تم إعادته تشغيل خط الكهرباء (رقم F11) المغذي للمنطقة الوسطى بالتعاون مع شركة توزيع كهرباء غزة، والذي يساهم في تزويد التيار الكهربائي لمحطة التحلية المركزية في دير البلح بشكل مستمر، بحيث تكون قادرة على إنتاج 20,000 م³ يوماً من مياه الشرب النظيفة.

هذا بالإضافة إلى توفير الملحقات اللازمة لإعادة تأهيل خطوط الضغط المتوسط والمنخفض، إضافة إلى توفير مولدات كهربائية بقيمة (5.5) مليون دولار؛ وهذه المعدات موجودة حالياً في مستودعات سلطة الطاقة والموارد الطبيعية في أريحا، بانتظار الحصول على

- ✖ إعادته تشغيل خط الكهرباء (رقم F11) المغذي لمنطقة الوسطى في قطاع غزة.
- ✖ توفير مولدات كهربائية بقيمة (5.5) مليون دولار؛ تمهيداً لنقلها إلى قطاع غزة عند توفر الظروف الملائمة.

الموافقات لنقلها إلى قطاع غزة. كما تم طرح عطاءات لتوريد أنظمة طاقة شمسية بهدف تزويد الكهرباء عبر تركيبها على أسطح (38) مستشفى، (100) مستوصف ومركز صحي، (1000) مدرسة، (500) وحدة تحلية، (500) وحدة إزالة رطوبة، وكذلك (1000) منزل، بميزانية

إجمالية بلغت (35.5) مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أن تمويل هذه المواد تم تأمينه من خلال ميزانية مشروع البنك الدولي

(ASPIRE). بالإضافة إلى ذلك، تم الإعلان عن عطاء جديد لتوفير كميات إضافية من كوابل الضغط المتوسط والمنخفض، مع ملحقاتها والمحولات الكهربائي.

وعلى صعيد الجهود المبذولة لتوفير المياه الصالحة للشرب وتزويدها للسكان، عملت سلطة المياه على تأمين الوقود اللازم لتشغيل المرافق الحيوية للمياه والصرف الصحي، حيث تم نقل وتوزيع (712,000) لتر من الوقود لعدة مرافق في محافظتي غزة وشمال غزة، إلى جانب تأمين الوقود لتشغيل المنشآت الحيوية جنوب ووسط القطاع بالتنسيق مع مصلحة مياه بلديات الساحل ومزودي الخدمات، وبما يشمل تشغيل محطتي تحلية المياه في تلك المناطق.

وفي إطار جهود عمليات التأهيل والصيانة لإمدادات المياه، عملت سلطة المياه على إدارة ملف مياه ميكروت لتعزيز كميات المياه

✖ شراء (13.8) مليون متر مكعب من المياه من شركة "ميكروت" لصالح قطاع غزة خلال عام 2024، بتكلفة مالية تجاوزت (54) مليون شيكل.

وزيادة مستوى الخدمة في المناطق المكتظة بالسكان، بما يشمل تنفيذ أعمال صيانة وتجديد شبكات المياه من خلال إصلاح وصلات وخطوط ميكروت الرئيسية الثلاث، ومتابعة توزيع كميات المياه

المتاحة. وبهذا الخصوص، تم شراء كمية تُقدر بحوالي (13.8) مليون متر مكعب من المياه من شركة ميكروت لتزويد قطاع غزة خلال عام 2024، بتكلفة مالية تجاوزت (54) مليون شيكل.

وتقوم سلطة المياه بمتابعة تنفيذ مشروع تحسين إمدادات المياه الذي تم إطلاقه في شهر نيسان 2024 بقيمة (25.6) مليون يورو، ويتضمن المشروع توفير قطع غيار لمحطات تحلية الوسط والجنوب، وتوريد خمس وحدات تحلية مجهزة بطاقة شمسية، وتركيب مولدات تعمل بالديزل، إضافة إلى تأمين المياه للنازحين والسكان في مختلف المناطق وصيانة الخط الناقل من محطة تحلية الجنوب.

كما وتم البدء بتنفيذ تدخلات استجابة طارئة بالتعاون مع اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بقيمة (9) ملايين دولار، وذلك ضمن إعادة هيكلة مشروع مدعوم من البنك الدولي لتوفير المياه الصالحة للشرب، عن طريق إنشاء نقاط تزود بالمياه، وتوفير الصهاريج لنقل المياه وتوزيعها في أماكن تواجد السكان والنازحين، ومراقبة عمليات التوزيع ميدانيًا، وتوفير طرود صحية لـ (46) ألف أسرة، و(300) خزان مياه بسعة 5 أمتار مكعبة و 20 ألف عبوة مياه بحجم 10 لترات، إلى جانب تشغيل مصادر المياه في تجمعات النازحين عبر تأمين الوقود.

وامتدت الجهود لتشمل صيانة المخازن الرئيسية التابعة لمصلحة المياه وسلطة مياه جنوب القطاع، حيث تهدف سلطة المياه عبر هذه

✖ جاري العمل على تنفيذ تدخلات استجابة طارئة بقيمة (9) ملايين دولار، لتوفير المياه الصالحة للشرب لسكان قطاع غزة.

المبادرات والإجراءات المتنوعة إلى تعزيز نظام توفير المياه للسكان، بالرغم من التحديات الصعبة التي يفرضها الوضع الحالي. إضافة إلى ذلك، عملت سلطة المياه على متابعة تنفيذ مشاريع توريد محطات

التحلية المتنقلة في مناطق وسط وجنوب قطاع غزة بالتعاون مع المؤسسات المختصة.

كما أولت اهتمامًا خاصًا بتنفيذ مشاريع التدخلات العاجلة لإعادة تأهيل الآبار المتضررة جزئيًا في القطاع، إلى جانب تنفيذ عمليات الصيانة الضرورية قدر الإمكان. وفي إطار تحسين إدارة الموارد المائية المتاحة، نسّقت سلطة المياه جهود نقل المياه بالصهاريج بالتعاون مع المؤسسات المختلفة، عبر اختيار مواقع الاستهداف وتجنب تداخل الجهود لضمان توزيع أكثر كفاءة.

وقامت وزارة النقل والمواصلات، بإدخال جميع المركبات المستوردة المتواجدة على الموانئ والمعابر الإسرائيلية (200 مركبة)، حيث تم بيع (110) مركبة منها لصالح تجار غزة ووضع قيمتها في البنوك، وإعفاء المركبات التي دُمرت بفعل العدوان من القيمة الجمركية،

✦ إدخال جميع المركبات المستوردة المتواجدة على الموانئ والمعابر الإسرائيلية (200 مركبة).
✦ إصدار حوالي (5,596) رخصة ضمن مشروع تجديد الرخص لأبناء غزة المقيمين داخلها وخارج فلسطين.

وإدخال حوالي (250) حاوية قطع غيار لتجار من قطاع غزة كانت متواجدة على الموانئ الإسرائيلية إلى المحافظات الشمالية، وإعادة ترخيص مركبات لمواطنين من غزة والتي تم تحريرها من معبر بيت حانون وبلغ عددها حوالي (40) مركبة. إضافة إلى ذلك عملت وزارة النقل

والمواصلات على متابعة مشروع تجديد رخص غزة ومشروع تجديد الرخص للمقيمين خارج فلسطين من أبناء غزة خصوصاً، حيث تم إصدار حوالي (5,596) رخصة من بداية تطبيق المشروع، والسماح لمستوردي المركبات وقطع الغيار من قطاع غزة القاطنين في المحافظات الشمالية بفتح معارض ومنشآت قطع غيار لتسويقها.

وقدمت وزارة العمل مساعدات نقدية إغاثية لـ (7,381) عامل من قطاع غزة بقيمة (700) شيكل لكل عامل، وقامت بتوفير (154) فرصة عمل للعمال الغزيين وفاقد العمل داخل الخط الأخضر والسوق المحلي.

3.2 حصر الأضرار في قطاع غزة

في ظل استمرار حرب الإبادة التي تستهدف قطاع غزة، يتواصل القصف العشوائي باستخدام الآلة الحربية الإسرائيلية على مختلف

✳ تعتمد غالبية التقديرات الأولية للدمار على تحليل صور الأقمار الصناعية التي توفرها مؤسسات دولية، مثل مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية.

المناطق، بما في ذلك المباني السكنية، الأبراج، المراكز الحكومية والخاصة، المنشآت الصحية والتعليمية، والمرافق العامة والبنية التحتية من شبكات الكهرباء والمياه والطرق والاتصالات. الأمر الذي صعب

عملية إجراء مسح ميدانية دقيقة لتقييم الأضرار التي لحقت بمختلف القطاعات. لذا، اعتمدت تقديرات الدمار الأولية على تحليل صور الأقمار الصناعية التي تقدمها بعض المؤسسات الدولية، مثل مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (UNOSAT).

وفي هذا السياق، نظمت وزارة الأشغال العامة والإسكان ورشة عمل لإدارة الركام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبمشاركة (33) مؤسسة دولية. تم خلال الورشة تحديد مجموعة من التدخلات التي ستقوم الوزارة بتنفيذها فور انتهاء العدوان، وتشمل هذه التدخلات تقييم الأضرار، الإسكان (إيواء وإعادة إعمار)، إدارة الركام، صيانة الطرق، وترميم المباني العامة. كما بدأ العمل على إعداد خطط تفصيلية لكل تدخل، إضافة إلى التنسيق مع الجهات الأممية لتوحيد الرؤية وتنسيق الجهود في مختلف المجالات.

ومن جهة أخرى، تم حصر الأضرار التي لحقت بالمباني والوحدات السكنية وشبكة الطرق عبر الاستعانة بالبيانات المكانية والإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى جانب تحليل صور الأقمار الصناعية من مركز (UNOSAT)، حيث قدرت الخسائر المالية الأولية لقطاع الإسكان بأكثر من 25 مليار دولار. ومع ذلك، يُعتبر هذا التقدير مبدئياً وقابلاً للتحديث نظراً لعدم تمكّن الطواقم الفنية من معاينة بعض الأحياء والمناطق السكنية بسبب صعوبة الوصول إليها. وتجدر الإشارة إلى أن أحدث البيانات المكانية المتوفرة للمباني والوحدات السكنية تعود لتاريخ 6 حزيران 2024، بينما يعود تاريخ آخر تحديث لشبكة الطرق إلى 18 آب 2024. كما تم الانتهاء من إعداد استمارة متخصصة لتوثيق الأضرار في قطاع الإسكان.

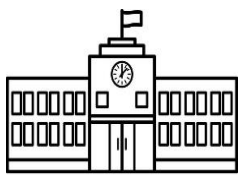
وتعمل فرق سلطتي الطاقة والمياه في الميدان بالتعاون مع مؤسسات ومزودي الخدمات المختلفة وفق الإمكانيات المتاحة على حصر الأضرار بشكل دوري، بهدف تقييم الأضرار التي لحقت بشبكات الكهرباء والمياه والخزانات ومحطات المعالجة. وتواصل اللجان عملها في حصر الأضرار التي أصابت قطاع النقل والمواصلات في كل من المحافظات الشمالية والجنوبية، وذلك باستخدام نظام رقمي أطلقته وزارة النقل والمواصلات، بحيث يُتيح هذا النظام للمواطنين في غزة تسجيل الأضرار التي تعرضوا لها.

وأعدت وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي دراسة شاملة لتجهيز مجموعات بيانات جديدة تتعلق بتداعيات الحرب على غزة، وذلك ضمن إطار مبادرة البيانات المفتوحة. مع الإشارة أن العدوان تسبب في تدمير ما يقارب 80% من البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مما أدى إلى خسائر مادية تُقدّر بحوالي (1.5) مليار دولار.

وعملت سلطة جودة البيئة على إعداد تقرير شامل لتوثيق الأضرار البيئية الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقد استند التقرير إلى مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك ما يُنشر في وسائل الإعلام والمواقع الرسمية، إضافة إلى ما سجلته المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة وشهادات العيان الموثوقة. وعلى صعيد آخر، عملت وزارة الزراعة على تشكيل لجنة الطوارئ العليا في المحافظات الجنوبية، والتي تتولى إدارة مختلف الشؤون المتعلقة بالقطاع الزراعي من الجوانب الإدارية والفنية في هذه المناطق. كما تعاونت مع مركز الأقمار الصناعية التابع للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة لإجراء دراسات ومسوح تهدف إلى تحديد حجم المساحات الزراعية المتضررة جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

ويُشير التقرير الصادر عن البنك الدولي بتاريخ 2025/02/17 والذي يغطي الفترة من (8/ تشرين الأول 2023 إلى 8/ تشرين الثاني 2024)؛ إلى أن إجمالي الأضرار المادية الناجمة عن الحرب على غزة بلغت حوالي (29.9 مليار) دولار، في حين بلغت الخسائر الاقتصادية والاجتماعية (19.1 مليار) دولار؛ ليصل إجمالي الآثار المقدرة إلى (49 مليار) دولار. وتُقدر إجمالي احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بنحو (53.2 مليار) دولار، بما في ذلك إعادة البناء واستئناف الخدمات الاجتماعية وتوسيع نطاقها.

بينما تشير التقديرات الأولية الواردة من الدوائر الحكومية والمؤسسات ذات العلاقة أن نسبة الدمار في البنية التحتية بلغت حوالي (88%)، وتُقدر الخسائر الأولية بأكثر من (50) مليار دولار. ويُقدّم هذا الجدول نظرة عامة وأولية عن حجم الأضرار الرئيسية التي تعرّض لها قطاع غزة نتيجة الحرب العدوانية التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على القطاع بدءاً من 7 أكتوبر 2023 ولغاية إعلان وقف إطلاق النار. يشمل الجدول ملخصاً للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، والمباني السكنية، والمرافق الصحية والتعليمية، والمنشآت الاقتصادية، والمنشآت السياحية، والأماكن الدينية والمؤسسات الثقافية.

التقديرات الأولية للأضرار الناجمة عن الحرب على قطاع غزة		
أضرار قطاع الإسكان (25 مليار دولار)		
170 ألف وحدة سكنية	هدم كلي	
80 ألف مبنى سكني	هدم جزئي/ غير صالحة للسكن	
200 ألف وحدة سكنية	هدم جزئي/ صالحة للسكن	
أضرار المباني الحكومية (1 مليار دولار)		
216	مقرات ومرافق حكومية دُمرت بشكل كلي	
60	مقرات ومرافق حكومية تضررت بشكل بليغ	
أضرار القطاع الطبي (3 مليار دولار)		
34	مستشفيات خرجت عن الخدمة	
80	المراكز صحية المدمرة والمتضررة	
212	المؤسسات الصحية المدمرة والمتضررة	
191	سيارات إسعاف خرجت عن الخدمة	
أضرار القطاع التعليمي (2 مليار دولار)		
927	مدارس وجامعات ورياض أطفال ومراكز ومنشآت التعليمية مدمرة بشكل كلي	
734	مدارس وجامعات ورياض أطفال ومراكز ومنشآت التعليمية مدمرة بشكل جزئي	

أضرار المواقع الأثرية والمنشآت السياحية (نصف مليار دولار)

111 منشأة	المنشآت السياحية مدمرة كلياً	
118 منشأة	المنشآت السياحية مدمرة جزئياً	
291 موقع	المواقع الأثرية والتراثية المتضررة	

أضرار قطاع البنية التحتية (مياه، صرف صحي، كهرباء، طرق) (4 مليار دولار)

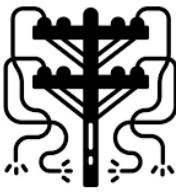
شبكات المياه وخطوط الإمداد الرئيسية

تدمير حوالي (330 كم)	شبكات المياه المدمرة	
717	آبار إنتاج المياه الخارجة عن الخدمة	
981	آبار الإنتاج المتضررة	
111 خزان	خزانات المياه المركزية المتضررة	
496 محطة	محطات التحلية المتضررة	

منظومة الصرف الصحي

تدمير حوالي (655 كم)	شبكات تجميع الصرف الصحي المدمرة	
58 محطة ضخ	محطات الضخ المتوقفة عن العمل	
6 محطات رئيسية	محطات معالجة الصرف الصحي المتوقفة عن العمل بشكل كامل	

قطاع الكهرباء

830 كم	شبكات الجهد المتوسط والنقل المتضررة كلياً وجزئياً	
2,700 كم	شبكات الجهد المنخفض المتضررة كلياً وجزئياً	
2,105 محول	محولات الكهرباء المدمرة	
350 ألف عداد	عدادات الكهرباء المدمرة	
538 مولد	مولدات الكهرباء المتضررة	
16,266	دمار كلي وجزئي لمشاريع الطاقة الشمسية.	

شبكات الطرق

2,840,000 متر طولي (3,916 كم ²)	الطرق والشوارع الرابطة بين المحافظات والمدن والأحياء المدمرة	
--	--	---

أضرار قطاع النقل والمواصلات (1.5 مليار دولار)

25 ألف سيارة	السيارات المدمرة والمتضررة	
1000 مركب	مراكب الصيد المدمرة والمتضررة	
1000 آلية	آليات للبلديات والدفاع المدني المدمرة والمتضررة	

أضرار الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (1.5 مليار دولار)

75% من الأبراج	أبراج الاتصالات المدمرة	
579 كم	شبكات وخطوط ومعدات الاتصالات المتضررة	

أضرار المنشآت الاقتصادية (6 مليار دولار)

الزراعة

185 ألف متر مربع	الأراضي الزراعية المجرفة والمتضررة	
49	المخازن الزراعية المدمرة	
1000 مزرعة	مزارع الدواجن المدمرة	
35 مشروع	مشاريع الاستزراع السمكي المدمرة	

الصناعة

2000 منشأة	منشآت صناعية مدمرة بشكل كلي	
1,725 منشأة	منشآت صناعية مدمرة بشكل جزئي	

التجارة

12,583 منشأة	منشآت تجارية مدمرة بشكل كلي	
10,417 منشأة	منشآت تجارية مدمرة بشكل جزئي	

الأملاك الدينية، والمؤسسات الأهلية والثقافية (2 مليار دولار)

983 مسجد	مساجد مدمرة كلياً	
146 مسجد	مساجد مدمرة جزئياً	
كنيسة واحدة	كنائس مدمرة كلياً	
كنيستين	كنائس مدمرة جزئياً	
19 مقبرة	المقابر المدمرة	
488	مؤسسات أهلية وثقافية مدمرة كلياً	
574	مؤسسات أهلية وثقافية مدمرة جزئياً	

3.3 إعادة إعمار المناطق التي تتعرض لاعتداءات الاحتلال في الضفة الغربية

نظراً للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والمستمرة على المحافظات الشمالية، التي تشمل الاجتياحات وما يصاحبها من تدمير ممنهج للبنية التحتية وهدم المباني العامة والخاصة في مختلف مناطق الضفة الغربية، إضافة إلى عزل المدن والقرى والمخيمات وتحويلها إلى ما يشبه معتقلاً كبيراً، وفرض حصار خانق يمنع التنقل بين المحافظات، والسيطرة على الأراضي وعرقلة وصول المساعدات الصحية والإنسانية.

أبرز التدخلات

عملت الحكومة الفلسطينية جاهدة على إعادة تأهيل البنية التحتية والممتلكات العامة والخاصة التي تضررت نتيجة اعتداءات الاحتلال المتكررة في مناطق الضفة الغربية، وتشمل هذه الجهود إعادة تأهيل الطرق والشبكات المدمرة، بالإضافة إلى ترميم وإعمار الأبنية والمنشآت المتضررة، سواء كانت خاصة أو عامة. كما تعمل الحكومة على توفير مساكن طارئة للمواطنين الذين تسببت هذه الاعتداءات في جعل منازلهم غير صالحة للسكن، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الأكثر تضرراً، بما في ذلك مخيمات اللاجئين في محافظات جنين، طولكرم، نابلس، وطوباس. وقامت الحكومة بتقديم تعويض عبر الصناديق العربية والجهات المانحة لما أمكن من المواطنين المتضررين من اعتداءات المستوطنين وقوات الاحتلال في قرى (المغير، قصرة، دوما، مخيمات جنين ونور شمس).

في إطار الجهود الحكومية المبذولة لإعادة إعمار المناطق التي تتعرض للاجتياح واعتداءات الاحتلال في الضفة الغربية، تم تشكيل

لجنة وزارية للأعمال الطارئة تشمل كل من: (وزارة الحكم المحلي، الأشغال العامة والإسكان، الاقتصاد الوطني، النقل والمواصلات، التنمية الاجتماعية)، ينبثق عنها لجنة فنية، ولجان حصر أضرار

✳ تنفيذ تدخلات طارئة لمحافظة جنين بقيمة (15.2 مليون) شيكل، ولمحافظة طولكرم بقيمة (1.7 مليون) شيكل.

قطاعية، وقد تم تخصيص مبلغ (15 مليون) شيكل كميزانية إسعافية للأعمال الطارئة المتعلقة بأضرار الاجتياحات.

وقد تم تنفيذ عدد من التدخلات شملت إعادة تأهيل البنى التحتية لقطاعات الطرق والصرف الصحي وشبكات المياه والكهرباء في محافظة جنين ومخيمها بقيمة (15.2 مليون) شيكل، وفي محافظة طولكرم ومخيمها نور شمس وطولكرم بقيمة (1.7 مليون) شيكل.

كما وشارك **جهاز الدفاع المدني** بطواقمه وآلياته ومعداته في تأهيل الشوارع المدمرة في المناطق المتضررة التي تعرضت لاجتياحات وتخريب من قبل الاحتلال، وترميم وصيانة (823) منشأة متضررة.

وقامت **وزارة الأشغال العامة** بحصر الأضرار الناجمة عن تدمير الاحتلال للطرق والبنية التحتية في المناطق التي تعرضت لاجتياحات قوات الاحتلال واعتداءات المستوطنين وتقدير حجم الأضرار مالياً، وعملت من خلال معداتها على رفع الأنقاض وإزالة المخلفات الناتجة عن التدمير وتجريف شبكات الطرق والبنية التحتية، إضافة إلى التعاون مع المؤسسات المحلية لإصلاح وترميم بعض المقاطع المتضررة لتسهيل حركة المواطنين. وتقوم بشكل مستمر بإعداد قوائم بالطرق التي دُمرت بالكامل نتيجة ممارسات الاحتلال، وذلك ضمن خطة لإعادة تأهيلها فور توفر الموارد اللازمة. وفي السياق ذاته، جرى تطوير قاعدة بيانات خاصة بحصر الأضرار في قطاع الإسكان بالمحافظات الشمالية، وتم دمجها مع أنظمة المعلومات الجغرافية لتوليد تقارير محوسبة.

وعملت الطواقم الفنية لسلطة المياه على إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي في مدن ومخيمات محافظتي جنين وطولكرم، حيث قامت بحصر الأضرار وتقييمها وتوفير الاحتياجات الطارئة اللازمة لإعادة شبك المواطنين بخدمات المياه والصرف الصحي، بما يشمل توفير: (أنابيب، خزانات، وصلات وخطوط لازمة للمياه والصرف الصحي، مناهل وأغطية صرف صحي) وذلك في إطار عملية

إعادة الخدمة للمواطنين ضمن الإمكانيات المتاحة. كما قدمت دعماً لدائرة مياه الضفة الغربية لشراء مولدات ومعدات وأنباب وصهاريج ووقود، وذلك تعزيزاً لقدرتها للإستجابة لحالات الطوارئ.

وعملت طواقم سلطة الطاقة، بالتنسيق مع لجان الخدمات والبلديات والمحافظة، على تقييم الأضرار التي خلفتها الاجتياحات المتكررة

✦ شملت عمليات الاستجابة توفير (50) عموداً كهربائياً، و(12) كيلومتراً من كوابل الضغط المتوسط، و(39,500) كيلومتراً من كوابل الضغط المنخفض، و(34) محولاً كهربائياً.

للمخيمات الفلسطينية، حيث تم إعداد تقارير مفصلة بشأن حجم الخسائر والتكاليف المطلوبة لإعادة الإعمار، وتحديثها بشكل دوري عقب كل اجتياح. وشملت عمليات الاستجابة توفير (50) عمود كهرباء، و(12) كم من كوابل الضغط المتوسط، و(39,500) كم من كوابل الضغط

المنخفض مع ملحقاتها، بالإضافة إلى (34) محولاً كهربائياً بقيمة إجمالية بلغت (4.25) مليون شيكل، وذلك لدعم قرى نابلس ومدينة طولكرم ومخيمها (طولكرم ونور شمس). كما تم توفير مواد كهربائية متنوعة تضم كوابل ومحولات وأعمدة ومستلزماتها لمخيم جنين، بما يسمح بإعادة التيار الكهربائي للمخيم.

وساهمت وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي في جهود إعادة إعمار المناطق المتضررة عبر توفير الدعم الفني والتقني وضمان استمرارية الخدمات الأساسية التي تسهل حياة المواطنين. وتضمنت هذه الجهود اتخاذ مجموعة من الإجراءات لدعم عملية الإعمار، أبرزها إنشاء نظام متكامل (Telecom Dashboard) لتوثيق جميع الأبراج والمكونات الرئيسية لشبكات الإنترنت التابعة لشركات الاتصالات، مما يساعد في تحديد أولويات المواقع التي تحتاج إلى إعادة بناء أو إصلاح. كما تم التنسيق مع الجهات الدولية عبر الوزارة واللجنة الرباعية لتسهيل عمليات إصلاح المواقع المتضررة واستعادة الخدمات فيها. وشملت الجهود أيضاً إعادة تأهيل وترميم عدد من مكاتب البريد التي تضررت خلال الاعتداءات الإسرائيلية، مثل مكتب بريد نور شمس، ومكتب بريد قباطية، ومكتب بريد جنين. بالإضافة إلى ذلك، جرى تركيب أنظمة مراقبة وحماية تشمل الكاميرات، لضمان أمن جميع مكاتب البريد التابعة للوزارة.

وقامت وزارة التنمية الاجتماعية بالعمل على تقديم الإغاثة الفورية اللازمة للمناطق التي تتعرض للاجتياحات المتكررة من قبل قوات الاحتلال، حيث تم توفير الاحتياجات الأساسية من المواد الغذائية ومياه الشرب والخبز ومواد النظافة والمستلزمات الصحية ومستلزمات

✦ تقديم مساعدات إغاثية بما يزيد عن (11 مليون) شيكل لمدن شمال الضفة التي تتعرض للاعتداءات المتكررة من قبل قوات الاحتلال.

الأطفال، وبلغ إجمالي هذه المساعدات أكثر من (7) مليون شيكل لما يقارب (15) ألف أسرة، كما تم تقديم مساعدات من قبل برنامج الغذاء العالمي بقيمة (1000) شيكل لـ (4,951) أسرة بمبلغ إجمالي (4,951,000) شيكل.

بينما نفذت قامت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية حملة تبرعات بلغ مجموعها (1,300,202) شيكل، لتعويض المتضررين في مخيم جنين ومدينة نابلس، بالإضافة إلى صيانة وترميم بعض المساجد التي تعرضت لتخريب وتدمير جزئي في المخيمات.

وفي سياق العمل على تحسين الظروف الاقتصادية للمناطق المتضررة، أطلقت وزارة العمل عدة مبادرات من بينها: مبادرة "إحياء لإنعاش محافظتي طولكرم وجنين"، التي تسعى إلى خلق فرص عمل في المحافظتين، ومبادرة "دعم صمود المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة على المديين القصير والمتوسط". بالإضافة إلى ذلك، شملت المبادرات التعاون مع مركز تدريب مهني طولكرم ومخيم نور شمس لصيانة الأبواب المتضررة في المنازل المدمرة.

4.1 الإصلاح المؤسسي

يُعد تطوير خطة شاملة للإصلاح المؤسسي بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية أولوية وطنية عليا، وتمثل إحدى الركائز الأساسية لبرنامج عمل الحكومة. وسعت الحكومة إلى تطوير هذه الخطة من خلال شراكة فاعلة بين القطاعات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وهيئات الحكم المحلي، والجهات الأكاديمية، وذلك في مختلف المجالات الاقتصادية، والأمنية، والقضائية، والمالية، والإدارة العامة، والصحة، والتعليم، وبما يشمل معايير الأداء، والشفافية، والمساءلة، بهدف الوصول إلى مؤسسات قوية قادرة على تحقيق الحكم الرشيد وأهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، شكلت الحكومة فريق عمل وزاري لتنسيق وقيادة عملية الإصلاح، كما أقامت مكتباً تنفيذياً للإصلاح المؤسسي يتبع مباشرة لرئيس الوزراء، ويتولى مهام وضع الخطط الإصلاحية اللازمة وضمان تنفيذها وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية.

أبرز التدخلات

اتخذ مجلس الوزراء سلسلة من القرارات والإجراءات الإصلاحية التي شملت مختلف القطاعات الحيوية؛ وقد ركزت هذه الخطوات بشكل خاص على تعزيز كفاءة وقدرات القطاع العام، ومن أبرز هذه القرارات: المصادقة على الإطار العام لخطة حوكمة المؤسسات

✖ وقف تمديد الخدمة لموظفي القطاعين المدني والعسكري عند بلوغهم سن التقاعد.
✖ المصادقة على الإطار العام لخطة حوكمة المؤسسات الحكومية غير الوزارية.

الحكومية غير الوزارية للعامين (2025-2026)، والتأكيد على وقف تمديد الخدمة لموظفي القطاعين المدني والعسكري عند بلوغهم سن التقاعد، والتوقف عن التعاقد مع الموظفين الحكوميين المتقاعدين إلا في حالات الضرورة القصوى، بشرط مرور عامين على الأقل منذ تاريخ

تقاعدهم، واعتماد معايير واضحة لاختيار شاغلي مناصب الوكلاء في الدوائر الحكومية، إلى جانب إعداد بطاقة وصف وظيفي خاصة بهذا المنصب. كذلك تمت مراجعة معايير تخصيص أراضي الدولة وإجراءات تأجير الأراضي الوقفية، بالإضافة إلى إجراء مراجعة شاملة للإجراءات المالية والإدارية في بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية وحوكمتها، ومراجعة الوضع القانوني للوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي وتعيين مجلس إدارة جديد لها. إلى جانب ذلك، تم تشكيل لجنة لمراجعة وتقييم عقود النظافة في الدوائر الحكومية من حيث التكلفة وجودة الخدمات المقدمة ومستوى الالتزام، ولجنة أخرى لدراسة وحصر جميع موظفي العقود في الدولة وتحديد الاحتياجات الفعلية للعقود في كل مؤسسة حكومية.

ومن ضمن القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء أيضاً، اعتماد تنفيذ التدوير الوظيفي بما يتوافق مع جدول تشكيلات الوظائف ووفق مبدأ تلبية الاحتياجات، واستثناء التعيينات في وزارة التربية والتعليم العالي والوزارات المنشأة حديثاً من قرار إيقاف التعيينات الجديدة لعام 2024. بالإضافة إلى ذلك، جرى تكليف الجهات المعنية بمراجعة أدوار عدد من الصناديق التشغيلية وصناديق ومؤسسات الإقراض والتعويضات، بهدف تعزيز توطيد فرص التشغيل وتحقيق مبدأ الحوكمة في إدارتها، كما كُلِّفَت الجهات المختصة بوضع خطط لمراجعة وتطوير مبادرات التشغيل والسياسات الداعمة لتمكين هذه المبادرات.

ومن بين الإجراءات الإصلاحية التي اعتمدها مجلس الوزراء لتحسين جودة الخدمات في قطاع الصحة: المباشرة بوضع نظام جديد للتحويلات الطبية، مع وقف منح الاستثناءات في التحويلات إلى حين اعتماد هذا النظام، وإسناد مهمة إعداد النظام الجديد إلى وزارة الصحة ووزارة المالية.

وتركزت جهود وزارة الصحة في عدة محاور، أبرزها متابعة العمل على مراجعة نظام التأمين الصحي الحكومي وتطوير نظام تأمين صحي جديد أكثر شمولية، واعتماد مبادرة توطين الخدمات الصحية التي أطلقتها الوزارة ضمن المبادرات الوطنية المعتمدة لبرنامج

✦ المباشرة بوضع نظام جديد للتحويلات الطبية.
✦ البدء بمشروع إصلاح وتطوير نظام التأمين الصحي.

الإصلاح والتطوير للأعوام 2025-2026، والتي تضمنت إصلاح البنية التحتية للخدمات الصحية، وتنظيم اتفاقيات شراء الخدمات لضمان تقديم خدمات صحية عالية الجودة للمواطنين. كما وتم العمل على

مراجعة تكاليف الأدوية المستوردة من القطاع الخاص، بما يتماشى مع معايير الحوكمة والشفافية، واعتماد أسعار شراء أكثر من (200) خدمة طبية، مما يساهم في تحقيق وفر سنوي قدره (26) مليون شيكل.

واتخذت وزارة الصحة مجموعة من الإجراءات، شملت إعداد خطط استجابة وطوارئ للمحافظات الشمالية والجنوبية، والانتهاء من وضع استراتيجية وخطة لتطبيق النظام المحوسب في الرعاية الصحية الأولية (DHIS2). كما قامت دائرة الاقتصاد الصحي بمراجعة واعتماد أكثر من (200) إجراء طبي وفحص مخبري. إضافة إلى ذلك، بدأت الوزارة بتطبيق معايير الجودة في أقسام الطوارئ، ووضع برنامج لفحص مركبات الإسعاف على مستوى المحافظات، مع البدء بتنفيذ الفحص في محافظتي رام الله وطولكرم.

وفي سبيل تحسين جودة خدمات قطاع التعليم، تم تطوير المناهج الدراسية لتتضمن مبادئ حرية التعبير وحقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، وتعزيز المناهج الدراسية للمرحلة الأساسية بإدراج العلوم الطبيعية الحديثة، إلى جانب وضع مصفوفة إصلاح أولية تركز على محاور التعليم العالي والبحث العلمي.

وتبذل سلطة المياه الفلسطينية جهوداً مستمرة لاستكمال عملية إعادة هيكلة وتطوير مؤسسات قطاع المياه بمكوناته، وفي هذا الإطار، تم اتخاذ العديد من الخطوات المتعلقة بالنظام الخاص بتطوير دائرة المياه وتحويلها إلى شركة مياه وطنية، وإحراز تقدم في

✦ إصدار نظام تأهيل وتطوير دائرة مياه الضفة الغربية رقم (1) لسنة 2024.

عدة مجالات؛ حيث تم إصدار نظام تأهيل وتطوير دائرة مياه الضفة الغربية رقم (1) لسنة 2024؛ والذي يهدف إلى تأهيل الدائرة وتطويرها لتمكينها من القيام بمهامها بكفاءة، بما في ذلك توفير وتزويد المياه

بالجملة على مستوى محافظات الوطن خلال الفترة الانتقالية، والانتهاء من إعداد تقييم شامل لوضع دائرة المياه وعرضه على مجلس إدارة شركة مياه فلسطين، بالإضافة إلى اعتماد الخطة الاستراتيجية للشركة من قبل المجلس. كما تم اعتماد الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي للشركة، وإعداد خطة مفصلة لإعادة التسيك والانتقال إلى الشركة الجديدة. إلى جانب ذلك، تم اعتماد خطة تشغيل أولية لشركة المياه لعام 2025، ووضع آلية لتقييم أصول الشركة، حيث بدأ العمل فعلياً على عملية التقييم.

كما تم إنجاز خطة إصلاح أولية لدعم قطاع العدالة، بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى ومؤسسات قطاع العدالة، وتطوير خطة أولية لإصلاح قطاع الحكم المحلي ضمن رؤية واضحة تتمثل بزيادة اللامركزية وتمكين الهيئات المحلية وتوسيع صلاحياتها، والعمل على إعادة هيكلة وزارة الخارجية والمغتربين والسفارات الفلسطينية في الخارج لتمكينها من أداء المهام المطلوبة منها على أكمل وجه.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أعدت وزارة الاقتصاد الوطني أولوياتها للإصلاح الحكومي، مركزة على مجالات متعددة تشمل تطوير البيئة التشريعية والقانونية، تحسين أنظمة التسجيل الإلكترونية، وإصلاح نظام الشكاوى، وتحسين إجراءات التسجيل والترخيص وتنظيم القطاع غير المنظم. ولتعزيز قواعد الحوكمة، وضعت الوزارة سلسلة من التدابير منها؛ تطبيق آلية نظام "الكوتا" من خلال اعتماد منهجية جديدة وتشكيل فريق وطني للعمل على هذا الملف. إلى جانب ذلك، تم تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن وزارة الاقتصاد الوطني ومؤسسات المجتمع المدني والشركات غير الربحية، بهدف مراجعة نظام الشركات غير الربحية رقم (20) لسنة 2022.

وعملت وزارة الزراعة على حوكمة ملف الكوتا الزراعية وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، وتطوير آليات تقدير إنتاجية التمور، وتنظيم عمل المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، وتطوير أعمال لجنة البعثات والمنح والدورات من خلال إعداد دليل إجرائي شامل لتنظيم عملها. بالإضافة إلى العمل على تصويب أوضاع الشركة الأردنية الفلسطينية لتسويق المنتجات الزراعية.

4.2 إصلاح المالية العامة

في ظل حاجة الحكومة الحالية إلى الدعم الخارجي لمواجهة التحديات الإنسانية الهائلة في قطاع غزة، وإعادة إعمارها لاحقاً، بالإضافة إلى ضمان استقرار الوضع المالي في الضفة الغربية وتمويل البرامج الإصلاحية، فإن الهدف الأسمى على المدى الطويل يتمثل في التأسيس لخلق اقتصاد وطني قوي ومستدام، وديناميكي ومتنوع يعتمد على الابتكار ويدفع فلسطين نحو الاكتفاء الذاتي. وبناءً على ذلك، تسعى الحكومة على توجيه جهودها نحو تحقيق استقرار مالي يسهم بشكل إيجابي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال إعداد وتنفيذ خطة شاملة لإصلاح المالية العامة، تتضمن العناصر الأساسية مثل ترشيد الإنفاق، وتعزيز المسؤولية المالية، وضمان شفافية الموازنة، وتحسين إدارة النفقات، وإدارة الديون بشكل فعال، مع الحرص على مواءمة هذه الإجراءات مع سياسات إنعاش الاقتصاد.

أبرز التدخلات

إن تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي يقع على رأس أولويات الحكومة، نظراً لدوره الحيوي في تمكينها من مواصلة أداء مهامها بفاعلية والوفاء بالتزاماتها المالية، بما يشمل رواتب موظفي القطاع العام، مستحقات القطاع الخاص، التسهيلات المصرفية، المساعدات الإنسانية والإغاثية العاجلة لسكان قطاع غزة، بالإضافة إلى برامج الدعم الاجتماعي والحاجة إلى تعزيز نمو الاقتصاد في كافة أنحاء

✳️ أقرت الحكومة موازنة طوارئ تمتد حتى نهاية العام 2024؛ تهدف إلى الحفاظ على الحد الأدنى من النشاط التشغيلي.

الوطن. وفي مواجهة الحصار المالي الراهن، أقرت الحكومة موازنة طوارئ تمتد حتى نهاية العام 2024؛ تهدف هذه الموازنة إلى الحفاظ على الحد الأدنى من النشاط التشغيلي دون اعتماد مخصصات جديدة للمشاريع الرأسمالية طويلة الأجل، مع التركيز على استكمال المشاريع الحيوية الجارية أو تلك ذات الأولوية التي وصلت إلى مرحلة العطاء.

وتسعى الحكومة إلى تحقيق الاستقرار والإصلاح المالي من خلال مسارين رئيسيين؛ **المسار الأول** يركز على تنفيذ مجموعة واسعة من الإجراءات والإصلاحات قصيرة الأجل بهدف تقليص الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة، إلى جانب تأمين دعم طارئ للموازنة من الجهات المانحة، أما **المسار الثاني** فيهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي على المدى البعيد، من خلال تنويع الهيكل الاقتصادي الوطني وإعادة تنظيم العلاقة الاقتصادية مع سلطات الاحتلال، لما لذلك من أهمية في تعزيز السيطرة على الموارد المالية للدولة، كما يعتمد هذا المسار على تجنيد الدعم الفاعل من الدول العربية والدول الصديقة والمؤسسات الدولية لتوفير التمويل اللازم لتعزيز خزينة الدولة ودعم برامجها التنموية.

على الرغم من التحديات والمعوقات التي تفرضها دولة الاحتلال، تسعى الحكومة جاهدة إلى إدارة العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي من خلال التعاون مع مختلف الأطراف لضمان استمرار تدفق الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات التشغيلية وتحقيق استمرارية النشاط الاقتصادي. وفي هذا الإطار، اتخذ مجلس الوزراء حزمة من الإجراءات الإصلاحية التي تهدف إلى تعزيز الاستدامة والإصلاح المالي، وتشمل هذه الإجراءات:

- إيقاف استخدام المركبات الحكومية من قبل موظفي الجهات الحكومية، باستثناء الوزراء، رؤساء الدوائر الحكومية ومن في حكمهم، المحافظين، وكلاء الوزارات ومن في حكمهم، نواب المحافظين، وكلاء ورؤساء الدوائر الحكومية، رؤساء الوحدات الإدارية العليا.
 - إلزام جميع الدوائر الحكومية بتركيب حلقة إلكترونية لكل مركبة حكومية، بهدف ضبط كميات الوقود والمسافات المقطوعة، مع الحفاظ على سجل إلكتروني رسمي خاص بكل مركبة. كذلك وقف شراء مركبات جديدة والاستخدام الأمثل للمركبات المتوفرة في الدوائر الحكومية من خلال إعادة توزيعها عند الحاجة، وبيع المركبات القديمة وغير المستخدمة التي لم تعد حاجة لها. بالإضافة إلى البدء في تجهيز ورش صيانة مخصصة للمركبات الحكومية.
 - الوقف التام عن شراء المباني لاستخدامات حكومية خلال عامي (2024-2025)، والحد من استئجار أي مبانٍ حكومية جديدة.
 - عدم شراء الأثاث إلا في حالات الضرورة القصوى وبموافقة رئيس الوزراء، مع التركيز على ترشيد الإنفاق في مجال المطبوعات والإعلانات والقرطاسية. كما تم إيقاف صرف أي امتيازات أو نفقات مالية غير منصوص عليها في القوانين والأنظمة داخل القطاعين المدني والأمني، بالإضافة إلى ضبط استخدام الهواتف الخلوية للموظفين العموميين بهدف تقليل الإنفاق.
 - وقف التعيينات الجديدة لعام 2024، مع استثناء التعيينات في وزارة التربية والتعليم العالي والوزارات المستحدثة، وحصر تمثيل الحكومة في المؤتمرات والمحافل الدولية برئيس الدائرة الحكومية أو الموظفين المفوضين من طرفه، على ألا يتجاوز عدد المشاركين في أي مهمة شخصين كحد أقصى.
 - تطوير النظام المالي للسفارات الفلسطينية والبعثات في الخارج.
- إضافة إلى ذلك تم اعتماد آلية لتنفيذ خطة إصلاح مالي وإداري للأعوام (2024-2025)، متضمنة عدة جوانب للإصلاحات المالية التي صادق عليها مجلس الوزراء، وشملت الخطة إجراءات تهدف إلى تعزيز كفاءة استغلال الموارد المتاحة وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية، وتطبيق تدابير نقدية فورية لتخفيض النفقات غير الضرورية أو تلك التي لا تتوافق مع اللوائح الحكومية.
- فيما يتعلق بمعالجة صافي الإقراض،** تم إعداد خطة إصلاحية شاملة لهذا البند ضمن إطار زمني محدد، مع تحديد محاور الإصلاح الجزئية والجهات ذات الصلة. ركزت الخطة بشكل خاص على تحسين التنسيق مع الأطراف المعنية، مثل (الهيئات المحلية، وشركات توزيع المياه والكهرباء، وسلطة الطاقة، ووزارة الحكم المحلي)، من أجل تحسين التسويات الضرورية لإدارة الديون والتحصيل بشكل أكثر كفاءة. كما تضمنت الخطة تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة العامة من خلال إطلاق نظام البورتال بالتعاون مع مشروع البنك الدولي، حيث جرى رقمنة جزء كبير من البيانات المرتبطة بصافي الإقراض وربط النظام بالهيئات المحلية ومراكز المسؤولية لضمان إدخال الفواتير بشكل فوري ومنظم. بالإضافة إلى ذلك، تم تزويد وزارة الحكم المحلي بـ (150) حساب مستخدم لتمكين الهيئات المحلية من استخدام البورتال في تسجيل المطالبات والالتزامات المالية.

وفي إطار معالجة قضية التحويلات الطبية، تم اتخاذ خطوات لتطبيق إصلاح شامل في النظام الصحي، حيث جرى العمل على

✳ إعداد خطة إصلاحية شاملة لبدء صافي الإقراض ضمن إطار زمني محدد.

إعداد خطة لتنفيذ إصلاحات النظام الصحي للأعوام (2025-2026)، والتي ركزت على تقليل نفقات التحويلات الطبية الخارجية وتحسين جودة الخدمات داخل المرافق الصحية الحكومية، من خلال تعزيز

الاستثمار في تطوير القطاع الصحي، وتحديث وحدة شراء الخدمة لضمان زيادة كفاءتها وتمكينها من إجراء التدقيق الفني والمالي على الفواتير والتحويلات ضمن موازنة عام 2025. بالإضافة إلى تطوير برنامج التحويلات الطبية (e-referrals)، والنهوض بنظام التأمين الصحي، إلى جانب تنظيم الكوادر البشرية في القطاع الصحي عبر دراسة دقيقة للاحتياجات الفعلية من الأطباء والفنيين والإداريين حسب دوائر وفروع وزارة الصحة.

4.3 تحديث التشريعات وتوحيد مؤسسات الوطن

تستند رؤية الحكومة الفلسطينية إلى عملية إصلاح وطنية شاملة، تشمل تحديث المنظومة القانونية والتشريعية وتوحيدها بين شقي الوطن، وتعزيز ثقة المواطنين، وتدعيم أسس الديمقراطية على المستويات المحلية والوطنية.

أبرز التدخلات

قامت الدوائر الحكومية المختصة بمراجعة وتحديث وتطوير مجموعة من التشريعات، حيث أحال مجلس الوزراء عدة مشاريع قرارات بقانون إلى سيادة الرئيس لإقرارها وإصدارها وفق الإجراءات القانونية، وشملت هذه المشاريع: مشروع قرار بقانون مُعدل لقانون

✳ إنجاز مشروع قانون التجارة الإلكترونية بالقراءة الثانية ورفع مجلس الوزراء من أجل المصادقة عليه، واستكمال العمل على تطوير منظومة المعادن الثمينة.

المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم (6) لسنة 2000م وتعديلاته، ومشروع قرار بقانون مُعدل للقرار بقانون رقم (43) لسنة 2021م بشأن إدارة أملاك الدول، ومشروع قرار بقانون المعاملات الإلكترونية. كما أحال

مجلس الوزراء مشروع قرار بقانون التجارة الإلكترونية إلى رؤساء الدوائر الحكومية لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وتم إنجاز مشروع قانون الخدمة المدنية المعدل ولائحة نظام تقييم الأداء الوظيفي وبانتظار الاعتماد النهائي من مجلس الوزراء.

بالإضافة إلى ذلك، صادق المجلس على النظام المعدل لنظام ترخيص المحطات الإذاعية والتلفزيونية الأرضية والفضائية وشركات خدمات البث الفضائي ومكاتب المحطات الفضائية والإنتاج الإعلامي رقم (18) لسنة 2018، والنظام المعدل لنظام إدارة مخلفات البناء أو الهدم رقم (16) لسنة 2023م، ونظام مجلس إدارة مصلحة مياه محافظة القدس، إضافةً إلى تحديث نظام الأبنية والتنظيم رقم (6) للحد من ظاهرة البناء العشوائي، ونظام رقم (3) للعام 2024 بتعديل نظام ضريبة التربية والتعليم رقم (24) لسنة 2021.

وفي إطار الجهود المتواصلة لتحديث الإطار التشريعي ودعم التنمية في شتى القطاعات، استمر العمل على تطوير التشريعات النازمة لقطاع الاتصالات، سعيًا لتحقيق تحول رقمي شامل ومستدام يعزز الاقتصاد الرقمي، حيث أقر مجلس الوزراء اختصاصات وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي. كما يجري العمل حالياً على تعديل قانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقانون حماية البيانات الشخصية وفقاً لذلك. إضافة إلى تعديل قانون المطبوعات والنشر، وإنجاز الصياغة النهائية لمشروع قانون الدفاع المدني، وإتمام القراءة الثانية لمشروع قانون التجارة الإلكترونية.

وقامت سلطة جودة البيئة بإعداد مسودة نظام المواد الخطرة ورفعته إلى مجلس الوزراء للمراجعة في القراءة الثالثة، كما أعدت مسودة نظام التقييم البيئي ورفعته للمجلس في القراءة الأولى. بالإضافة إلى ذلك، جرى العمل على صياغة المسودة الأولى لمشروع قرار بقانون

يتعلق بالبيئة في إطار التنمية المستدامة. ومن جانب آخر، عملت وزارة الأشغال العامة والإسكان على إعداد مسودة قانون صندوق الإسكان، حيث تم عرضه في القراءة الأولى أمام مجلس الوزراء.

وقامت **وزارة الاقتصاد الوطني** بإعداد مسودة نظام لتشكيل مجلس استشاري اقتصادي يهدف إلى تعزيز التوجيه الاستراتيجي في القطاع الاقتصادي، وتشكيل لجنة وطنية مهمتها إعداد مقترح متكامل لإعادة هيكلة نظام الكوتا، بما في ذلك إعادة تشكيل لجنة منح رخص الكوتا وتطوير منصة إلكترونية لتسهيل تقديم طلبات الكوتا.

وقامت **وزارة العمل** بإعداد ورقة توصية تتضمن تعديلات على مسودة قانون العمل، وذلك من خلال إضافة باب جديد يعالج الاختلالات في سوق العمل خلال فترات الكوارث والأزمات وحالات الطوارئ، بهدف ضمان حقوق جميع الأطراف المعنية، والحفاظ على التوازن المستدام في قطاع العمل، وتنظيم العلاقات بين أطراف الإنتاج أثناء حالات الطوارئ.

وقامت **سلطة الأراضي** بإعداد مسودة نظام التفويض وعرضها على لجنة إدارة أملاك الدولة تمهيداً لرفعها إلى مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وتسليم النسخة النهائية من نظام تنظيم مهنة المساحة العقارية إلى مجلس الوزراء، وتمت صياغة مشروع نظام الترخيص العقاري وترخيص المخمينين العقاريين، مع دراسة ملاحظات مجلس الوزراء وتحديد موعد لمناقشتها.

وتعزيزاً لدور واستقلالية هيئة قضاء قوى الأمن، تم تعديل قرار بقانون رقم (2) لسنة 2018م بشأن الهيئة القضائية لقوى الأمن وتعديلاته، إلى جانب إقرار قانون التأمين الصحي لمنتسبات قوى الأمن.

4.4 رفع مستوى الخدمات والتحول الرقمي

تسعى الحكومة الفلسطينية إلى تعزيز التحول الرقمي لزيادة الإنتاجية، وتقليل التكاليف، وتحسين جودة الخدمات الحكومية والعامة المقدمة للمواطنين من خلال رقميتها، والمُضي قدماً في عملية تطوير وتوسيع نطاق الخدمات الحكومية الإلكترونية لتصبح غالبيتها متاحة رقمياً، مع الحرص على مراجعة القوانين والأنظمة ذات الصلة بالتحول الرقمي لضمان مواكبتها لكافة التطورات في هذا المجال.

أبرز التدخلات

أطلقت الحكومة الفلسطينية مبادرة التحول الرقمي وتعزيز استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات الحكومية، وتهدف هذه المبادرة إلى تطوير قطاع الاقتصاد الرقمي لتعزيز مجالات الاستثمار والصناعة والتجارة، بالإضافة إلى بناء مجتمع معرفي يعتمد على

التكنولوجيا الرقمية من خلال رفع الوعي بالتقنيات الحديثة وضمان إتاحتها بشكل متساوٍ للجميع. وتُركز المبادرة أيضاً على تسريع عملية تحويل الخدمات الحكومية لتصبح في معظمها إلكترونية، مما يساهم في تحسين تجربة المواطنين وتسهيل وصولهم إلى تلك الخدمات.

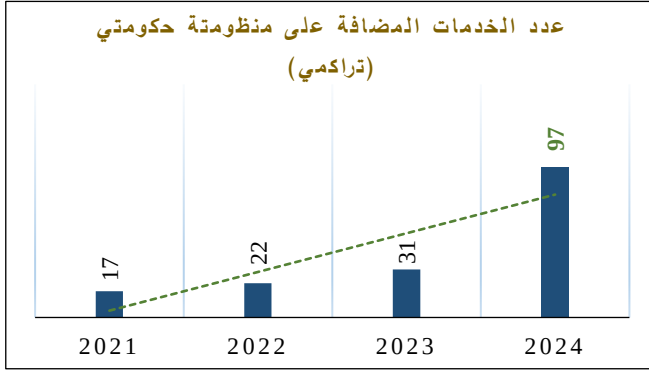
✦ إطلاق مبادرة التحول الرقمي.

✦ إصدار قرار بقانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة.

وفي هذا السياق، تم استحداث اختصاصات جديدة لوزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء، وتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لدمج التحول الرقمي في القطاعات الإنتاجية والخدمية، حيث تم إصدار قرار بقانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، وتفعيل وحدة المصادقة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني في وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي، وحصر معظم الترددات وأرشفتها، وإنشاء سجل وطني للترددات المستخدمة والمتاحة، بهدف تنظيم ملف استخدام ترددات (VHF – UHF) 100 ميغا هيرتز، إضافةً إلى إعداد الجدول الوطني للترددات ونسخة إلكترونية للجدول الوطني، وأتمتة البيانات الفنية المتعلقة باستخدام الترددات.

كما قامت الوزارة بتعزيز البنية التحتية التقنية من خلال شراء أجهزة، ومعدات وأدوات متطورة بالإضافة إلى رخص لأنظمة الحماية اللازمة لتوسعة مركز البيانات الرئيسي، والاستجابة لطوارئ الحاسوب بالسيرت، وإنشاء مركز الحوسبة السحابية. حيث تم توريد (3) أجهزة حواجز نارية من نوع (FortiGate) ويجري حالياً العمل على تركيبها وتجهيزها، وتوريد (3) رخص من نوع (F5)، كما تم طرح عطاء لتجديد رخص أجهزة (FortiGate) وأجهزة (Forti web) عدد (2)، وفي سياق مشروع الحوسبة والنسخ الاحتياطي، تم طرح عطاء آخر يتعلق بتجديد الرخص اللازمة وهو حالياً ضمن مرحلة الدراسة الفنية.

وفي سياق تطوير الخدمات الحكومية وتعزيز الكفاءة التقنية، نفذت وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي عدة مبادرات وحقت إنجازات



بارزة تعكس التزامها بتقديم خدمات تدعم المجتمع. تركزت هذه الجهود على استكمال العمل في مشروع الدفع الإلكتروني "حكومي"، حيث تم إضافة (66) خدمة حكومية رقمية جديدة موجهة للمواطنين (G2C) عبر منظومة الخدمات الإلكترونية "حكومي"، ليصل إجمالي الخدمات المضافة إلى (97) خدمة. كما تم إطلاق خدمة التحقق التجاري عبر الحسابات البنكية، والتي

تعتمد حلولاً تقنية موثوقة لتسجيل المستخدم والتحقق من هويته الرقمية دون الحاجة إلى زيارة مراكز التحقق، وذلك من خلال ربط بيانات المواطنين المتوفرة لدى سلطة النقد الفلسطينية مع منظومة "حكومي" للمواطنين الذين يمتلكون حسابات بنكية. بالإضافة إلى ذلك، تم ربط مؤسستين جديدتين بنقل البيانات الحكومي، ليصل عدد المؤسسات المضافة على الناقل (74) مؤسسة.

وعملت وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي على استضافة أنظمة وبيانات وزارة الصحة، حيث أتمت نقل اثنين من أصل ثلاثة أنظمة، وهما نظام التأمين الصحي ونظام التحويلات الطبية، وحالياً يجري فحص نظام ابن سينا لإجراء الإعدادات النهائية قبل إتمام عملية نقلة. بالإضافة إلى ذلك، يتم العمل على استكمال بناء موقع التعافي من الكوارث الخاص بوزارة الصحة لضمان نقل الأنظمة إلى وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي دون أي انقطاع في الخدمات المقدمة للمواطنين.

إضافة إلى ذلك تم ربط (15) دائرة حكومية على نظام مراقبة الأحداث الأمنية في المركز الحكومي للعمليات الأمني (Gov-SOC)،

✳ ربط (15) دائرة حكومية على نظام مراقبة الأحداث الأمنية في المركز الحكومي للعمليات الأمني.
✳ إنشاء مركز الاستجابة الموحد للطوارئ (911) لتوحيد أرقام الطوارئ الأساسية تحت رقم واحد.

وإنشاء مركز الاستجابة الموحد للطوارئ (911) لتوحيد أرقام الطوارئ الأساسية تحت رقم واحد، مما يتيح تقديم خدمات تكنولوجية تهدف إلى توفير الوقت والجهد وضمان سلامة المواطنين. كما تم تفعيل مجموعة من الخدمات البريدية التي تسهم في تحسين تجربة المستخدمين وتلبية احتياجاتهم بفعالية، وتشمل الاستعلام ومعالجة الشكاوى والاستفسارات على المستويين المحلي والدولي، مما يعزز دور البريد الفلسطيني كوسيلة تواصل موثوقة.

وفي سياق تعزيز كفاءة وفعالية الخدمات العدلية، تم إنجاز الربط الإلكتروني مع العديد من مؤسسات الدولة وتبادل البيانات وإتاحة خدمات الدفع واستقبال الحوالات المالية إلكترونياً في دوائر التنفيذ، بالإضافة إلى تقديم طلبات التنفيذ إلكترونياً، وحوسبة الإجراءات المالية بما فيها دفع الرسوم والغرامات ومخالفات السير إلكترونياً، حيث تبين أن ما يزيد عن (4 مليون) عملية دخول إلى الخدمات الإلكترونية خلال العام 2024، فيما بلغت الطلبات الإلكترونية المقدمة فقط إلى دوائر التنفيذ في المحاكم منذ بداية العام 2024 ما يقارب (120 ألف) طلب، وكل ذلك يساهم في تقصير أمد التقاضي، وزيادة ثقة المواطنين بالقضاء ومؤسسات الدولة.

كما تم إطلاق الموقع الإلكتروني الخاص بأنظمة الطاقة الشمسية في فلسطين (Solar Mapping)، وعملت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية على تغذية الموقع بالمشاريع الجديدة القائمة، وتم تعزيز النظام بخصائص بحثية متطورة ليشمل جميع المحافظات وقطاع غزة، تمهيداً لربطه مستقبلاً بالمخطط المكاني لفلسطين. كما تم تشغيل النسخة التجريبية من نظام المعلومات البيئية .

وعلى صعيد آخر، قامت وزارة النقل والمواصلات بإطلاق خدمات جديدة على منظومة "حكومتي" بهدف تسهيل الإجراءات وتقديم خدمات متميزة للمواطنين. كما أنجزت الوزارة أرشفة إلكترونية لحوالي (290.7 ألف) ملف متعلق بالمركبات، والسائقين، ومهن المواصلات وغيرها. إضافة إلى ذلك، تم إعداد قائمة البيانات الوصفية (Metadata) وإنشاء صفحة مخصصة لنظام البيانات الجيومكانية، وتم إضافة بيانات الجيومكانية الخاصة بأعمال الوزارة إلى نظام التشغيل، وتم توفير صور جوية وفضائية حديثة تُظهر شبكات الطرق والبنية التحتية للمحافظات الجنوبية.

وعلى صعيد أتمتة الخدمات الصحية، تم إضافة مجموعة من الخدمات الصحية الجديدة إلى منظومة حكومتي، والتي شملت خدمة إصدار جديد لتأمين صحي اختياري/ فردي، وخدمة إصدار جديد لتأمين صحي اختياري/ طالب، بالإضافة إلى خدمة الاستعلام عن سريان مفعول التأمين الصحي، وخدمة إلغاء التأمين الصحي.

وتعزيزاً لبيئة الأعمال في فلسطين وتبسيط وتسريع الإجراءات الحكومية، أطلقت وزارة الاقتصاد الوطني نظام التسجيل الإلكتروني الموحد للشركات (بوابة الأعمال)، وبشرت العمل على نظام إلكتروني جديد لإصدار شهادات المنشأ، لتحسين إجراءات التصدير، كما وبدأت وزارة العمل بإعداد الشروط المرجعية لمشروع رقمنة خدمات التدريب المهني.

ونظمت وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي دورات متخصصة لبناء قدرات المؤسسات الحكومية الفلسطينية وقطاع الأعمال الخاص، بهدف تلبية احتياجات السوق المحلي والعالمي، شملت تنفيذ واستضافة أنشطة تدريبية متنوعة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، المهارات الرقمية، والأمن السيبراني، حيث تم تنفيذ واستضافة 19 دورة تدريبية بمشاركة (550) متدرباً، وعقد عدة ورش عمل تركز على التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي لتعزيز المعرفة وتطوير الكفاءات. كما عملت الوزارة على تعزيز المبادرات الداعمة للإبداع والابتكار الرقمي، مثل مبادرة البيانات المفتوحة، واليوم الدولي لتعزيز دور الفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومبادرة المليون مبرمج. وشملت هذه الجهود عقد ورش عمل توعوية لشرح سياسة البيانات المفتوحة، وتنظيم مسابقة تحدي القدرات الرقمية، بالإضافة إلى إقامة مخيمات تكنولوجية تستهدف طلبة المدارس. علاوة على ذلك، تم إطلاق وتنفيذ (7) مسابقات وهاكاثونات، إلى جانب تنظيم مخيمات تكنولوجيين.

وقامت أيضاً الوزارة بمراجعة شاملة لسياسات الابتكار والاقتصاد الرقمي بالتعاون مع فريق الأجندة الرقمية وفريق دعم سياسات الشركات الناشئة. كما شاركت في معرض (MENA ICT) ضمن مبادرات التشبيك وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق، وذلك بمشاركة (10) شركات فلسطينية، وأثمر هذا عن توقيع مذكرات تفاهم وفوز شركتين فلسطينيتين بجوائز إقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد المسودة الأولية لحزم الحوافز المخصصة لقطاع تكنولوجيا المعلومات للشركات الناشئة والبحث والتطوير، وتوقيع مذكرة تفاهم مع "تكنو بارك" لتعزيز التعاون في مجال ريادة الأعمال وتطوير القطاع التكنولوجي، وأخرى مع جامعة فلسطين الأهلية للتعاون في تطوير مشاريع تخدم القطاعات الحكومية والأكاديمية.

وفي السياق ذاته، تم استكمال الربط الإلكتروني بين ديوان الموظفين العام ووزارة المالية للاعتماد على السجلات الرقمية في تنفيذ المعاملات الإدارية لتقليل هامش الوقت والخطأ البشري، كما وحصلت فلسطين على جائزة (WSIS) للعام 2024 في مجال تكنولوجيا المعلومات ورقمنة الخدمة المدنية.

وعلى صعيد أتمتة الخدمات القنصلية، تم افتتاح (6) منصات لإدخال الجوازات البيومترية في عدد من السفارات في كلٍ من (الأردن (1)، قطر (1)، مصر (2)، تركيا (2))، وإنشاء نظام إلكتروني لربط الخدمات القنصلية مع مقر الوزارة، بما يشمل ربط الإيرادات القنصلية مع الصندوق القومي إلكترونياً، حيث تم ربط نظام العمل القنصلي الإلكتروني مع (70) سفارة.

وفي هذا الإطار، تم تطبيق نظام تقييم توافر الخدمات الصحية الدولي (هيرامس) في جميع المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية الحكومية، وتحديث نظام الموارد البشرية بالنسخة الجديدة، وتفعيل تطبيق (MEnaMe Plus) على الهاتف النقال لأول مرة منذ بدء العمل على النظام. كما تم الانتهاء من الربط المحوسب مع وحدة شراء الخدمة فيما يخص التحويلات الطبية ومع نظام إدارة المستشفيات التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية، وإنجاز الفحص والربط البيئي بين نظام التأمين الصحي ووزارتي التنمية الاجتماعية والعمل فيما يخص شهادات التعطل عن العمل وقراءتها بشكل إلكتروني.

وقامت وزارة التربية والتعليم العالي بإدراج (4) خدمات إلكترونية ضمن منظومة "حكومتي"؛ والتي شملت (الاستعلام عن حالة طلب معادلة شهادة، الاستعلام عن نتيجة الامتحان الشامل، الاستعلام عن قروض صندوق إقراض طلبة التعليم العالي، الاستعلام عن جامعة معترف بها). كما وتم البدء بالربط الإلكتروني مع مؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بالمستودع الرقمي لبيانات الطلبة والخريجين، وتحسين أنظمة الأمن السيبراني.

وللتعزيز من كفاءة وسرعة تقديم الخدمات، قامت وزارة الأوقاف بإدخال خدمة التسجيل والدفع الإلكتروني لموسم الحج 2024، وتدشين برنامج الأرشفة والمتابعة الإلكترونية الذي يلبي كافة احتياجات الوزارة بطريقة فعالة وآمنة، إضافةً إلى بدء العمل التجريبي لإصدار تصاريح المعتمرين إلكترونياً. وإلى جانب ذلك، جرى تحويل عملية دفع رسوم شهادة عدم المحكومية التابعة لوزارة العدل إلى نظام إلكتروني بالكامل، في خطوة تؤكد التوجه نحو اعتماد الحلول الرقمي.

واستكملت وزارة الحكم المحلي العمل على إعداد واعتماد استراتيجية الرقمنة في قطاع الحكم المحلي للأعوام (2025 - 2030)، إضافةً إلى استكمال العمل على أنشطة مشروع الحكم الإلكتروني (INDIGO)/ المرحلة الأولى.

وضمن جهود صندوق تطوير وإقراض البلديات لتعزيز دور الهيئات المحلية لتبني أحدث التطورات الرقمية والتكنولوجية، تم البدء في تنفيذ رزمة خاصة بتفعيل "البلدية الإلكترونية" خلال العام 2024، حيث سيستفيد من هذه الرزمة (8) بلديات.

4.5 الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد وتكافؤ الفرص

التزمت الحكومة في برنامجها بمكافحة الفساد كمتطلب أساسي لنجاح عملها، ورفع كفاءة مؤسساتها، واستعادة ثقة المجتمع في منظومة عملها. تعمل الحكومة على إجراء دراسة تقييمية شاملة لأداء المؤسسات العامة؛ لوضع وتنفيذ خطة تفصيلية وإجرائية تهدف إلى القضاء على الفساد. كما تسعى إلى تمكين وتقوية وتطوير عمل هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة العامة، من خلال تعزيز الموازنات والقدرات البشرية لدعم هذه الجهود، وضمان وضع سياسات تتماشى مع الممارسات والمعايير الدولية في الحوكمة والشفافية، واعتماد مبدأ المنافسة وتكافؤ الفرص في شغل الوظائف العليا بالمؤسسات العامة.

أبرز التدخلات

في إطار تعزيز الشفافية والالتزام بمعايير المنافسة وتكافؤ الفرص، أعلنت الحكومة عن فتح باب الترشح لشغل (12) منصب وكيل وزارة، وتمت عملية اختيار الوكلاء لعدد من الوزارات عبر الترشح والمنافسة، وذلك استناداً إلى المعايير المعتمدة لاختيار الوكلاء في الدوائر الحكومية وفق بطاقات الوصف الوظيفي المحددة. وقد أشرفت على هذه العملية لجنة تضم وزراء مختصين، بالإضافة إلى خبراء مستقلين من خارج الحكومة وممثلين عن المجتمع المدني، وذلك لضمان نزاهة وحوكمة عملية الاختيار. يأتي هذا الإجراء تماشياً مع خطة الإصلاح الحكومية التي تركز على تعزيز الحوكمة والإصلاح المؤسسي، بما في ذلك تطبيق مبدأ المنافسة على الوظائف العليا في الدولة، وعلى رأسها منصب وكيل الوزارة. كما أقر مجلس الوزراء الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد للأعوام (2030-2025م).

✳ إعلان المنافسة لشغل (12) منصب وكيل وزارة، واختيار (10) وكلاء استناداً إلى معايير محددة ومعتمدة.

✳ إقرار مجلس الوزراء للخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد.

وضمن المساعي التي تبذل لإصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات، تم إنجاز جدول تشكيلات الوظائف للعام 2024 حسب تعليمات مجلس الوزراء، وإعداد بطاقات الوصف الوظيفية لـ (16) دائرة حكومية والتي بلغ عددها (1,641) بطاقة، بالإضافة إلى اعتماد نماذج تقييم الأداء الوظيفي لـ (85) دائرة حكومية.

وفي ذات السياق، أشرف ديوان الموظفين العام على تشكيل لجان مقابلات في الدوائر الحكومية بلغ عددها (116) لجنة، وأنجز كافة المكاتبات والمعاملات الخاصة بالشؤون القانونية البالغ عددها (622) معاملة والتي تشمل (التحقيق الانضباطي، دعاوى محاكم، دعاوى فساد، .. الخ)

وتم اتخاذ عدة قرارات لتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد، منها: نشر قرارات مجلس الوزراء، وإعادة نشر التقارير الشهرية المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة من قبل وزارة المالية، وتفعيل وحدة الشكاوى والاقتراحات داخل الدوائر الحكومية، واعتماد مبدأ المنافسة وتكافؤ الفرص في جميع التعيينات، بما في ذلك المناصب العليا. بالإضافة إلى ذلك، تم التطبيق الصارم لقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بنظام عمل المركبات الحكومية في القطاعين المدني والأمني، ونشر الموازنة العامة لتعزيز الوضوح المالي. كما تم تكليف رؤساء الدوائر الحكومية بدراسة التقارير الصادرة عن المؤسسات الرقابية الحكومية وغير الحكومية والاستفادة منها في تحسين خطط عمل الدوائر وتعزيز أدائها، وذلك في إطار الجهود المستمرة لتعزيز النزاهة والشفافية في العمل الحكومي.

وقامت العديد من الدوائر الحكومية بتنفيذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية وتحقيق العديد من التدخلات، حيث تم إطلاق وتفعيل تجريبي لمنصة المشاورات الإلكترونية من قبل وزارة العدل والتي تُتيح للمواطنين الحق في المشاركة بالرأي القانوني وتقديم ملاحظاتهم

حول مشاريع القوانين، كما وتم إعداد قوانين معدلة لقانون التحكيم، وقانون الترجمة، وقانون جديد يُنظم الوساطة، ومتابعة إصدار قانون الخبرة.

وتعزيزاً لمبادئ الحكم الرشيد في قطاع الحكم المحلي وانسجماً مع مؤشرات الإفصاح والشفافية، نفذ صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية التقييم السنوي للبلديات وفق معايير التأهيل الأساسية، ومن أهم هذه المعايير مدى إفصاح البلدية عن مشاريعها واستثماراتها وما تم تنفيذه من الخطة التنموية الإستراتيجية، والإفصاح عن بياناتها المالية وتقرير المدقق الخارجي. كما وأقرت وزارة الحكم المحلي معايير توزيع مساهمات رسوم النقل على الطرق لمجالس الخدمات المشتركة، كما وأحالت (16) ملف شبهة فساد لهيئة مكافحة الفساد.

وفي إطار تنفيذ برنامج تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل مجالس الخدمات المشتركة، وبالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد ومؤسسة أمان، تم تنفيذ سلسلة من الأنشطة المشتركة التي استهدفت مجالس الخدمات في الضفة الغربية. وشملت هذه الأنشطة استكمال تدريبات حول النزاهة وتطبيقاتها القانونية في الهيئات المحلية، بالإضافة إلى البدء بإعداد دراسات تحليلية تتناول مخاطر الفساد في عمليات منح رخص البناء. كما تم العمل على إعداد دليل خاص بالرقابة الداخلية لهيئات الحكم المحلي، وذلك لتعزيز آليات الرقابة وضمان تطبيق أفضل الممارسات في إدارة الشؤون المحلية.

كما شكلت وزارة التنمية الاجتماعية لجنة إصلاح لمنع الفساد في توزيع المساعدات الإنسانية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني والجهات الدولية، ووضع نظام وإجراءات موحدة لحوكمة المساعدات وضمان وصولها لمستحقيها، وتعزيز الثقة بين الوزارة والممولين مما ينعكس بشكل ايجابي على استدامة تقديم الخدمات.

5.1 تحسين إيرادات الخزينة العامة

تتمثل الركائز الأساسية لبرنامج عمل الحكومة في إعداد خطة شاملة لإصلاح المالية العامة، تشمل تعزيز إيرادات الخزينة عبر ترشيد النفقات، وتقليل التسريبات المالية، بما في ذلك الإصلاحات الضرورية في قانون ضريبة الدخل، وتعزيز استخدام آليات الدفع الإلكتروني، وتمكين هيئات الحكم المحلي، وتحسين شفافية المالية العامة، وترشيد وتنظيم قطاعات خدمات المياه والكهرباء.

أبرز التدخلات

تسعى الحكومة إلى تنفيذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز إيرادات الخزينة العامة؛ من أهمها:

- تحسين إيرادات خزينة الدولة من خلال ضبط عمليات التهرب الضريبي ومكافحة التهرب الجمركي، مما يساهم في الحفاظ على الموارد المالية وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية.
- توفير برامج تمويل ضرورية لدعم استمرارية عمل مؤسسات القطاع الخاص، مما يساهم في الانتقال نحو مرحلة التعافي الاقتصادي وتحفيز النمو لتحسين دورة النشاط الاقتصادي.
- تعزيز الجهود لرفع القيود المفروضة على حركة الأفراد وتدفق السلع، بهدف تمكين الاقتصاد الوطني من العمل بكفاءة قصوى واستغلال كامل إمكانياته الإنتاجية.

وفي هذا الإطار، تم العمل على تحديث الإطار القانوني الناظم للعمل الضريبي في فلسطين بهدف تحسين الأداء الضريبي وتعزيز جذب الاستثمارات وزيادة الإيرادات الضريبية، وشمل ذلك إصدار قانون جديد لضريبة القيمة المضافة والعمل على إعداد اللوائح

✳ تم تحقيق زيادة في الإيرادات المتحققة من ضريبة الدخل لعام 2024 بنسبة (5%) مقارنة بعام 2023.
✳ إصدار قانون جديد لضريبة القيمة المضافة والعمل على إعداد اللوائح والتعليمات المرتبطة به.

والتعليمات المرتبطة به، إلى جانب تحديث الإطار القانوني المتعلق بالعمل الجمركي. كما يجري العمل حالياً على إعداد مسودة قانون معدل خاص بالأموال، وتم اتخاذ عدد من الإجراءات لتعزيز عائدات ضريبة الدخل، من بينها توسيع القاعدة الضريبية وتحسين معدلات الامتثال،

مما أسهم في تحقيق زيادة بنسبة 5% في إيرادات ضريبة الدخل للعام 2024 مقارنة بالعام 2023.

تم أيضاً الانتهاء من إعداد الدليل الإرشادي لضريبة القيمة المضافة، الذي يهدف إلى تزويد المكلفين وأصحاب المنشآت التجارية بالمعلومات اللازمة، والانتهاء من إعداد دليل التدقيق الضريبي الموحد، وتنفيذ برامج توعوية تسلط الضوء على الخصم التشجيعي في بداية الفترة الضريبية، وذلك بهدف تعزيز الالتزام الطوعي.

وعملت الدوائر الحكومية، كل ضمن اختصاصه، على تعزيز الموارد المالية وتحسينها. في هذا السياق، قامت وزارة النقل والمواصلات باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى زيادة الإيرادات وتعزيز مساهمتها في دعم خزينة الدولة؛ شملت هذه الإجراءات تفعيل الدفع عبر منظومة حكومي، والفيزا، وبطاقات (ATM) في مديريات النقل والمواصلات، بالإضافة إلى ذلك، تم بيع الأرقام المميزة وفقاً للقانون، وإدخال إيرادات جديدة مقابل خدمات كانت تقدمها الوزارة، وخاصة الإدارة العامة للمتاجرة بالمركبات وقطع الغيار. وتهدف الوزارة إلى تحقيق زيادة في الإيرادات دون اللجوء إلى رفع الضرائب أو الرسوم، حيث بدلاً من ذلك، تسعى لتوسيع الوعاء الضريبي والرسوم من خلال تشجيع العاملين في قطاع النقل والمواصلات على الترخيص لدى المديريات المختصة، هذا الإجراء من المتوقع أن

يؤدي مع الوقت إلى زيادة الوعاء الضريبي وبالتالي تحسين العائدات المالية. كما تركز الوزارة على إلزام منشآت النقل والمواصلات غير المسجلة بالتسجيل والترخيص، ومتابعة ترخيص المنشآت غير المرخصة لتحصيل الرسوم المترتبة وزيادة الإيرادات.

في هذا السياق، بلغ إجمالي إيرادات تملك الأرقام المميزة لعام 2024 حوالي (2,519,000) شيكل، بينما وصلت عائدات مزادات المركبات القانونية والمشطوبة إلى نحو (10,814,725) شيكل لنفس العام. أما إجمالي إيرادات وزارة النقل والمواصلات خلال عام 2024 فبلغ حوالي (349,652,241) شيكل.

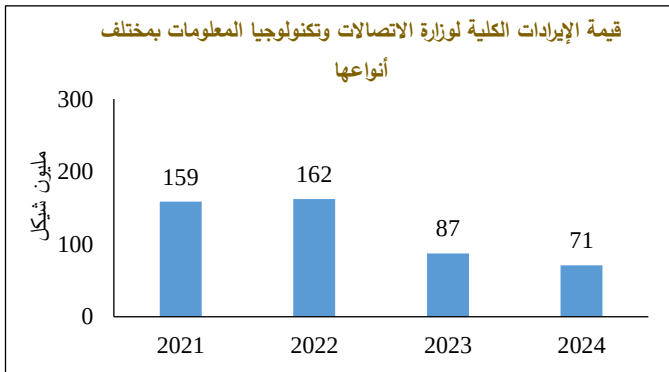
وبهدف معالجة مسألة صافي الإقراض وتطوير موارد الهيئات المحلية والحفاظ على ممتلكاتها، جرى نقل وحدة صافي الإقراض والجباية من وزارة الحكم المحلي إلى وزارة المالية، والعمل على إضافة مهمة تطوير أملاك وموارد الهيئات المحلية على الهيكل التنظيمي لوحدة

التنمية والاستثمار، وتضمن دائرة الاقتصاد المحلي ضمن هيكليات البلديات لمساعدتها في تعزيز إيراداتها. وعلى هذا الصعيد، تم فرض عوائد التنظيم على المشاريع الواقعة خارج حدود المخططات الهيكلية، حيث وصلت قيمة رسوم التراخيص وعوائد التنظيم ورسوم فتح الملفات

المرتبطة بالمعلومات التنظيمية، بالإضافة إلى رسوم الإفراز والتوحيد، إلى (792,904) دينار أردني في مديرية نابلس، بينما بلغت في مديرية طولكرم (31,784) دينار أردني. أما القيمة الإجمالية لجباية الإيرادات فقد وصلت إلى حوالي (1,106,139) شيكل.

إضافة إلى ذلك، منح (39) بلدية صلاحية تحصيل ضريبة الأملاك وغرامات التأخير، وتم دمج وحدة إدارة النفقات الصلبة بالإدارة العامة للمجالس المشتركة، وتوريد برنامج محاسبي لصالح مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفقات الصلبة في محافظة بيت لحم.

وعملت وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي على تعزيز إدارة العوائد المالية، وذلك من خلال: عوائد استخدام الترددات، حيث تم احتساب



عوائد ترخيص شبكات WiFi عدد (126) وإعداد المطالبات المالية الخاصة بها، واحتساب عوائد استخدام الترددات لـ (128) محطة إذاعية محلية، وتم تحقيق إيرادات مالية بقيمة (29,000) شيكل لعام 2024 نتيجة حجز الأرقام الخاصة والمميزة (1800/1700)، على أن يتم تحصيل الإيرادات بشكل رسمي مطلع العام 2025. ومنذ إطلاق خدمة العلامة التجارية للرقم

(#) تم حجز (440) رمز لكل من شركتي جوال وأوريدو، ويتم تحويل الإيرادات المالية عن كل رمز (#) بشكل شهري لحساب الوزارة. وخلال العام 2024 تم منح (609) رخصة لمهن مرتبطة باختصاصات الوزارة، مما وفر دخلاً للدولة بلغ (363,919.5) دينار أردني. كما تم منح الموافقات النوعية لـ (481) جهاز اتصالات بعوائد إجمالية وصلت إلى (44,020) دينار أردني، بالإضافة إلى ادخال (403,206) جهاز خليوي إلى أراضي الدولة الفلسطينية عبر الطرق القانونية وبالتنسيق مع الجمارك الفلسطينية. يوضح الرسم البياني إجمالي إيرادات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأنواعها المختلفة خلال الأعوام الأربعة الماضية. ويعود سبب انخفاض قيمة الإيرادات في عامي 2023 و2024 مقارنة بالأعوام السابقة، إلى الحرب والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته السلبية التي امتدت لتؤثر أيضاً على الضفة الغربية.

وقام البريد الفلسطيني بنقل ما يقارب 50 ألف بعبئة بريدية حكومية محلياً ودولياً، مما أسهم في توفير التكاليف على الحكومة عبر تقديم هذه الخدمة من خلال البريد الفلسطيني بدلاً من شرائها من الوزارات، محققاً بذلك وفراً يزيد عن (2) مليون شيكل، كما تم نقل أكثر من (45) ألف بريد حكومي داخلي، ما ساهم في توفير إضافي بقيمة تتجاوز (2) مليون شيكل على خزينة الدولة.

وتم تقديم مطالبات مالية للبريد الإسرائيلي تغطي كامل عام 2023 وأكثر من ثلثي عام 2024 كتعويض عن النفقات الختامية، وفي حال تحقيق هذه المطالبات، سترد خزينة الدولة بإيرادات تصل إلى مليون وثلاثمئة وخمسين ألف شيكل لعام 2023، ومبلغ إضافي بقيمة (700) ألف شيكل لعام 2024. كما تم التقدم بمطالبات مالية ضد دول تفرض الإغلاق المباشر على فلسطين، مما سيساهم بإيرادات تصل إلى (30) ألف دولار. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم فواتير ومطالبات لشركة "كانياو" الصينية كمستحقات بدل توزيع بريد لمدة سبعة أشهر، حيث بلغت قيمة المطالبة (4,400) دولار، وتم حتى الآن تحصيل مبلغ يصل إلى (1,354) دولار.

بالنسبة لوزارة العمل، تم الشروع في تقاضي رسوم تصديق على شهادات مراكز التدريب المهني الخاصة بقيمة (30) شيكل لكل شهادة، كما تم تطبيق رسوم اعتماد وتجديد للجان ومشرفي السلامة والصحة المهنية، مما أسفر عن جمع إيرادات مالية بلغت (8,750) ديناراً أردنياً من هذه الرسوم.

وفي إطار تحسين إدارة الموارد المالية لقطاع المياه من خلال تعزيز نظام العدادات المسبقة الدفع، قامت سلطة المياه بالتنسيق مع الهيئات المحلية، بتنفيذ أعمال التقاص خلال عام 2024 من خلال تركيب عدادات مسبقة الدفع في الهيئات المحلية التالية: (مجلس قروي أم التوت، مجلس قروي طورة، مجلس قروي بير الباشا، ومجلس قروي إجنسنا). كما تم تنفيذ إجراءات الاستلام النهائي لعدادات تم تركيبها مسبقاً في (6) هيئات محلية، وإجراء استلام أولي لعدادات في (7) هيئات محلية أخرى. إلى جانب ذلك، تم طرح عطاءات لتركيب عدادات مسبقة الدفع في (3) هيئات محلية، وإجراء تقييم عطاءات لـ (11) هيئة محلية، بالإضافة إلى إعداد وثائق العطاء لـ (4) هيئات محلية أخرى.

5.2 أولويات الصرف والمدفوعات وتسديد الدين العام

تركز الحكومة على ترتيب أولويات الإنفاق والمدفوعات استناداً إلى الإمكانات المالية المتوفرة، مع إعطاء الأولوية لحقوق الموظفين العموميين والموردين من القطاع الخاص، بهدف ضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية. كما تسعى الحكومة إلى تجنيد الموارد اللازمة لدعم وتمويل المبادرات التي تم اعتمادها، بما في ذلك تلبية الاحتياجات الإنسانية في قطاع غزة، ومتطلبات التعافي متوسط المدى وإعادة الإعمار، إلى جانب العمل على إنعاش الوضع الاقتصادي والمالي وتعزيز برامج الإصلاح. ولتحقيق ذلك، وضعت الحكومة خطة استراتيجية متكاملة لهذه المبادرات.

أبرز التدخلات

وفي ظل نقص السيولة الناتج عن التراجع الحاد في المنح والمساعدات الخارجية، واستمرار الاحتلال في اقتطاع أموال المقاصة، يشكل الدين العام أحد أبرز التحديات التي تواجه الحكومة. وتعمل الحكومة بشكل مكثف وبأقصى سرعة ممكنة لإيجاد حلول جذرية للأزمة المالية المستمرة، حيث تبذل جهوداً كبيرة بالتعاون مع الأطراف الدولية للإفراج الكامل عن أموال المقاصة المحتجزة لدى الجانب الإسرائيلي، وكذلك التركيز على تأمين الدعم المالي الكافي من الجهات المانحة، لما له من أهمية حاسمة في تحقيق الاستقرار المالي. كذلك تأمين الدعم المالي الكافي للميزانية من الجهات المانحة والتي تشكل عاملاً حاسماً في تسهيل عملية الاستقرار المالي، وتقليل الدين العام المتراكم عليها

وتواصل الحكومة تنفيذ مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تحسين إدارة الدين العام والمساهمة في تقليصه، ومن أبرز هذه التدابير:

- اتخاذ خطوات عملية لتحسين الوضع المالي بشكل عام في ضوء استمرار الحرب، ودفع الإصلاحات ذات الأولوية لزيادة الإيرادات، وتعزيز إدارة الديون، وتحسين الاستدامة المالية.
 - تكثيف جهود ترشيد الإنفاق الحكومي إلى أقصى حد ممكن من خلال رفع كفاءة أداء المؤسسات العامة، وتقليل متأخرات سداد فاتورة الطاقة وصافي الإقراض، وإدارة التحويلات الطبية بشكل أكثر فعالية.
 - حشد موارد تمويل ودعم إضافية وبرامج مساعدات طارئة من الدول العربية والصديقة، والجهات المانحة، والمؤسسات الدولية.
- وفي هذا الإطار، عملت الحكومة على إدارة وترشيد الإنفاق بالتركيز على النفقات ذات الأولوية القصوى، بما يضمن تمويلها اعتماداً على الإيراد المتحقق ضمن الموازنة العامة للعام 2024، وحرصت على دعم استدامة عمل المؤسسات العامة وتعزيز قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، رغم التحديات الراهنة، من خلال تخصيص دفعات شهرية منتظمة للقطاعات الحيوية، لا سيما (الصحة والتعليم والأمن). وعلى الرغم من استمرار احتجاز أموال المقاصة؛ تسعى الحكومة للحفاظ على التزاماتها وواجباتها وسط الأزمة الحالية، خاصة المتعلقة برواتب الموظفين. لهذا، يتم توجيه الدعم المتوفر للمساهمة في تغطية جزء من رواتب الموظفين العموميين لضمان استمرارية الأداء الحكومي.

فيما يخص إدارة الدين العام، تم تحديث قانون الدين العام بالتعاون مع البنك الدولي، حيث جرى الاتفاق على تعريف الدين العام ليشمل جميع الالتزامات المترتبة على الحكومة، بما يتيح تضمينها في الخطة الاستراتيجية لإدارة الدين العام المزمع إعدادها ضمن إطار مشروع البنك الدولي لتحسين إدارة المال العام بحلول عام 2025 (تم الانتهاء من مسودة القانون، وهي حالياً بانتظار المراجعة مع الجهات المعنية لاعتمادها بشكل نهائي). بالإضافة إلى ذلك، تم وضع خطة شاملة لمعالجة كافة المتأخرات، إلا أن نجاح هذه الخطة يعتمد بشكل كبير على إيرادات الخزينة العامة وقدرة وزارة المالية على تأمين مصادر تمويل متنوعة.

وفي هذا السياق، باشرت الحكومة باتخاذ خطوات لتسوية ديون جميع شركات التوزيع والهيئات المحلية المستحقة لصالح شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، وإلزام تلك الجهات بسداد قيمة مشترياتها الشهرية من الكهرباء وفق ترتيبات محددة تهدف إلى وقف

الخصومات الشهرية المرتبطة ببند الكهرباء، مما يساهم في تمكين الحكومة من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة برواتب الموظفين وتحسين السيولة المالية. وفي هذا الجانب، توصلت الحكومة إلى تفاهات مع الجانب الآخر للإفراج عن جزء من الأموال الفلسطينية المحتجزة، وهي

✳️ التوصل إلى تفاهات أدت إلى استرجاع جزء من أموال المقاصة المحتجزة لدى دولة الاحتلال، وذلك لتسوية الديون المستحقة على شركات توزيع الكهرباء والهيئات المحلية.

خصومات نتجت عن التزامات الحكومة تجاه قطاع غزة. هذه الأموال، التي تجاوزت قيمتها (3.6) مليار شيكل حتى عام 2024، موزعة ما بين حوالي (1.5) مليار شيكل (ما يعادل 420 مليون دولار) مودعة في النرويج، وحوالي (2.1) مليار شيكل محتجزة لدى إسرائيل، حيث تم استخدام مبلغ (767) مليون شيكل من الأموال المودعة في النرويج لسداد ثمن المحروقات لشركات الوقود الإسرائيلية، لضمان تغطية المشتريات الأسبوعية من الوقود لعدة أشهر حتى انتهاء المبلغ، وسيتم استغلال مبلغ مماثل لتسوية المتأخرات الأصلية المستحقة لشركة الكهرباء الإسرائيلية. وستتولى شركات التوزيع الفلسطينية سداد الديون المتراكمة عليها، والتي تم اقتطاعها من أموال المقاصة خلال الفترة الماضية.

إضافة إلى ذلك، قامت وزارة النقل والمواصلات بتنفيذ جميع المهام المتعلقة بالأعمال المحاسبية، بما في ذلك تحصيل الإيرادات وضبطها، لضمان استلامها في المواعيد المحددة في جميع قطاعات الوزارة ومديريات النقل والمواصلات والمكاتب الفرعية. كما تم حل قضية شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية (جوال)، والتي بقيت عالقة منذ عام 2015، حيث تم إغلاق عملية تقاص بقيمة مليون شيكل، وتسوية سلفة بقيمة (700) ألف شيكل، إضافة إلى تجهيز معاملات التقاص للأعوام (2022-2024)، مما يساهم بشكل كبير في تقليل الدين العام. أُنجزت أيضاً العديد من معاملات التقاص الخاصة بشركة الاتصالات الفلسطينية، بقيم تصل إلى آلاف الدولارات، إلى جانب تسوية التزامات كبريات الشركات التي لديها مديونية كبيرة تجاه الوزارة، مما يدعم تقليص الدين العام وتقليل المستحقات المتعلقة بالقطاع الخاص.

ولأول مرة منذ سنوات، تم إدخال جميع الفواتير والمطالبات المالية في النظام المحوسب، مع تدقيقها ووصولها إلى مرحلة (Sign 2)؛ أي المرحلة التي تسبق إصدار الحوالات المالية والصرف، مما يسهم ذلك في دخول العام الجديد بأقل قدر ممكن من المتأخرات وبنسبة ضئيلة للغاية. كما عملت الوزارة على خفض المخصصات المعتمدة للمركبات الحكومية بنسبة (50%) وهو إجراء من شأنه أن ينعكس إيجابياً على خفض الفاتورة الشهرية بشكل ملحوظ.

وخففت وزارة التنمية الاجتماعية الموازنة التشغيلية بنسبة (20%)، وخصصت مستحقات المؤسسات الشريكة كديون ضمن برنامج شراء الخدمة لدعم الفئات المهمشة والضعيفة، وقد تم سداد ما يقارب (8) مليون شيكل من إجمالي (18) مليون شيكل خلال عام 2024.

وعملت وزارة الأوقاف على تقليل تكلفة استهلاك الكهرباء في المساجد من خلال تركيب أنظمة الطاقة الشمسية، حيث تم تجهيز (40) مسجداً بهذه الأنظمة حتى الآن. بالإضافة إلى ذلك، استُخدمت مطبعة دار الأيتام الإسلامية الصناعية لطباعة الإعلانات والمطبوعات الخاصة بالوزارة لتحقيق استفادة أكبر من الموارد المتاحة.

وعلى صعيد آخر، عملت وزارة الأشغال العامة والإسكان على تسديد وجدولة مديونيتها المتراكمة من الأعوام السابقة للمقاولين والموردين والتزامات المشاريع الممولة من الصناديق العربية بقيمة (23.4) مليون شيكل، وتسديد وجدولة الالتزامات التشغيلية والرأسمالية المقدرة خلال العام 2024 بقيمة (3.8) مليون شيكل. هذا بالإضافة إلى ضبط انفاق الوزارة وترشيد نفقاتها التشغيلية للحد الأدنى نظراً

✖ تسديد وجدولة مديونية وزارة الأشغال العامة المتراكمة للمقاولين والموردين والتزامات المشاريع الممولة من الصناديق العربية بقيمة (23.4) مليون شيكل.
✖ تسديد وزارة الحكم المحلي مدفوعات للمقاولين بقيمة (21.3) مليون شيكل، وأخرى للموردين بقيمة (3.8) مليون شيكل.

للأزمة المالية التي تواجهها الحكومة. وعملت وزارة الحكم المحلي على تقليل حجم الديون عبر تنفيذ عملية تقاص شملت (14) هيئة محلية، حيث تم خفض المبلغ الإجمالي من (186.4) مليون شيكل لصالح وزارة المالية إلى (45.6) مليون شيكل. كما تم اعتماد جدول توزيع رسوم وغرامات النقل على الطرق لعام 2023 للهيئات المحلية في المحافظات الشمالية، بقيمة إجمالية بلغت (175.5) مليون شيكل، وذلك وفق الآليات والمعايير المعتمدة.

وفي إطار الحفاظ على استدامة الخدمات، تم التعاون مع الهيئات المحلية لتنظيم ديونها المستحقة لدائرة مياه الضفة الغربية، بالإضافة إلى تسوية فواتير المياه والكهرباء، وشمل ذلك تنفيذ عملية تقاص تضمنت (17) هيئة محلية، ومتابعة فتح حسابات لـ (66) هيئة محلية عبر بوابة صافي الإقراض.

ومن الإجراءات التي اتُخذت لترشيد المالية العامة وتحسين إدارة المصروفات الحكومية، تم فصل خطوط (EVPN) التابعة لبرنامج بيسان بهدف خفض تكلفة فاتورة الشبكة الحكومية، مما أسهم في توفير (40,000) دولار شهرياً، كما تم استبدالها بشبكة إنترنت عادية، وتخفيض سرعات (68) خطأً من أصل (74) ضمن خطوط بيانات (EVPN) الخاصة بالبرنامج. قبل التخفيض، بلغت قيمة الفاتورة لهذه الخطوط (26,427) دولار أمريكي، بينما أصبحت بعد التخفيض (7,179) دولار أمريكي، محققة وفراً شهرياً بقيمة (19,247) دولار أمريكي.

5.3 تحفيز الاقتصاد الوطني

تواصل الحكومة جهودها في مراجعة وتحديث السياسات وفقاً لأولويات واضحة ومحددة، بهدف تحقيق تأثير مباشر في تنشيط الاقتصاد، سواء على مستوى البنية التحتية أو القطاع الصناعي بمختلف مجالاته. كما تسعى إلى تعزيز مشاركة الشباب والمرأة في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التعاون والحوار مع جميع الأطراف المعنية، مع إيلاء أهمية خاصة للشراكة مع القطاع الخاص.

أبرز التدخلات

تعمل الحكومة على تعزيز برامج الشراكة ما بين القطاع العام والخاص، وتوفير برامج التمويل من الدول المانحة وذلك من أجل تمكين القطاع الخاص من التطور والتوسع في أعماله والتي شملت تجديد المنحة الفرنسية بقيمة (5) مليون يورو، والبدء بتنفيذ مشروع الاقتصاد الأخضر بدعم من ألمانيا بقيمة (7) مليون دولار أمريكي، وتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تطوير القطاع الخاص الابتكاري بقيمة (14.5) مليون دولار أمريكي بتمويل من البنك الدولي.

ولمواجهة البطالة في صفوف العمال الذين فقدوا عملهم داخل الخط الأخضر، أطلقت الحكومة بالشراكة مع سلطة النقد برنامج "بادر" بمحظة تصل قيمتها إلى (70) مليون شيكل. على هذا الصعيد، نفذت وزارة العمل المرحلة الأولى من البرنامج بتكلفة (30) مليون شيكل، والتي تضمنت تقديم قروض بدون فوائد حتى سقف (60) ألف شيكل بفترة سداد تصل إلى أربع سنوات وفترة سماح تمتد لستة أشهر، واستناد من هذه المرحلة (73) مشروعاً، بواقع (52) مشروعاً جديداً و(21) مشروعاً قائماً.

وقامت الحكومة بإطلاق مجموعة من المبادرات التي تعزز صمود المواطنين وتساهم في دعم جهود التعافي والانتعاش الاقتصادي،

- ✦ أطلقت الحكومة بالشراكة مع سلطة النقد برنامج "بادر" بمحظة تصل قيمتها إلى (70) مليون شيكل.
- ✦ إطلاق مجموعة من المبادرات التي تساهم في دعم جهود التعافي والانتعاش الاقتصادي، وتهيئة الظروف لخلق بيئة داعمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتهيئة الظروف لخلق بيئة داعمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز مفهوم الاستقلال الاقتصادي، وتعزيز الاعتماد على الموارد الوطنية وتحقيق الاستقرار في المالية العامة. وتهدف الحكومة من خلال تبنيها لهذه المبادرات إلى معالجة عدد من القضايا الهيكلية التي تعيق تحقيق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع

الاستثمار للقطاع الخاص، ومن هذه المبادرات هي: مبادرة أمن الطاقة، مبادرة التمكين والتنوع الاقتصادي، مبادرة التحول الرقمي وتطوير الاقتصاد الوطني.

وصادقت وزارة الاقتصاد الوطني على تمويلات بقيمة (64) مليون دولار لصالح شركات غير ربحية تعمل في مجالات اجتماعية متنوعة، تشمل الصحة، التعليم، تمكين الشباب، ودعم المرأة، بالإضافة إلى مجالات أخرى. كما تم إطلاق مبادرة لتقديم حوافز مالية للمصدرين إلى الخارج من مختلف المعايير والموانئ، حيث سيتم تقديم دعماً بقيمة (100) دولار لكل طلبية أو ما يعادلها من حيث الوزن والحجم، وبحد أقصى (100) طلبية لكل مصدر، وقد استقادت من هذه المبادرة (34) شركة وطنية، وذلك ضمن إطار برنامج

التصدير الممول من القنصلية البريطانية. إلى جانب ذلك، تم تقديم منح نقدية بقيمة (121) ألف شيكل لصاحبات المشاريع المتضررات جراء العدوان الإسرائيلي من مختلف المحافظات؛ حيث تم استهداف (77) مشروع من المشاريع المستفيدة في الجولة الثانية للمنح العينية، بهدف ضمان بقاء هذه المشاريع واستمرارها وتعزيز استدامتها.

وبأشرت وزارة الاقتصاد الوطني العمل بالآلية الجديدة للتبادل التجاري بين فلسطين وتركيا بهدف ضمان تدفق السلع إلى السوق

- ✳ إطلاق مبادرة تقديم حوافز مالية للمصدرين إلى الخارج، تشمل تقديم دعم مالي بقيمة (100) دولار لكل طلبية أو ما يعادلها من حيث الوزن والحجم.
- ✳ تقديم منح نقدية بقيمة (121) ألف شيكل لصاحبات المشاريع التي تضررت من العدوان الاسرائيلي من كافة المحافظات.

الفلسطيني فقط، والتي من شأنها تسهيل حركة الواردات والصادرات بين البلدين، وتم تأسيس المركز الهندي الفلسطيني "تراثي" لتعزيز تمكين المرأة والشباب، حيث يركز على تقديم الدعم وحل العقبات التي تواجه الرياديين من النساء والشباب الفلسطينيين في إدارة الأعمال التجارية، كما يسعى المركز إلى دعم النساء وأصحاب المشاريع الصغيرة في مجالات الصناعات الإبداعية والثقافية لتحسين تنافسية الإنتاج. وفي السياق ذاته،

اكتملت المرحلة الأولى من مشروع صوامع قمح فلسطين، حيث تم التخطيط لإنشاء صومعتين في مدينتي الخليل ورام الله، ومن المتوقع أن تسهم هذه الصوامع في تعزيز الأمن الغذائي ودعم المخزون الاستراتيجي للقمح في البلاد. كذلك تم إطلاق المنصة الإلكترونية "آي سوق" (E-souq) لدعم تسويق المنتجات الصناعية المنزلية النسوية، بهدف الترويج لهذه المنتجات وتعزيز قدرات النساء والشباب في مختلف المجالات. كما تم تقديم خدمات الدعم الفني والتدريب اللازم لتطوير الأعمال المتناهية الصغر والصغيرة جداً، والتي تديرها النساء والشباب من ذوي الإعاقة ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة، وشمل التدريب نحو (400) سيدة من صاحبات المشاريع لتحسين مهارتهن وتعزيز أعمالهن.

كما قدمت وزارة العمل منحة لدعم مشاريع ريادية لخريجي مراكز التدريب المهني ضمن إطار مشروع "أيادي"، الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع صندوق التشغيل الفلسطيني، حيث بلغت قيمة المنحة الواحدة (5,500) يورو، واستفاد منها (67) متدرباً ومتدربة في مجالات المشاريع الريادية والأفكار الإبداعية. وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير تدريب مدفوع الأجر في سوق العمل لـ (502) متدرب ومتدربة عبر

- ✳ تقديم منح مالية لدعم المشاريع الريادية الخاصة بخريجي مراكز التدريب المهني، حيث تبلغ قيمة كل منحة (5,500) يورو.
- ✳ المصادقة على تقديم (71) منحة بقيمة إجمالية (2) مليون دولار لصالح جمعيات واتحادات تعاونية.

مجموعة من المشاريع المختلفة. وصادقت هيئة العمل التعاوني على تقديم (71) منحة بقيمة إجمالية بلغت (2) مليون دولار لصالح جمعيات واتحادات تعاونية موزعة في مختلف المحافظات. تهدف هذه المنح إلى دعم مجموعة متنوعة من المشاريع التي تسهم في تحسين الإنتاجية وتطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى تمكين النساء عبر برامج

تدريبية متخصصة. كما تسعى المبادرة إلى تعزيز الاستدامة المالية والإدارية لهذه الجمعيات من خلال التأهيل والدعم المستمر.

كذلك فتح المجال أمام التجارة الإلكترونية، مع تسهيل وتشجيع المستفيدين من هذه الخدمة لتصدير منتجاتهم عبر البريد الفلسطيني من خلال تعرفه بريديّة ملائمة وجودة خدمة متميزة. من الجدير بالذكر أن نسبة البريد الدولي للبعيات (بوزن حتى 2 كغم) شهدت ارتفاعاً لتصل إلى (56%) خلال عام 2024، بما يعادل (12,000) بعيثة، بينما ارتفعت نسبة البريد الدولي للطرود حتى وزن (20 كغم) إلى (126%) خلال العام ذاته، بإجمالي (2,500) طرد.

وأشرفت وزارة التنمية الاجتماعية على تنفيذ (100) مشروع اقتصادي للأسر الفقيرة، حيث وصلت تكلفة المشروع الواحد ما يقارب (3000) دولار، و (27) مشروع اقتصادي من مؤسسة "تضامن كرامة" بقيمة (5000) يورو للمشروع الواحد، إضافةً إلى (66) مشروع

لذوي الاحتياجات الخاصة، و(10) مشاريع من مشروع "بذور للمزارعين" بقيمة (10,000) دولار كقرض حسن، و(15) مشروع من برنامج الغذاء العالمي لمؤسسات المجتمع المدني بقيمة (15,000) دولار للمشروع، منها مشاريع طاقة شمسية ومشاريع زراعية. كما وتم توقيع اتفاقية مع مؤسسة أنيرا لتنفيذ (400) مشروع لمدة (4) سنوات.

في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، انضمت دولة فلسطين بشكل رسمي إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية. كما اعتمدت جامعة الدول العربية خطة استجابة طارئة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على فلسطين. بالإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات اللجنة العليا الفلسطينية-الأردنية المشتركة في العاصمة الأردنية عمان، بهدف توسيع آفاق التعاون الثنائي وتمتين العلاقات بين البلدين، حيث تم خلال الاجتماع توقيع (14) اتفاقية ومذكرة تفاهم وبروتوكول

✦ انضمام دولة فلسطين بشكل رسمي إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
✦ توقيع (14) اتفاقية ومذكرة تفاهم وبروتوكول في مجالات تسهيل حركة التجارة بين دولتي فلسطين والأردن.

في مجالات تسهيل حركة التجارة بين البلدين، من خلال تحسين إجراءات النقل المباشر للبضائع، واعتماد نظام (Door to Door)، واستخدام الحاويات، بالإضافة إلى متابعة إنجاز مشروع الحزام الناقل للإسمنت، ومناقشة إنشاء منطقة تجميع حاويات ضمن نطاق سلطة منطقة العقبة الاقتصادية. كما تم الشروع في إعداد البرنامج التنفيذي

الخاص باتفاقية التعاون الثنائي الموقعة مع وزارة العمل الأردنية، والتي تغطي مجالات التدريب المهني، التشغيل، السلامة المهنية، وعلاقات العمل.

كما عُقد اجتماع اللجنة الفلسطينية-الروسية المشتركة، حيث تم توقيع بروتوكول تعاون مشترك لتعزيز العلاقات في مجالات متعددة، تشمل التجارة، الاقتصاد، الصناعة، تسجيل الأدوية، الصحة، التعليم، الثقافة، المواصلات، الطاقة، المقاييس، الجمارك، المياه، الزراعة، الاتصالات، والاقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى مجالات حيوية أخرى.

وفي سياق متصل، وقّعت مذكرة تفاهم بين وزارة العمل الفلسطينية ونظيرتها الإسبانية في العاصمة مدريد، تهدف إلى تعزيز التعاون الثنائي في مجالات عدة، تشمل حماية حقوق العمال، التشغيل اللائق للشباب، التدريب المهني، دعم وصول المرأة إلى سوق العمل، وتعزيز القدرات التنظيمية والتمثيلية لكل من العمال وأصحاب العمل. وتم أيضاً تعزيز التعاون الزراعي بين فلسطين والهند، خاصة في مجال التبادل التجاري للتمور، حيث أدرجت فلسطين ضمن الدول التي لا تستخدم الميثيل برومايد وفقاً لوزارة الزراعة الهندية، وتم إدراج فلسطين في برنامج "تما" التابع لوزارة الزراعة السعودية، والمشاركة في اجتماع المجلس الدولي للتمور في الرياض.

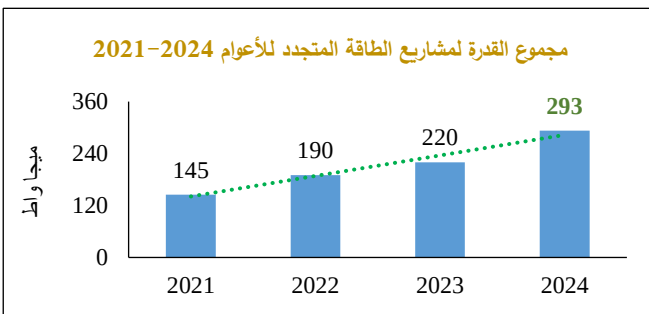
6.1 تعزيز الخدمات الأساسية

أولت الحكومة الفلسطينية أهمية لضمان استمرار تقديم كافة الخدمات الأساسية للمواطنين في كافة المناطق الجغرافية، بما فيها الاجتماعية والصحية والتعليمية والأمنية والاقتصادية. وتشمل هذه الخدمات: خدمات توفير المياه والكهرباء، خدمات الحماية الاجتماعية، الخدمات الزراعية، خدمات التعليم، حماية المستهلك ومراقبة الأسواق، السلامة العامة والنظام العام والقضاء، وغيرها من الخدمات الأساسية التي تقدمها الدوائر الحكومية، مع التركيز على الخدمات الحكومية الصحية كونها الأهم للمواطنين وتشمل خدمات الرعاية الصحية الأولية، والخدمات الصحية في المستشفيات، وطعومات الأطفال.

أبرز التدخلات

وسط التعقيدات السياسية والأزمة المالية المتفاقمة، تجد الحكومة نفسها أمام تحديات كبيرة للحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات الأساسية وتحسينها. ورغم ذلك، تبذل الجهات الحكومية المختلفة جهوداً ملحوظة لتأمين خدماتها للمواطنين في جميع المناطق.

وفي هذا السياق عملت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية على تركيب (100) عداد في نقاط الربط بهدف مراقبة استهلاك الطاقة ومطابقة



فواتير الجانب الإسرائيلي مع الاستهلاك الحقيقي في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، وتم تركيب أنظمة طاقة شمسية لـ (8) مؤسسات حكومية وصحية بقيمة (1.5) مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك تم العمل على إجراءات تخصيص مجموعة من قطع الأراضي الحكومية والوقفية من أجل تنفيذ مشاريع طاقة شمسية عليها بهدف

تعويض استهلاك الطاقة في المخيمات الفلسطينية، والانتهاه من التصاميم والدراسات اللازمة لتنفيذ عدد من مشاريع الطاقة الشمسية التي ستنفذ على أسطح المساجد بقدرة 7 ميغا واط، والانتهاه من تنفيذ الزيارات الفنية للمنازل التي سيتم تركيب أنظمة الطاقة الشمسية عليها والتي شملت (80) منزلاً في الضفة الغربية ضمن مشروع الصندوق الدوار.

وقامت أيضاً بإطلاق مجموعة من المشاريع والبرامج الهامة، تمثلت بـ: إطلاق مشروع تركيب أنظمة طاقة شمسية لـ (16) مؤسسة حكومية وصحية بقيمة (2.5) مليون دولار، وإطلاق مجموعة من المشاريع لربط المنطقة الصناعية شرق نابلس بمحطة صرة وتوسعة المحطة بتكلفة (4.5) مليون دولار لتوفير (45) ميغا واط إضافية. وتم أيضاً توقيع عقد لتوريد (35,000) عداد كهربائي ذكي لشركات التوزيع في الضفة الغربية بتكلفة (3.6) مليون دولار، والانتهاه من مراجعة المخططات والتصاميم اللازمة لمحطة التحويل للربط مع الجانب الأردني على جهد (132KV) وجاري العمل على الحصول على التمويل اللازم وبانتظار الحصول على الموافقات النهائية لتوقيع اتفاقية الشراء بين الجانبين.

وعملت سلطة المياه على استكمال تنفيذ مجموعة من المشاريع الهادفة لتحسين تزويد المياه الصالحة للشرب في الضفة الغربية، حيث تم الانتهاء من مشروع إنشاء خط ناقل لمدينة الظاهرية/الخليل، واستكمال مشروع تأهيل شبكة مياه داخلية لمدينة يطا (حالياً في مرحلة الاستلام)، وإنجاز المرحلة الرابعة من مشروع تأهيل آبار قلقيلية، والانتهاه من مشروع إنشاء خزان مياه وخط ناقل في قرية كفر صور/ طولكرم، والانتهاه من مشروع إنشاء خزان مياه وخطوط ناقلية وتأهيل أجزاء من شبكة المياه الداخلية في قرية جبع/ محافظة

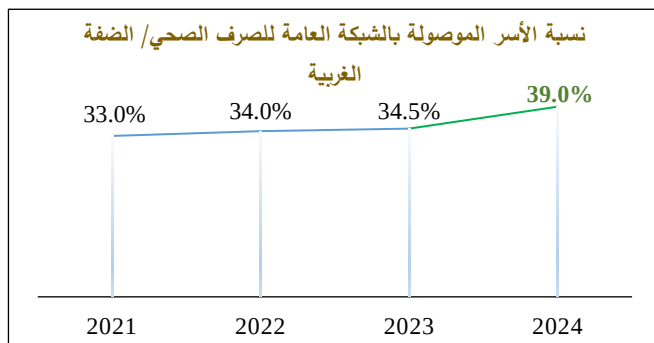
جنين. كذلك تم استكمال 91% من مشروع تأهيل شبكة مياه الحيلة/ يطا، و85% من مشروع تأهيل وتوسعة شبكة المياه في بلدة الشيوخ، واستكمال 65% من مشروع حفر بئر السموع، وإنجاز 30% من مشروع توريد مضخات مياه وقطع كهربائية.

إضافة إلى ذلك تم الانتهاء من إعداد التصاميم لمشروع الأمن المائي والصمود وإعداد وثائق العطاء المطلوبة تمهيداً للبدء في عملية الشراء، حيث يشمل المشروع إنشاء خط ناقل من وصلة سالم والجملة (بطول تقريبي 13 كم) وإنشاء محطات الضخ والخطوط الناقلة

إلى الخزان الإقليمي في قباطية (بطول تقريبي 12.8 كم) بهدف تحسين الوضع المائي في منطقة جنين، كما ويشمل إنشاء شبكات مياه في (5) قرى شمال شرق جنين لا تتوفر فيها شبكات المياه هي (بيت قاد الشمالي والجنوبي، ودير أبو ضعيف، وعريونة، وجلبون)، وإنشاء خزان إقليمي بسعة (6000) متر مكعب.

وعلى صعيد إدارة المياه المنتجة من الآبار والينابيع، تم توفير أجهزة مراقبة عن بعد لـ (5) آبار، وجاري العمل على إنشاء نظام مراقبة لعدادات المياه الخاصة بمزودي الخدمات والآبار الجوفية، حيث سيتم تركيب وحدات لقياس كميات المياه والضغط على عدادات المياه على أن يتم إرسال البيانات بشكل يومي إلى نظام إدارة توزيع المياه في سلطة المياه الفلسطينية ودائرة مياه الضفة الغربية، وتم الانتهاء من إعداد الخطة الريادية للحصاد المائي والخطة الريادية لمياه الجملة على مستوى الضفة الغربية.

وعلى صعيد تعزيز استدامة خدمات الصرف الصحي، بما في ذلك جمع ومعالجة المياه العادمة، تم تحقيق تقدم ملحوظ في عدة مشاريع رئيسية؛ حيث تم استكمال (87%) من مشروع إدارة المياه العادمة في الخليل، وإنجاز (60%) من المرحلة الأولى لمشروع صرف



صحي وادي السمن في يطا. بالإضافة إلى ذلك، تم استكمال (82%) من مشروع تأهيل شبكة مياه الصرف الصحي في جفنا، وإنجاز (65%) من مشروع توسعة شبكة الصرف الصحي في أريحا، و(95%) من مشروع الصرف الصحي في ارتاح بمحافظة طولكرم. كما تم الشروع في تأهيل محطة معالجة جنين بتمويل من وكالة التنمية الأمريكية، وتوقيع عقد إنشاء محطة معالجة نابلس الشرقية بتاريخ 5 أيلول 2024 بقيمة (33.8) مليون يورو بدعم مشترك من بنك التنمية الألماني والاتحاد الأوروبي، وإحالة عطاء تصميم محطة معالجة طولكرم ومحطة معالجة شمال شرق رام الله لإعداد التصاميم اللازمة.

وواصلت وزارة الأشغال العامة والإسكان تنفيذ مشاريع الطرق في المحافظات الشمالية، بما في ذلك عشرة مشاريع ممولة من الخزينة العامة، حيث اكتمل تنفيذ مشروعين منها، وسيتم متابعة تنفيذ المشاريع المتبقية خلال العام 2025، وبلغ إجمالي الأطوال المنفذة لهذه المشاريع (6.6) كم. بالإضافة إلى ذلك، تم العمل على تنفيذ سبعة مشاريع أخرى ممولة من الصناديق العربية، حيث انتهى العمل في ثلاثة منها، وبلغ إجمالي الأطوال التي تم تنفيذها ضمن هذه المنحة (11.2) كم، مع استمرار العمل لاستكمال بقية المشاريع خلال العام 2025.

وقامت أيضاً بمتابعة سير العمل في مشاريع الطوارئ المطروحة في العام 2023 والإشراف عليها، والتي بلغ عددها (19) مشروع في مختلف المحافظات، حيث تم الانتهاء من تنفيذ (17) مشروعاً منها، والعمل جارٍ على استكمال باقي المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع اتفاقية جديدة مع البنك الإسلامي بقيمة (3.8) مليون دولار بهدف تنفيذ مشاريع طرق جديدة يصل طولها إلى (16.25) كم، ومن المقرر أن يتم طرح عطاءات هذه المشاريع وتنفيذها خلال عام 2025.

- ✖ تأهيل وتعبيد (17.8) كم من الطرق، واستكمال طرق أخرى في مختلف المحافظات الشمالية.
- ✖ توقيع اتفاقية مع البنك الإسلامي بقيمة (8.3) مليون دولار لتنفيذ مشاريع طرق جديدة بطول (16.25) كم.

كما تم الانتهاء من تصميم (19.6) كم من الطرق من خلال مكاتب هندسية، ومراجعتها من قبل طواقم الوزارة، وتُعد هذه الطرق من المشاريع ذات الأولوية التي تحتاج إلى التنفيذ وتقع ضمن صلاحيات الوزارة، حيث أُدرجت ضمن قوائم المشاريع المستقبلية. وفي إطار أعمال الصيانة والإصلاح، تم إعداد (20) عطاء وإدراجها تحت بند أعمال الإصلاحات، بالإضافة إلى طرح (16) عطاء تحت بند استدراج العروض.

وفي إطار تعزيز جودة خدمات النقل والمواصلات المقدمة للمواطنين، وتبسيط الإجراءات لمستخدمي هذه الخدمات، قامت وزارة النقل والمواصلات بافتتاح وتشغيل مديرية النقل والمواصلات في لحول، وأنجزت الوزارة إصدار (41,628) رخصة سياقة مغنطة، وتجديد (186,363) رخصة قيادة. كذلك، جددت ترخيص (397,859) مركبة من خلال مديرياتها، وسجلت (13,032) مركبة جديدة. إضافة إلى ذلك، منحت الوزارة (6,503) أذونات لاستيراد مركبات جديدة ومستعملة متوافقة مع المعايير، و(2,472) إذناً لاستيراد مركبات هجينة وكهربائية وذلك تعزيزاً لجهودها في الحفاظ على البيئة. كما تم استبدال (792) شاحنة قديمة بأخرى حديثة.

وسعيًا لتخفيف حدة الازدحام المروري، تم تخصيص وتشغيل مجمع جديد للحافلات العمومية في مدينة البيرة، وتشغيل مجمع للمركبات العمومية التي تخدم خطوط (رام الله-القدس، رام الله-الرام، ورام الله-قلنديا). إضافة إلى توقيع مذكرات تفاهم مع بلديات (رام الله، سلواد، روابي، وبيروزيت) بهدف إنشاء مكاتب ترخيص ومراكز فحص مركبات (دينوموتر) في تلك المناطق.

إضافة إلى ذلك، تم اعتماد خصم ضريبي بنسبة (50%) كحد أدنى يشمل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل على المستحقات المترتبة على قطاع النقل العام لعام 2024، مع إمكانية زيادة هذه النسبة في الظروف الخاصة مثل (مرض السائق، أو تعرض المركبة

- ✖ افتتاح وتشغيل مديرية النقل والمواصلات في لحول.
- ✖ اعتماد خصم ضريبي بنسبة (50%) كحد أدنى على المستحقات المترتبة على قطاع النقل العام لسنة 2024.

لاعتداءات من الاحتلال والمستوطنين، أو تعطلها نتيجة للإغلاقات والاجتياحات). كما تقرر إعفاء المركبات المخصصة لخدمة ذوي الإعاقة من الضرائب بشكل كامل بنسبة (100%) لعام 2024. وفي سياق متصل، واصلت الوزارة جهودها لتحسين الأمان على الطرق وتعزيز

معايير السلامة المهنية والفنية، حيث قامت بفحص (85,500) مركبة على الطرق للتأكد من سلامتها الفنية، وتم سحب (4,460) مركبة من الخدمة نظراً لخطورتها على مستخدمي الطريق.

وعملت سلطة جودة البيئة على مراجعة عدد من دراسات التقييم والتدقيق البيئي، بالإضافة إلى منح الموافقات البيئية اللازمة للمشاريع

- ✖ إصدار (77) موافقة بيئية للمشاريع الصناعية والزراعية، و(103) موافقة لإنشاء أبراج البث الخلوي، و(65) تصريحاً لاستيراد المواد الكيميائية.

المختلفة بما يتوافق مع المعايير البيئية المطلوبة لتقليل الآثار السلبية على البيئة، حيث تم منح (77) موافقة بيئية لمشاريع صناعية وزراعية، و(103) موافقات لأبراج البث الخلوي، و(65) تصريحاً لاستيراد المواد الكيميائية. كما قامت السلطة بمتابعة الشكاوى البيئية ومعالجتها، وتحويل

(96) شكوى إلى الجهات القضائية المختصة، ونفذت أيضاً (1,893) جولة رقابية لضمان الامتثال للمعايير البيئية، ونظمت (174)

فعالية وحملة توعوية تهدف إلى نشر الوعي البيئي، وشملت جهودها رصد الانتهاكات الإسرائيلية بحق البيئة الفلسطينية، حيث وثّقت (526) انتهاكاً، إلى جانب ضبط (377) مخالفة بيئية في مختلف القطاعات.

وعلى صعيد تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين بما يشمل خدمات الصرف الصحي والطرق والمياه والكهرباء والنفايات الصلبة والمباني العامة، نفذت وزارة الحكم المحلي خلال العام 2024 (340) مشروع بقيمة (155 مليون) شيكل. ولضمان استمرارية عمل

✳ تنفيذ (340) مشروع بنية تحتية بقيمة (155 مليون) شيكل من خلال وزارة الحكم المحلي.

الهيئات المحلية التي استقالت أو تم حلها، تم تشكيل لجان لتسيير الأعمال بموجب قرارات صادرة عن مجلس الوزراء للبلديات التالية: (بديا، بيت عوا، بيت فجار، الكرمل، عطارة، كفل حارس، بني زيد الغربية، وجيوس)،

وتم تشكيل لجان تسيير أعمال للمجالس القروية في (بلعين وصانور). ومن جهة أخرى، تم استحداث محكمة الهيئات المحلية والتنظيمية للنظر في قضايا الهيئات المحلية بمحافظة نابلس، وذلك بناءً على قرار من مجلس القضاء الأعلى. كما تم استحداث محكمة جديدة في قلقيلية.

وفي السياق ذاته، تمت المصادقة على سياسة الأماكن العامة الآمنة والشاملة، وتوصيات اللجنة الوزارية المتعلقة بالمخطط الوطني المكاني، إضافةً إلى طرح عطاءات للتصوير الجوي والتخطيط العمراني لهيئات محلية في المناطق المسماة "ج"، ومناطق "أ".

ولتعزيز قدرات مجالس الخدمات المشتركة وتطوير العمل الإداري والفني فيها تم متابعة تنفيذ مشروع "فلسطين خضراء" الممول من قبل وكالة التنمية البلجيكية (Enable)، والذي يستهدف (5) مجالس خدمات مشتركة، كما تم استكمال العمل على مشروع رفع القدرات في قطاع إدارة النفايات الصلبة والممول من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) بنسبة إنجاز 90%. إضافةً إلى ذلك، تم إعداد تقرير حول الأولويات الوطنية الطارئة لقطاع النفايات الصلبة، والذي يُعد أداة توجيهية لجذب التمويل اللازم لتنفيذ تلك الأولويات، وتقديم العديد من مقترحات المشاريع ضمن خطة الوزارة لتجديد الأموال والموارد اللازمة لتنفيذ الأولويات الطارئة ضمن قطاع إدارة النفايات الصلبة.

وفي سياق الدعم المقدم من صندوق تطوير وإقراض البلديات لبلديات الضفة الغربية، بلغت قيمة المنح (142.8 مليون) يورو، حيث حُصص منها (78.4 مليون) يورو للنافذة الأولى المتعلقة بتحسين خدمات البلديات على دورتين. وشملت الدورة الأولى مخصصات بقيمة (40 مليون) يورو، توزعت على (134 بلدية) في الضفة الغربية بقيمة (22.6 مليون) يورو، وعلى بلديات قطاع غزة بقيمة (17.4 مليون) يورو.

وعلى الرغم من الظروف الطارئة التي يمر بها الوطن، تمكنت البلديات من استكمال تقديم طلبات التمويل لمشاريع النافذة الأولى، حيث

✳ بلغ إجمالي قيمة المنح المقدمة من صندوق تطوير وإقراض البلديات (142.8 مليون) يورو.

قامت الفرق الفنية للصندوق بدراسة وتقييم تلك المشاريع، وإرسال قوائم المشاريع الجهات المانحة، ونتج عن ذلك تحديد (171) مشروع في الضفة الغربية يتم تنفيذها من قبل الصندوق خلال عامي 2024 و 2025

بقيمة إجمالية تبلغ (22.6) مليون يورو. ولتمكين بلديات محافظات شمال الضفة الغربية من تغطية نفقاتها التشغيلية تم توقيع منحة تمويل إضافية لبرنامج تطوير البلديات (المرحلة الرابعة) بقيمة (38 مليون) يورو. وبهدف تحسين مستوى جودة خدمات المجالس القروية، تم توقيع اتفاقية بنك التنمية الألماني لتمويل مشاريع تطويرية في (30) مجلس بقيمة (6 مليون) يورو، ليتم تنفيذها خلال عامي 2025 و 2026.

وفي السياق ذاته، تم توقيع اتفاقية دعم طارئ ممولة من البنك الدولي والحكومة الفرنسية بقيمة (33) مليون دولار مقدمة للبلديات في الضفة الغربية وغزة يشمل دعم (163) هيئة محلية، لتمكينها من تقديم خدماتها الأساسية وخلق فرص عمل مؤقتة.

ولتحسين خدمات إدارة النفايات الصلبة، تم توزيع (13) آلية لجمع النفايات على مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة في محافظة الخليل، وتوفير معدات متخصصة لإدارة النفايات، تشمل (4) سيارات لترحيل النفايات الصلبة موزعة على القدس وقلقيلية

✳ توزيع (13) آلية لجمع النفايات الصلبة، و(8) معدات متخصصة لإدارة النفايات في عدة مناطق بالضفة الغربية.

وطولكرم، بالإضافة إلى "باجرين" في نابلس والقدس، و"مدحلتين" لمكبي النفايات الرئيسيين في المنيا وزهرة الفجان. إلى جانب ذلك، يجري التنسيق مع الشركاء المحليين لإغلاق العديد من المكبات

العشوائية القائمة والتي تم إنشاؤها استجابة للظروف الميدانية. إضافة إلى ذلك، تم التعاقد مع مورد لشراء (10) سيارات نفايات لصالح مجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة في محافظات (الخليل، بيت لحم، نابلس، طوباس، القدس) بقيمة مليون يورو، وتم طرح عطاءات توريد خلايا شمسية وتوريدات تتعلق بكفاءة الطاقة لصالح البلديات سواء في شمال أو جنوب الضفة الغربية بقيمة (1.5 مليون) مليون يورو.

وفي إطار تعزيز استدامة الخدمات الصحية ضمن الإمكانيات المتوفرة، واصلت عيادات ومراكز الرعاية الصحية الأولية تقديم خدماتها للمراجعين، وتوفير الخدمات الطبية التشخيصية والعلاجية في المشافي الحكومية؛ حيث تم تشغيل مستشفى أم حسن مجدل بني فاضل

✳ تشغيل مستشفى أم حسن/ محافظة نابلس.
✳ افتتاح وتوسعة وتأهيل العديد من الأقسام التخصصية في مراكز الرعاية الصحية.

في محافظة نابلس، وتشغيل مركز طوارئ بيتا، وافتتاح وتشغيل وحدة سرطان الثدي في مجمع فلسطين الطبي، ووحدة سرطان الثدي في مستشفى رفديا، وتشغيل قسم الولادة في مستشفى حلحول، وقسم الأطفال

وقسم الجراحة التخصصية في مستشفى دورا، إضافة إلى إدخال خدمة تشخيص أمراض "القرنية المخروطية" في مستشفى هوغو تشافيز، وإدخال خدمة تصوير القلب الطبقي في مستشفى بيت جالا، وتركيب وتشغيل محطتين أكسجين في مستشفى عالية الحكومي.

كما وتم افتتاح مركز الصحة النفسية في مديرية صحة قلقيلية، وتشغيل (4) عيادات متنقلة في كل من مديريات صحة القدس وبيت لحم وجنين وقلقيلية، إضافة إلى الانتهاء من بناء وتشطيب العيادة الشرقية التابعة لمديرية صحة قلقيلية، وإعادة تأهيل عيادة قرية بيت سوريك/ محافظة رام الله والبيرة، وترميم وتأهيل أقسام الحضانة والولادة في مستشفى عالية، وتوسعة وترميم وتجهيز أقسام ومرافق في مستشفى بيت جالا الحكومي، وترميم عيادات الكرنيتا، وعيادة دورا، ومركز طوارئ أم الخير، ومركز الصحة النفسية بمديرية صحة الخليل.

وعلى صعيد قطاع التعليم العام، تم إنجاز الأعمال في (22) مبنى تعليمي بواقع (168) غرفة صفية و(13) مشغل مهني، وإنشاء (8)

✳ الانتهاء من أعمال البناء والتجهيز في (22) مبنى تعليمي بواقع (168) غرفة صفية و(13) مشغلاً مهنيًا، وإنشاء (8) صفوف تمهيدي.
✳ إنجاز أعمال التأهيل والصيانة لـ (187) مدرسة.

يطا وشمال الخليل، وإنجاز أعمال التأهيل والصيانة لـ (187) مدرسة، وتأثيث (60) غرفة صفية، وتزويد (10,250) طالب ومعلم بالأثاث المدرسي، وتوريد (5) وحدات أجهزة مكتبية، و(17) وحدة أجهزة حاسوب وتوابعه للوزارة والمديريات، وتزويد (60) مدرسة بحقائب القرطاسية

والتعليمية. وفي سياق تعزيز بناء قدرات الكادر التعليمي، تم الانتهاء من تنفيذ برنامج تهيئة المعلم الجديد للعام 2025/2024 الذي استهدف (1350) معلم، وتنفيذ الدبلوم المهني المتخصص في الإشراف التربوي لـ (46) مشرف، واستكمال تنفيذ دبلوم الإشراف التربوي للمشرفين التربويين، والبدء بتنفيذ برنامج الدبلوم المهني المتخصص في القيادة المدرسية الذي استهدف (118) مدير، وبدء العمل في

دورة تهيئة المدير الجديد في عدد من مراكز التدريب في المديريات، والبدء بتنفيذ برنامج الدبلوم ال مهني المتخصص في التعليم واستهداف (201) معلم.

ولتسهيل دمج الطلبة من ذوي الإعاقة في التعليم؛ تم تعديل ومواءمة (77) مدرسة، وتزويد الطلبة من ذوي الإعاقة بـ (1018) جهاز وأداة مساندة لتسهيل دمجهم وتعليمهم في المدارس الحكومية، وطباعة (362) نسخة من الكتب الدراسية بطريقة بريل للطلبة المكفوفين، إضافةً إلى توقيع عدد من الاتفاقيات مع بعض المؤسسات الدولية لدعم دمج وتعليم الطلبة من ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية في جميع المراحل الدراسية.

وعلى صعيد الأنشطة المدرسية، تم تنفيذ مخيمات صيفية في كافة مديريات التربية، وتنفيذ (600) مخيم صيفي للمساهمة في معالجة الفاقد التعليمي بالشراكة مع اليونسيف، ومتابعة الفرق الكشفية الإرشادية على مستوى المدارس وتنفيذ خططها السنوية، وتنفيذ مسابقة أفضل برنامج محوسب وأفضل بحث علمي لجميع المديريات، وتنفيذ الملتقى الكشفي الإرشادي الرقمي بمشاركة (120) من الكشفية والمرشدين ومشرفيهم، وإطلاق نوادي البرمجة والذكاء الاصطناعي حيث شارك (1200) طالب وتأهل منهم للمستوى الوطني (354).

وفي مجال التعليم العالي وخدمات البحث العلمي، تم إنجاز وإطلاق دليل الأولويات البحثية الوطنية، وتعميم دليل أخلاقيات البحث العلمي والذكاء الاصطناعي على مؤسسات التعليم العالي، وإطلاق مسابقة البحث العلمي القانوني بالتعاون مع الجريدة الرسمية. ولتعزيز خدمات اعتماد المؤسسات الأكاديمية وضمان الجودة، تم اعتماد (68) برنامج جديد في مؤسسات التعليم العالي، ومتابعة جودة وتقييم

✳ اعتماد (68) برنامج جديد في مؤسسات التعليم العالي، ومتابعة جودة وتقييم (50) برنامج أكاديمي.
✳ الفوز بـ (3) مشاريع من خلال (برنامج اراسموس بلس) تتعلق بتطوير الجودة والنوعية في التعليم العالي.

(50) برنامج أكاديمي منها (20) برنامج دكتوراة، ومتابعة إغلاق وتجميد (45) برنامج لأسباب مرتبطة بإقبال الطلبة وحاجة سوق العمل، كما تم إنجاز (4) دراسات تتعلق بمؤسسات التعليم العالي وبرامجها، إلى جانب الفوز بـ (3) مشاريع من خلال (برنامج اراسموس بلس) تتعلق بتطوير

الجودة والنوعية في التعليم العالي، كما تم تجهيز مساق "حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي" ضمن مشروع أمل تمهيداً لإطلاقه مع بداية الفصل الثاني في الجامعات الفلسطينية. وفي إطار تطوير خدمات التعليم التقني، تم عقد الامتحان التطبيقي الشامل بدورتيه الشتوية والصيفية خلال عام 2024، وتطوير مساق خاص بالسلامة والصحة المهنية، وإنجاز مسودة الإطار الوطني للمؤهلات، بالإضافة إلى استمرار العمل على تطوير خطط دراسية لبرامج التعليم التقني في الكليات التقنية.

ودعماً لطلبة مؤسسات التعليم العالي وتعزيز فرصهم الأكاديمية، بلغ عدد الطلبة المستفيدين من خدمات صندوق الإقراض (6,822) طالب/ة خلال عام 2024 بقيمة (2,132,346) دينار أردني، وتمكن

✳ استئقاد (6,822) طالباً وطالبة من خدمات صندوق إقراض الطلبة خلال عام 2024.
✳ تحصيل مبلغ (2,662,377) ديناراً أردنياً من الخريجين المستفيدين من القروض.

الصندوق من تحصيل قروض بقيمة (2,662,377) ديناراً أردنياً من الخريجين المستفيدين، إضافةً إلى تطبيق نظام الشبك الإلكتروني بين صندوق إقراض طلبة مؤسسات التعليم العالي والوحدات الإدارية في الوزارة

مما ساهم في تحسين الكفاءة وزيادة تحصيلات الصندوق. وفي ذات السياق، تم الإعلان عن (2,512) منحة/مقعد دراسي في مختلف الدرجات الأكاديمية مقدمة من الدول الشقيقة، كما قدّم فخامة الرئيس منحة لـ (94) طالب/ة للعام 2024، في حين قدمت الجامعات الفلسطينية (77) منحة.

وبما يتعلق بخدمات تصديق ومعادلة الشهادات، قامت وزارة التربية والتعليم العالي بتصديق (83,856) شهادة ووثيقة أكاديمية، وتم استلام ومعالجة (1,260) طلب معادلة لشهادات صادرة عن مؤسسات تعليمية غير فلسطينية، إضافةً إلى تقديم مشروع نظام معدل لنظام معادلة الشهادات غير الفلسطينية وعرضه على مجلس الوزراء لإقراره.

وفي مجال الإرشاد والتوجيه الطلابي، تم إصدار ونشر وتوزيع النشرة الإرشادية لعام 2024 لطلبة الثانوية العامة، وتدريب وتخرج (45) طالب/ة في برنامج الوصول إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والرفاه النفسي للشباب الفلسطيني المتأثر بالآزمات، إضافةً إلى تنفيذ سلسلة من الأنشطة الرياضية بين الجامعات الفلسطينية ضمن أنشطة الاتحاد الفلسطيني للرياضة الجامعية، وإطلاق الورش التدريبية الخاصة بمشروع أمل لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في (15) مؤسسة تعليم عالي بمشاركة (600) طالب/ة.

وقامت وزارة الاقتصاد الوطني بتسجيل (2,062) شركة جديدة برأس مال إجمالي بلغ (393) مليون دولار، وتسجيل (1,681) تاجر

✳ تسجيل (2,062) شركة جديدة برأس مال إجمالي بلغ (393) مليون دولار.

✳ إصدار (4,432) رخصة استيراد بقيمة إجمالية وصلت إلى (3.5) مليار دولار.

جديد ضمن السجل التجاري، وتم تسجيل (1,445) علامة تجارية، و (1,139) بطاقة تعامل بالتجارة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك أصدرت الوزارة (4,432) رخصة استيراد بقيمة إجمالية وصلت إلى 3.5 مليار دولار، وصادقت على (2,745) شهادة منشأ بقيمة بلغت (142) مليون

دولار. وفيما يتعلق بحماية المستهلك، نفذت الوزارة (3,863) جولة تفتيشية في السوق المحلي، حيث تم خلالها زيارة (27,720) محلاً ومنشأة تجارية، وأسفرت تلك الجولات عن تحرير مخالفات بحق (595) محلاً تجارياً.

وقدمت وزارة الزراعة مجموعة واسعة من الخدمات الزراعية للمواطنين، بما في ذلك إصدار (5,575) تصريح لإدخال منتجات زراعية من دولة الاحتلال، و (31.4) ألف تصريح لنقل المنتجات داخلياً بين المحافظات. كما أصدرت (863) إذن استيراد للمنتجات الزراعية من الخارج و (2,123) شهادة منشأ لتصدير المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى (114) شهادة ترخيص ببطرية و (16) إجازة لمزاولة مهنة الطب البيطري.

وفي سياق تحسين القطاع الزراعي، تم تسجيل (102) نوع سماد جديد، وترخيص (127) محلاً لبيع الأسمدة، وإجراء (8,358) فحصاً مخبرياً لدعم جودة المنتجات. إلى جانب ذلك، قامت الوزارة بتنظيم (22) جولة رقابية على أسواق المواشي والطيور، و (267) جولة بالتعاون مع الضابطة الجمركية لضبط الشحنات غير المطابقة للمعايير، وأجريت العديد من الجولات الإرشادية للمزارعين لتوعيتهم بمكافحة الأمراض الزراعية، وتشجيع الزراعة المتداخلة، وزراعة الأصناف المقاوم.

ووفرت وزارة العمل (657) فرصة عمل، بالإضافة إلى تمكين (44.3) ألف عامل من الحصول على شهادة متعطل عن العمل لضمان استفادتهم من التأمين الصحي. كما قدمت خدمات الإرشاد والتوجيه المهني والوظيفي لـ (10.4) ألف باحث عن عمل، وقدمت حوالي (1.3) ألف استشارة قانونية لدعم أصحاب العمل والعمال. شملت جهود الوزارة أيضاً تقديم خدمات التوعية والإرشاد والتثقيف لـ (9,000) عامل من عمال الخط الأخضر حول آليات تحصيل حقوقهم الاجتماعية، إلى جانب جمع مبالغ طابع التأمين الصحي لهؤلاء العمال بقيمة تقارب (7.15) مليون شيكل، واعتماد (44) مشرفاً للسلامة والصحة المهنية في المنشآت.

وفي مجال التدريب، تم ترخيص (113) مركز تدريب مهني أهلي وخاص، واعتماد (4,877) شهادة صادرة عن مراكز التدريب المهني الخاصة، بالإضافة إلى المصادقة على (176) شهادة تلمذة مهنية صادرة عن وزارة التربية والتعليم. كما أجرت الوزارة زيارات تفتيشية لـ

(5,581) منشأة لمراقبة ظروف العمل في السوق المحلي، ومتابعة (295) شكاوى عمالية لضمان حقوق العمال وتحسين ظروفهم. وقامت هيئة العمل التعاوني بتسجيل ست جمعيات تعاونية وتصحيح أوضاع ثلاث منها، بالإضافة إلى تقديم (636) استشارة قانونية وإدارية للجمعيات التعاونية. كما أنجزت الهيئة تدقيق (361) ميزانية عمومية و(228) اجتماع هيئة عامة لهذه الجمعيات.

ولتسهيل وصول المواطنين للعدالة، تم ترميم وتأهيل وتوسعة مبنى محكمة بداية وصلاح أريحا، واستتجار مبنى لمحكمة استئناف القدس في رام الله لتخفيف الضغط عن مبنى مجمع المحاكم الحالي، ويجري العمل على تأهيل المبنى، كما وتم نقل محكمة استئناف الخليل إلى مبنى مجمع محاكم البداية والصلاح الجديد، إضافةً إلى العمل على تأهيل العديد من مرافق المحاكم في معظم المحافظات، ومواءمتها لجميع الفئات.

وأتمت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية تنظيم موسم الحج للعام (2024م - 1445 هـ)؛ من خلال متابعة كافة الإجراءات المتعلقة بالموسم، وذلك عبر فرقها الفنية والإدارية التي عملت قبل وأثناء وبعد الموسم، كما تولت الوزارة الإشراف على عمل جميع شركات الحج والعمرة، لضمان تقديم أفضل الخدمات للمعتمرين، حيث بلغ عدد المعتمرين خلال العام 2024 (24,000) معتمراً. كما وأطلقت الوزارة مشروع إعادة تأهيل وتشغيل مقام النبي موسى، بتكلفة إجمالية بلغت (3.8) مليون دولار بتمويل من الاتحاد الأوروبي ومشروع الأمم المتحدة الإنمائي، وبلغ عدد الاتفاقيات وعقود الإيجار الجديدة خلال العام (103) عقداً، ليصبح إجمالي التحقيقات "الحالية" من إيجارات الأملاك الوقفية في (المحافظات الشمالية) كالاتي: (616,924) دينار، و(474,571) شيكل، و(49,797) دولار، علماً بأن هذه المبالغ لا تصب بشكل مباشر في إيرادات خزينة الدولة، وإنما تصرف في مصارفها المحددة، حسب الشريعة الإسلامية، وشروط الواقف.

ونفذت وزارة شؤون المرأة زيارات ميدانية رفيعة المستوى إلى مختلف مناطق الضفة الغربية والقدس، مع التركيز على المناطق التي تشهد تداعيات شديدة جراء الإجتياحات والإعتداءات الإسرائيلية المتكررة، بهدف تقييم الاحتياجات وتحديد مجالات التدخل، وتجنيب موارد مالية من خلال عدد من المشاريع القائمة وقيد التطوير لتلبية احتياجات النساء في تلك المناطق.

وتم توقيع مذكرة تعاون مشترك بين وزارة شؤون المرأة والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، بهدف تصميم وتنفيذ برامج مشتركة تدعم التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، وإطلاق شبكة الشابات الفلسطينية بالشراكة مع جمعية المرأة العاملة، وفي إطار هذه الجهود، تم إقرار التأمين الصحي للنساء العاملات في القطاع الأمني، وإعداد أوراق سياساتية حول المشاريع الاقتصادية المتنوعة للنساء، واستكمال جهود أتمتة المرصد الوطني لرصد العنف ضد النساء.

وأحييت وزارة الثقافة العديد من الفعاليات الثقافية، حيث نظمت اليوم الوطني للقراءة في مختلف محافظات الوطن، ويوم التطير الفلسطيني، كما أطلقت فعاليات أسبوع القراءة الوطني، وفعاليات ملتقى فلسطين السابع للرواية العربية، وافتتاح جدارية الشاعر الكبير سميح القاسم في مدينة البيرة.

وفي سياق تعزيز الأنشطة الثقافية، تم تنفيذ (165) فعالية ونشاط في مجالات الأدب والتراث والفن، وتنظيم (22) عرضاً مسرحياً في المحافظات، و(21) معرض فني في مجال الفن التشكيلي، والمشاركة في (5) معارض للوحات فنية وصور فوتوغرافية وعروض أفلام، و(7) معارض تراثية في المحافظات، بالإضافة إلى تنفيذ (26) فعالية ونشاط ثقافي للأطفال.

وفي هذا الصدد، تم تنفيذ معرض الكتاب ضمن فعاليات الموسم الثقافي الشتوي في محافظة أريحا والأغوار، وتزويد (31) مكتبة في المحافظات بإصدارات الوزارة، وتوزيع الكتب على المكتبات العامة ومكتبات البلديات والتربية والتعليم العالي، إضافةً إلى إطلاق كتاب "حكاية مكان" في مكتب بيت لحم، وإشهار كتاب "تاريخ الحركة الأسيرة" بالشراكة مع جهاز الأمن الوقائي.

وفي إطار دعم المشاريع الثقافية، تم اعتماد (8) مشاريع ثقافية لشركات غير ربحية ممولة من المانحين الدوليين، وصرف منح لعشرة مستفيدين من منحة الدورة التاسعة للصندوق الثقافي الفلسطيني، وتنظيم معرض الحاضنة الثاني لتسويق منتجات المشاريع الريادية الصغيرة في محافظة جنين، وإنشاء نواة حاضنة للفنون السينمائية والبصرية والموسيقى. كما تم تنظيم وعقد (45) دورة تدريبية للحرف والصناعات التقليدية في محافظات الوطن، وورشات تدريبية حول مهارات التسويق للمشاريع متناهية الصغر، حيث استفاد من هذه التدريبات (300) من العاملين في هذا الحقل، إلى جانب دعم إنتاج أفلام وثائقية، حيث تم دعم "استوديو" في قطاع السينما بقيمة (15) ألف دولار.

إضافةً إلى ذلك، تم إدراج الكوفية الفلسطينية على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي التابعة لمنظمة الإيسيسكو، وإدراج الصابون النابلسي على لائحة التراث اللامادي لدى منظمة اليونسكو، وتسجيل عنصر فن الرسم بالحناء والتقاليد المرتبطة به على القائمة التمثيلية لعناصر التراث الثقافي غير المادي في اليونسكو.

وفي إطار جهود وزارة السياحة والآثار، أصدرت الوزارة تراخيص جديدة تشمل (12) مكتباً سياحياً، و(11) مؤسسة فندقية، ومتجرين للتحف الشرقية، ودليلاً سياحياً واحداً. كما تم تجديد تراخيص (69) مكتب سياحة وسفر، و(19) مؤسسة فندقية، و(49) دليلاً سياحياً، و(3) متاجر تحف شرقية، و(28) بائعاً متجولاً ومصوراً سياحياً. بالإضافة إلى ذلك، أجرت الوزارة (10) جولات تفتيشية على الفنادق المصنفة، للتأكد من التزامها بالمعايير المعتمدة.

ونفذت الوزارة أعمال ترميم وصيانة لعدد من المواقع الأثرية والتاريخية، منها: البلدة القديمة في سنجل بمحافظة رام الله والبيرة، وخان البيرة، وكنيسة الآباء والأجداد في رام الله والبيرة، وقصر هشام الأثري في أريحا، والبايكة الأثرية في طولكرم، وموقع صير الأثري في قلقيلية، ومقام العابد في دورا بمحافظة الخليل، وقصور كور التاريخية في طولكرم، وجبل العرمة في بيتا بمحافظة نابلس، بالإضافة إلى المواقع الأثرية في بلدتي سبسطية والمسعودية بنابلس.

وفي السياق ذاته، أشرفت الوزارة على تقييم عدد من المباني التاريخية، مثل مشروع تبليط وإعادة تأهيل حارة الشيخ مسلم في البلدة القديمة بنابلس، ومشروع ترميم البلدة القديمة في دير استيا، بالإضافة إلى متابعة أعمال تأهيل مدخل كنيسة الخضر في الطيبة، وترميم مبنى السيد موفق خواجه في نعلين.

وأنجزت سلطة الأراضي (43.5) ألف معاملة تسجيل الأراضي، وأصدرت (76.4 ألف) سند تسجيل، إلى جانب إصدار (123) إخراج قيد عقاري و(214) أمر تصحيح مصدق. كما تسلمت (441) حوضاً من هيئة التسوية، تمت مراجعتها وأرشفتها إلكترونياً. إضافةً إلى بدء العمل في مكتب تسجيل عصيرة الشمالية.

ونفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سلسلة من المسوح والسجلات الإدارية التي شملت المجالات الاقتصادية والجغرافية والسكانية والاجتماعية، حيث أسفرت هذه الجهود عن إصدار (93) مخرجاً إحصائياً في المجال الاقتصادي، بما في ذلك بيانات صحفية، تقارير، وجدول إحصائية، وإنتاج (19) مخرجاً حصائياً في المجال الجغرافي، و(19) مخرجاً آخر في المجالين السكاني والاجتماعي.

وعلى صعيد الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية لضمان استدامة الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، تم إنجاز (721,431) معاملة في مجال الأحوال المدنية، و(339,129) معاملة خاصة بجوازات السفر، بالإضافة إلى (4,597) خدمة في مجال الشؤون العامة، و(3,743) متعلقة بالجمعيات. كما تم تجديد (1,114) إقامة في الضفة الغربية.

وفي السياق ذاته، تابعت الهيئة العامة للشؤون المدنية كافة المعاملات المستلمة والخاصة بمشاريع (الزراعة، والطاقة، والمياه، والصحة، والبيئة)، ومتابعة معاملات البنية التحتية خاصة في المناطق المهمشة والمصنفة (ج). واستمراراً في السعي لتحسين وتسهيل حياة أبناء الشعب الفلسطيني، تابعت الهيئة معاملات تصاريح الدخول لإسرائيل من علاج وبحث عن عمل، وحالات الوفاة، وتصاريح زيارة وصلاة وحالات إنسانية، ومعاملات لم الشمل الداخلي والخارجي، والتنسيق مع وزارة الأوقاف بما يتعلق بالحرم الإبراهيمي والمقابر الإسلامية، ومتابعة مصادرة وتسريب الأراضي من الناحية القانونية مع الجهات ذات العلاقة. وفي ظل الجهود التي تبذل لتسهيل حياة المواطنين والمزارعين وأصحاب الممتلكات، قامت الهيئة بتقديم (6,100) معاملة تصريح للمواطنين والمزارعين وأصحاب الممتلكات خلف الجدار وإدخال كافة المساعدات لهم، والتنسيق لإدخال الوقود وبضائع ومنتجات زراعية ومتطلبات الحياة عبر البوابات.

6.2 تعزيز الرعاية الاجتماعية

تولي الحكومة أولوية قصوى لمراجعة وتقييم أنظمة الرعاية والحماية الاجتماعية ضمن برنامج عملها، بما في ذلك دراسة منظومة الحماية الاجتماعية، ودعم الأسر المحتاجة والفقيرة، وتقييم تجربة قانون الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى دراسة وتحليل نظام التأمين الصحي. وتهدف هذه الجهود إلى تطوير هذه الأنظمة ورفع مستوى الحماية الاجتماعية، باعتبارها عنصراً أساسياً في منظومة الإصلاح والبناء التي تعمل الحكومة على تنفيذها.

أبرز التدخلات

لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي ودعم الفئات الضعيفة والمعرضة للفقر والتهميش، أطلقت الحكومة مبادرة تطوير منظومة الحماية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي، مع التركيز بشكل خاص على حماية الفقراء والمحتاجين والعاطلين عن العمل. تُعد هذه المبادرة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، حيث توفر مساعدات مالية مباشرة، ودعمًا تعليميًا، ورعاية صحية أساسية للأطفال والنساء وكبار السن. كما تشمل المبادرة تبني برامج تعزز الفرص الاقتصادية للأسر المحتاجة، بهدف تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والشمولية.

في سياق جهود الحكومة لمكافحة الفقر، قامت وزارة التنمية الاجتماعية، عبر برنامج التحويلات النقدية، بصرف دفعتين نقديتين

✳ تقديم 4 دفعات نقدية للأسر الفقيرة، بمبلغ إجمالي (107,847,746) شيكل.

✳ توقيع 41 اتفاقية شراء خدمة مع الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني لصالح الفئات المهمشة.

(بشكل ربعي) للأسر الفقيرة والبالغ عددها (27,561) أسرة، بمبلغ إجمالي للدفتين (2,410 60,65) شيكل، وتم صرف دفعتين نقديتين (بشكل شهري/ لشهري 11+12) للأسر الفقيرة والبالغ عددها (31,557) أسرة، بمبلغ إجمالي للدفتين (47,195,336) شيكل،

علماً أن الدفعات النقدية تم العمل على صرفها كمخصصات شهرية بدءاً من شهر 11/2024 وليست ربعية كما كانت سابقاً، وذلك بعد قيام وزارة التنمية الاجتماعية بإصلاح شبكة الأمان الاجتماعي للأسر الفقيرة والفئات المهمشة.

هذا إضافة إلى صرف (3) دفعات نقدية لـ (230) أسرة بقيمة (1,250) شيكل لكل أسرة بإجمالي قدره (862,500) شيكل بتمويل من إنقاذ الطفل، وتقديم مساعدة طارئة لـ (221) أسرة بمبلغ إجمالي (449,500) شيكل، وتقديم خدمة التأمين الصحي لـ (55,875) أسرة

فقيرة في الضفة، إضافةً إلى منح إعفاء مدرسي لـ (35,523) من الأطفال من أبناء الأسر الفقيرة، وتسليم حقائب مدرسية لـ (4,609) طالب من الأسر الفقيرة بتمويل من البنك العربي بمبلغ إجمالي (300,000) شيكل.

وفي السياق ذاته، تم توفير (2000) كوبون شرائي بمبلغ إجمالي قدره (450,000) دولار، وتقديم مساعدات غذائية (فاوشر) لـ (36,604) أسرة، وتوفير كسوة شتاء من ملابس وأحذية لـ (800) أسرة، ولحوم الأضاحي لـ (700) أسرة من خلال التنسيق مع مؤسسة (Action For Humanity).

وفي سياق الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة، بلغ عدد الأيتام المكفولين (7000) يتيم بمبلغ إجمالي (4,200,000) دولار، وتم تقديم مساعدات نقدية وعينية لـ (10,000) يتيم بمبلغ (120,000) دولار، بالإضافة إلى (70) يتيم تمت كفالتهم تعليمياً، و(19) يتيم تم كفالتهم علاجياً. كما تم تقديم خدمات الحماية لـ (1,150) من الأطفال

- ✖ توفير (7000) كفالة يتيم من خلال وزارة التنمية الاجتماعية.
- ✖ تقديم مساعدات نقدية وعينية لـ (10,000) يتيم بقيمة (120 ألف) دولار.

المعرضين للعنف والإساءة والاستغلال، كما تم متابعة قضايا الأحداث من قبل مرشدي حماية الطفولة وتقديم التقارير الاجتماعية لجهات الاختصاص، وتقديم خدمات الرعاية في مؤسسة دار الأمل ومؤسسة دار رعاية الفتيات (بيت لحم). وبلغ عدد الحالات من الأطفال ذوي الإعاقة الذين تلقوا خدمات تأهيل وظيفي وطبيعي وعلاج نطق (88) طفل ذوي إعاقة، كما تم ترخيص وتجديد ترخيص لدور الحضانة لـ (171) حضانة.

إضافة إلى ذلك، حصل (816) شخص من ذوي الإعاقة على إعفاء جمركي، في حين بلغ عدد المستفيدين من شراء الخدمة للأشخاص ذوي الإعاقة (843) مستفيد من خلال (39) مؤسسة تم توقيع شراء خدمة معها، كما حصل (1172) شخص من ذوي الإعاقة على أدوات مساندة، وتم تسليم (37) كرسي كهربائي للأشخاص ذوي الإعاقة.

كما عملت وزارة التنمية الاجتماعية على توفير الرعاية الإيوائية لـ (385) مسن في بيت الأجداد والمؤسسات التي تم شراء الخدمة.

- ✖ تقديم الرعاية الإيوائية لـ (385) مسناً في بيت الأجداد والمؤسسات التي تم التعاقد معها لتوفير الخدمة.
- ✖ توقيع (41) اتفاقية شراء الخدمة من الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني لصالح الفئات المهمشة

منها، بالإضافة إلى توفير أدوات مساندة لـ (317) من كبار السن، ورعاية نهائية لـ (3271) مسن، وتوفير الرعاية المنزلية لـ (405) مسن بالتنسيق والتعاون مع الشركاء في المجال، و (815) مسن حصلوا على خدمات التوعية والإرشاد والدعم القانوني اللازم. وتم تقديم خدمات الدعم النفسي والإرشاد القانوني والحماية والإيواء لـ (866) امرأة من النساء ضحايا العنف في مراكز الحماية، و حصول (111) امرأة من النساء ضحايا العنف على مساعدات نقدية. على صعيد آخر، تم توقيع (41) اتفاقية شراء الخدمة من الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني لصالح الفئات المهمشة، ومنح توصية لـ (26) شركة غير ربحية عاملة في المجال الاجتماعي للإستفادة من مشاريع ممولة، ومنح توصية لـ (55) جمعية بالموافقة على جمع التبرعات.

وتعزيزاً للعلاقات مع الجهات المانحة، وقعت وزارة التنمية الاجتماعية (25) مذكرة تفاهم مع مؤسسات وجمعيات وجهات مانحة خلال العام 2024، كما استلمت الوزارة منحة مالية من منظمة التعاون الإسلامي بقيمة (500) ألف دولار، ومنحة من أطفال الصين بقيمة (2,600,000) دولار.

وتعزيزاً للعلاقات مع الجهات المانحة، وقعت وزارة التنمية الاجتماعية (25) مذكرة تفاهم مع مؤسسات وجمعيات وجهات مانحة خلال العام 2024، كما استلمت الوزارة منحة مالية من منظمة التعاون الإسلامي بقيمة (500) ألف دولار، ومنحة من أطفال الصين بقيمة (2,600,000) دولار.

واستمرت وزارة الأوقاف بتقديم خدمات الإيواء والتعليم والتشغيل للأيتام، حيث بلغ عدد كفالات الأيتام (17,391) كفالة، في حين بلغ

✖ توفير (17,391) كفالة يتيم من خلال وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

✖ بلغت قيمة المساعدات التي قدمها صندوق الزكاة الفلسطيني لدعم الأسر الفقيرة (17.8 مليون) شيكل.

عدد الأيتام المسجلين في مؤسسة دار الأيتام (80) يتيماً، إضافةً إلى تقديم عدة مشاريع للأسر الفقيرة من خلال صندوق الزكاة الفلسطيني ولجان الزكاة التابعة له؛ تشمل طروداً غذائية، وأصاحي، ومساعدات عينية ونقدية، وبرامج التكايا، حيث بلغ مجموع المساعدات المقدمة حوالي (17,826,120) شيكل.

7.1 تعزيز الأمن والأمان للمواطن

تولي الحكومة أهمية قصوى لتعزيز الأمن والأمان وحماية كافة المواطنين وممتلكاتهم، وتبني الإجراءات الضرورية لمنع الجريمة وملاحقة المجرمين وتقديمهم للعدالة، وذلك من خلال العمل مع الأجهزة الأمنية لتحديد الإصلاحات المطلوبة وتعزيز مواردها البشرية والمالية وفق الأولويات التي تحددها، بما ينسجم مع خطط الإصلاح؛ مما يساهم في تعزيز حفظ النظام العام والأمن الداخلي وإنفاذ القانون.

أبرز التدخلات

في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن العام، يواصل جهاز الشرطة تنفيذ مهامه في الحفاظ على النظام وإرساء سيادة القانون،

ومكافحة جميع أشكال الجرائم التي تهدد المجتمع، بما في ذلك ضبط المركبات غير القانونية ومعالجة المخالفات المرورية، حيث تعاملت الشرطة مع (40,428) جريمة، منها (2,071) قضية مرتبطة بالمخدرات، والتي تُعد من الآفات الخطيرة التي يُسهم الاحتلال

- ✧ تعاملت الشرطة مع (2,071) قضية مرتبطة بالمخدرات.
- ✧ تعامل جهاز الضابطة الجمركية مع (759) قضية في مجال مكافحة التهريب والبضائع الفاسدة.

الإسرائيلي بشكل رئيسي في انتشارها داخل المجتمع الفلسطيني، حيث يعمل على ترويجها بطرق مختلفة، مستهدفاً بشكل خاص فئة الشباب والأطفال من كلا الجنسين. كما تعامل جهاز الضابطة الجمركية مع (759) قضية في مجال مكافحة التهريب والبضائع الفاسدة. وفي سياق تعزيز القدرات الأمنية، تم افتتاح مركز شرطة أريحا، بالإضافة إلى إعادة تفعيل دائرة الاستخبارات الجمركية لتعزيز فعاليتها في مواجهة التحديات الأمنية.

وفي سبيل خفض التهديدات الأمنية وتعزيز العمل المشترك، تم العمل على تحسين قدرة قوى الأمن على التعامل مع التحديات الأمنية، حيث تم تشكيل قوة (SAT) للمهام الخطرة، واستحداث إدارة التحقيقات الموحدة، وقد قام الأمن الوطني بمساندة الشرطة والأجهزة الأمنية في تعزيز الأمن الداخلي والحفاظ على السلم الأهلي وسيادة القانون من خلال (3001) دورية مشتركة.

وتعزيزاً للقدرة على الاستجابة للكوارث وإدارة الأزمات وتحقيق السلامة العامة، تم استلام نقطة لجهاز الدفاع المدني في بوابة أريحا وجاري العمل على تجهيز المركز، واستلام (9) مركبات إطفاء خاصة بالمناطق الضيقة، و(16) عربة إطفاء مجرورة، وقد تعاملت طواقم الدفاع المدني مع (15,013) حادث إطفاء وإنقاذ، كما وتم منح (24,862) تصريح للمنشآت التجارية والصناعية وذلك بعد التأكد من استيفائها لشروط السلامة العامة من خلال تنفيذ (47,719) زيارة ميدانية.

وعلى صعيد الجهود المبذولة لرفع الوعي المجتمعي بأمور الوقاية والسلامة العامة، قام الدفاع المدني بتقديم (1,592) دورة للمجتمع

- ✧ تشكيل قوة (SAT) المتخصصة في تنفيذ المهام الخطرة لتعزيز القدرة على مواجهة التحديات الأمنية.
- ✧ تعاملت فرق الدفاع المدني مع (15,013) حادثاً شملت عمليات إطفاء وإنقاذ.

المحلي استناد منها (319,982) مواطن، بالإضافة إلى تخريج (25) فرقة متطوعين بلغ عددهم (565) متطوع. وتأكيداً على أهمية تنمية الموارد البشرية وبناء قدرات قوى الأمن، عملت هيئة التدريب العسكري على تطوير وتنفيذ البرامج التدريبية التأسيسية لمنتسبي قوى الأمن، حيث

تم تنفيذ (151) دورة تدريبية، استناد منها (3,802) متدرباً من مختلف الأجهزة الأمنية، وتنفيذ (143) دورة تدريب خارجية، والانتهاه من تجهيز مرافق معهد التدريب، واستكمال العمل على معهد التدريب المركزي في أريحا.

من جهة أخرى، يعمل البريد الفلسطيني على تعزيز الالتزام بالأنظمة والتشريعات عبر مراقبة الطرود البريدية التي تخالف القوانين الفلسطينية، حيث يتم تحويل الطرود التي تحتوي على مواد محظورة إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، وذلك لضمان حماية الأمن المجتمعي.

وفي سبيل تحسين جودة الخدمات الطبية المقدمة لأفراد قوى الأمن وعائلاتهم، تم إقرار قانون التأمين الصحي لمنتسبات قوى الأمن، وقد بلغ عدد المستفيدين من الضمان العسكري الصحي ما يقارب (343,387) مستفيداً.

7.2 تعزيز نزاهة قطاع العدالة والجهاز القضائي

تعمل الحكومة على تعزيز نزاهة وكفاءة مؤسسات قطاع العدالة، وتدعيم البناء المؤسسي والتنظيمي لها، مع ضمان وصول المواطنين إلى خدمات العدالة بشكل عادل، وتعزيز التكاملية في تقديم هذه الخدمات. كما تسعى إلى ضمان تنفيذ الأحكام القضائية بكفاءة وفعالية، وحماية الحريات العامة، خاصة حرية التعبير، وتعزيز العقد الاجتماعي القائم على الشمولية والحوار والشراكة بين جميع الأطراف.

أبرز التدخلات

في إطار جهود وزارة العدل لضمان استمرارية تقديم الخدمات، قامت الوزارة بتوفير خدمة إصدار شهادات عدم المحكومية، ومهمة التصديقات العدلية على الوثائق والمستندات الرسمية، حيث قامت بإصدار (29,502) شهادة عدم محكومية، وتصديق (39,622) معاملة رسمية، وترخيص واعتماد (32) محكماً، وتجديد الترخيص لـ (84) مترجم قانوني معتمد، كما تم إصدار (800) إنداز عدلي، و(167) مذكرة مشروحات قضائية، وقدمت الوزارة كافة خدمات الطب العدلي المعززة للبيئة الفنية المقدمة للقضاء.

إلى جانب ذلك، وقعت وزارة العدل اتفاقية تعاون مع وزارة الداخلية الأردنية في مجال خدمات الطب العدلي، وذلك في إطار تعزيز

✳ إطلاق منصة المشاورات العامة الإلكترونية الخاصة في صياغة السياسات والقوانين والأنظمة.
✳ إنجاز (84%) من القضايا التحقيقية المدورة والواردة، و(93%) من قضايا نيابة حماية الأحداث الواردة.

التعاون المشترك بين الجانبين، والذي يهدف إلى تطوير الخدمات العدلية التي تقدمها الوزارة، سعياً منها لرفع مستوى الخدمات المقدمة لتحقيق الصالح العام. كما تم إطلاق منصة المشاورات العامة الإلكترونية بهدف إشراك المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص

في عملية إعداد السياسات والقوانين والأنظمة واللوائح، مما يعزز المشاركة المجتمعية من كافة الفئات في صنع وإعداد التشريعات والسياسات.

واستمراراً لتقديم الخدمات للمواطنين، قامت النيابة العامة بإنجاز (84%) من القضايا التحقيقية المدورة والواردة خلال العام 2024، فيما تم إنجاز (93%) من قضايا نيابة حماية الأحداث الواردة خلال نفس الفترة، وفيما يخص قضايا الفساد؛ قامت نيابة جرائم الفساد بإنجاز (19%) من قضايا جرائم الفساد، وبلغت نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية التي تم تنفيذها خلال العام (22%) من إجمالي مدور ووارد التنفيذات الجزائية.

وقامت وزارة العدل بتقديم الملاحظات والاستشارات على عدد من التشريعات، وتقديم (7) مذكرات قانونية بمواضيع مختلفة بطلب من الوزارات وجهات معنية، بالإضافة إلى وضع الملاحظات القانونية ومراجعة (10) اتفاقيات ومذكرات تفاهم، وتم وضع المسودة الأولى لخطة تنفيذ توصيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعقد لقاء بالخصوص مع عدد من الشركاء الوطنيين ووزارة الداخلية ووزارة التنمية الاجتماعية والشركاء الدوليين مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لاستكمال العمل على الخطة.

كما وقام ديوان الجريدة الرسمية بصياغة (17) مشروع تشريع، ومراجعة وتدقيق (211) تشريع مُحال للنشر في الجريدة الرسمية من قبل الجهات ذات العلاقة، والانتهاء من مسح وحصر (90%) من التشريعات التي صدرت في فلسطين عبر الحقب التاريخية وتصنيفها وفقاً للحقب الزمنية.

وإضافة إلى ذلك، قام الديوان بإعداد وإصدار (12) عدد عادي وعدد ممتاز من الجريدة الرسمية، ونشرها إلكترونياً، إضافة إلى تطوير وتحديث برنامج المرجع الإلكتروني ليكون قاعدة بيانات قانونية متكاملة، وتغذيته بشكل دوري، حيث تم رفع كافة الأعداد الصادرة خلال العام 2024 في الجريدة الرسمية.

ولتيسير وصول المواطنين إلى العدالة وتقصير أمد التقاضي، وبالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات قطاع العدالة؛ تم إجراء مشاورات مجتمعية لبحث مقترحات تعديلات تشريعية على بعض القوانين الإجرائية التي تساهم في تقصير أمد التقاضي وهي (قانون التنفيذ وأصول المحاكمات المدنية وقانون الاجراءات الجزائية)، حيث شارك في المشاورت جميع أطراف العمل الوطني من مؤسسات رسمية، ونقابة محامين، والقطاع خاص، والجامعات والبنوك ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية، وغرف التجارة والصناعة وغيرهم. كما تم عقد لقاءات معمقة مع نقابة المحامين، نتج عنها التوافق على تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية، وقانون التنفيذ.

في عام 2024، تم تعيين (12) قاضياً بدرجة قاضي صلح، و(13) قاضياً بدرجة قاضي متدرج من خريجي دبلوم الدراسات القضائية

في المعهد القضائي الفلسطيني. كما تم الإعلان عن مسابقة قضائية لتعيين ما يقارب (12) قاضياً سيتم تخصيصهم للعمل في قضاء التسوية. وتعزيزاً لدور التفتيش القضائي، تم تطبيق برنامج إدارة

✦ تعيين (12) قاضياً بدرجة قاضي صلح، و(13) قاضياً بدرجة قاضي متدرج.

الدعوى "ميزان 3" في دائرة التفتيش القضائي لاستخدامه في مجال متابعة الشكاوى والمتابعات والتقييمات الشهرية للقضاة والتظلمات.

8.1 تعزيز الصمود في القدس

تواصل الحكومة الفلسطينية جهودها لدعم مدينة القدس والمقدسيين، مع الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة، ووضع خطط وبرامج تهدف إلى إعادة ربط المدينة بالكل الفلسطيني، ودعم المواطنين في مواجهة التحديات التي تواجهها المدينة، بما في ذلك الاستهداف المتواصل للمقدسات، والقيود الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولات عزل المدينة عن محيطها الطبيعي والجغرافي.

أبرز التدخلات

استناداً لخطتها الاستراتيجية وبرنامج عملها ونظامها المالي، واصلت وزارة شؤون القدس تقديم خدماتها لمواطني محافظة القدس، حيث تابعت العديد من التدخلات القانونية ذات الصلة، وحلت مجموعة من الملفات العالقة. إضافة إلى

- ✖ تقديم مساعدات مالية لأكثر من ألف عائلة مقدسية.
- ✖ انتزاع عدة قرارات من أمام المحاكم الإسرائيلية بتجميد وإلغاء قرارات الإخلاء لعائلات مقدسية من بيوتها.
- ✖ حماية عقارات تعود لعائلات مقدسية من خطر الاستيلاء عليها عبر تسديد الديون المتراكمة عليها.

ذلك، عملت الوزارة على تعزيز التواصل مع المجتمع المحلي من خلال الزيارات الميدانية التفقدية، وإقامة شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية ولجان الأحياء في مدينة القدس. وقامت الوزارة بتقديم الدعم المالي للمقدسيين الذين تعرضت منازلهم للهدم من قبل سلطات الاحتلال، حيث

تم صرف مساعدات مالية لأكثر من (300) عائلة مقدسية ضمن برنامج دعم البناء، وصرف مساعدات مالية لـ (700) عائلة مقدسية ضمن برنامجي تعزيز الصمود والمساعدات الإنسانية، كما تم تقديم دعم مالي لـ (50) مؤسسة مقدسية لتمكينها من الاستمرار والصمود في وجه التحديات التي يفرضها الاحتلال.

وعلى صعيد القضايا القانونية للمقدسيين، قامت وزارة شؤون القدس بمتابعة أكثر من (1,500) قضية قانونية لمواطنين مقدسيين أمام المحاكم الإسرائيلية، وتوكيل محامين لمتابعة (110) قضايا قانونية جديدة لمقدسيين أمام المحاكم الإسرائيلية، حيث انتزع الطاقم القانوني للوزارة عدة قرارات من أمام المحاكم الإسرائيلية بتجميد وإلغاء قرارات الإخلاء لعائلات مقدسية من بيوتها، وقرار آخر يقضي بتأجيل ملف التسوية لمدة ستة أشهر إضافية، بهدف استكمال الاستعداد والتصدي لعملية التسوية.

وفي ذات السياق، استكملت الوزارة الإجراءات المتعلقة بشراء عقار عائلة عسكر الواقع على أراضي بلدة بيت حنينا من مالكيه اليهود واستكمال وقف العقار وفقاً لإسلامياً، كما تم حماية عقار عائلة الشرباتي من خطر الاستيلاء وتسديد الديون المتراكمة عليه.

وعلى صعيد آخر، تم تفعيل لجنة القدس الوزارية وعقد اجتماعين لمناقشة القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالمدينة، بالإضافة إلى عقد عدة اجتماعات مع عدد من السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية العاملة في فلسطين، وذلك لإطلاعهم على تطورات الأوضاع الحاصلة في مدينة القدس وحشد التأييد الدولي، والعمل على تجنيد الدعم اللازم لتنفيذ عدد من المشاريع التنموية في القطاعات الحيوية كالتعليم والإسكان والصحة، حيث تم الاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على تطوير مرصد حضري يُعنى برصد المخططات الصادرة عن الاحتلال وإنشاء مخططات وطنية بديلة، وعقد ورشات عمل توعوية للمقدسيين.

وفي سياق تعزيز التعاون بين وزارة شؤون القدس والهيئات المحلية والتجمعات البدوية في ضواحي القدس، تم تنفيذ العديد من الزيارات الميدانية لهذه المناطق، والعمل على حل جزء من قضاياهم العالقة لدى بعض المؤسسات الرسمية، كما وتم تطوير كتيب "القدس صمود

وتتمية" والذي يتضمن أبرز التدخلات التنموية المطلوبة خلال الأعوام الثلاثة القادمة 2025-2027، كخطوة أولى في سبيل العمل على تجنيد الأموال اللازمة لتنفيذ هذه التدخلات والاحتياجات.

وقدمت وزارة التنمية الاجتماعية العديد من المساعدات النقدية والغذائية؛ منها (كسوة عيد ولحوم أضاحي) للأسر الفقيرة، وأدوات

✦ تقديم مساعدات مالية لـ (263) امرأة في القدس بإجمالي مبلغ (200 ألف) شيكل.
✦ توفير مخصص مالي لدفع ضريبة "الأرنونا" المفروضة على مدارس القدس.

مساندة للأشخاص ذوي الإعاقة بمبلغ إجمالي مليون شيكل، كما تم تقديم مساعدات مالية لـ (263) امرأة من النساء اللاتي مررن بظروف صعبة في القدس بإجمالي قدره حوالي (200) ألف شيكل بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. كما تم افتتاح مشروع نظام الطاقة الشمسية للملجأ

الأرثوذكسي العربي في بلدة العيزرية بدعم من صندوق الإستثمار الفلسطيني والاتحاد الأوروبي بقيمة (67) ألف يورو. وتم تنفيذ مشاريع بنى تحتية في القدس خلال عام 2024 بلغت قيمتها (5.9 مليون شيكل و 5.0 مليون دولار)، منها (2 مليون) دولار عبر وزارة الحكم المحلي، إضافةً إلى تخصيص سيارة ترحيل نفايات عدد (2) وباجر عجل ضمن آليات المشروع الياباني لمناطق شمال شرق القدس.

واستمرت وزارة الصحة في سياساتها الداعمة لمشافي القدس الشرقية على مختلف المستويات؛ بما يشمل شراء الخدمات الصحية، والدعم المادي من خلال عدة مشاريع منها؛ مشروع منظمة الصحة العالمية لدعم شبكة مشافي القدس، ومشاريع تنفذ من خلال جمعيات ومؤسسات دولية متعددة. وقامت وزارة التربية والتعليم العالي بالعمل على ضم مجموعة من مدارس القدس لبرنامج التوأمة الالكترونية مع مدارس الاتحاد الأوروبي، وتأمين توصيل طلبة القدس من أماكن سكنهم إلى المدارس من خلال عطاء استئجار الحافلات، والعمل على توفير مخصص مالي لدفع ضريبة "الأرنونا" المفروضة على مدارس القدس. وقامت وزارة الثقافة بجمع محتوى تاريخ مدينة القدس (أبواب مدينة القدس، أحيائها وأسواقها، المعالم الإسلامية والمسيحية فيها).

وقامت وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي بحصر مبالغ المساهمة بقيمة (شيك واحد) من فواتير المشتركين في خدمات الاتصالات لصالح دعم القدس، وخصم (شيك واحد) من مشترك الدفع المسبق، وتمت متابعة تحويل هذه المبالغ من قبل شركات الاتصالات إلى حساب أمانات القدس في وزارة المالية، حيث تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الصمود في القدس من خلال توفير الدعم المالي اللازم لمشاريع التنمية والبنية التحتية في المدينة.

وعلى جانب آخر، أولت سلطة جودة البيئة اهتماماً خاصاً بمحافظة القدس، حيث قدمت الخدمات الأساسية للمحافظة وأعطتها أولوية رغم التحديات والعقبات، حيث قامت بإصدار موافقات بيئية لمشروعين صناعيين، ولثلاثة أبراج بث خلوي. كما نفذت (19) جولة تفتيش ورقابة بيئية، وتابعت (9) شكاوى متعلقة بالبيئة، وضبطت (4) حالات تهريب بيئي. بالإضافة إلى ذلك، وثقت خمسة انتهاكات إسرائيلية للبيئة وسلطت الضوء عليها على المستويين المحلي والعالمي. إضافة إلى ذلك، قامت سلطة جودة البيئة بتنظيم سلسلة من الفعاليات البيئية في قرى وضواحي القدس، بهدف تعزيز صمود السكان ومساندتهم في مواصلة العمل بأراضيهم. وتضمنت هذه الأنشطة توزيع أدوات ومعدات بيئية، وتعزيز التعاون مع جمعيات المجتمع المحلي في ضواحي القدس لتطوير خطط استراتيجية وتنفيذ مشاريع بيئية متنوعة.

ووقعت وزارة الاقتصاد الوطني ثمانية مشاريع بتمويل من اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، بالتعاون مع مؤسسات غير حكومية عاملة في القدس ضمن قطاع السياحة. تأتي هذه المشاريع متقاطعة مع مجالات أخرى، مثل تمكين الشباب، التجارة الإلكترونية، ريادة الأعمال، الذكاء الاصطناعي، والصناعات الحرفية.

في السياق ذاته، أطلقت وزارة الزراعة مجموعة من المشاريع الزراعية بقيمة (3.3 مليون) شيكل بهدف تعزيز صمود المزارعين في

- ✳ توقيع (8) مشاريع ممولة من الكومسيك بقيمة (426) ألف دولار مع المؤسسات غير الحكومية في القدس.
- ✳ إطلاق رزمة مشاريع زراعية بقيمة (3.3 مليون) شيكل لتعزيز صمود المزارعين في محافظة القدس

محافظة القدس، جرى تنفيذ هذه المشاريع بالشراكة مع مؤسسات دولية ومحلية، وشملت مجالات مثل الحصاد المائي، حفر آبار لتجميع المياه، شق الطرق الزراعية، تأهيل الحظائر، وتوريد الأعلاف والحقائب البيطرية. أما وزارة السياحة والآثار، فقد عملت على إضافة مواقع جديدة في القدس إلى القائمة التمهيدية للتراث العالمي، من بينها قناة السبيل، وتضمنت جهودها تنفيذ أعمال الترميم الإنقاذي لموقع القناطر الأثرية في بلدة العيزرية.

وتمت الموافقة من قبل هيئة العمل التعاوني على تقديم (10) منح لجمعيات تعاونية في محافظة القدس بقيمة إجمالية تصل إلى (360) ألف دولار، بهدف دعم مشاريع تنمية متنوعة تشمل قطاعي الزراعة والإسكان. كما عقدت الهيئة اجتماعاً مع مؤسسة (Enable) لبحث خطوات تسجيل وتأسيس المزيد من الجمعيات التعاونية في المحافظة.

8.2 تعزيز الصمود في الأغوار والمناطق المهمشة والمناطق المسماة (ج)

من المحاور الرئيسية التي توليها الحكومة أهمية؛ تعزيز مقومات صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، مع تركيز خاص على المناطق الأكثر استهدافاً وتهميشاً، وفي مقدمتها الأغوار الفلسطينية، والمناطق المسماة "ج"، والعمل مع كافة الأطراف المعنية، من مؤسسات المجتمع المحلي والمدني، والاتحادات، والشركاء الدوليين من أجل دعم صمود المواطنين وتنشيتهم في أرضهم. كما تسعى إلى معالجة الأضرار الإنسانية والاقتصادية التي تواجه هذه المناطق، والحد من آثارها قدر الإمكان.

أبرز التدخلات

وفي إطار تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين في الأغوار والمناطق المهمشة والمناطق المسماة (ج)، واستكمالاً للعمل على

- ✳ إنجاز مشاريع بنية تحتية بقيمة إجمالية قدرها (13.3 مليون) دولار في عدة قطاعات.
- ✳ تنفيذ مشروع التنمية الريفية بدعم فرنسي بقيمة (6 مليون) شيكل.

تطوير البنية التحتية في هذه المناطق، نفذت وزارة الحكم المحلي مشاريع بنى تحتية بقيمة (13.3 مليون) دولار، شملت قطاعات: (الطرق، والمياه، والصرف الصحي، والكهرباء والطاقة الشمسية، والأبنية والمرافق العامة والحدائق، وترميم المنازل)، وتخصيص مشاريع بقيمة (10.2

مليون) شيكل من أمانات رسوم النقل لمحافظة القدس/أريحا/طوباس. إضافة إلى تنفيذ مشروع التنمية الريفية في الأغوار ومناطق "ج" بدعم فرنسي بقيمة (6 مليون) شيكل، وتضمن المشروع مجموعة من التدخلات التنموية؛ مثل تمويل المشاريع الصغيرة، وترميم البيوت، حيث تم تنفيذ هذه التدخلات من خلال منسقات النوع الاجتماعي في المديريات، مستهدفة (9) تجمعات في محافظة طوباس، و(4) تجمعات في أريحا، وتجمعين في نابلس، و(4) تجمعات في سلفيت، ومن أبرز المشاريع المنفذة: إنشاء قاعة متعددة الأغراض في عين شبل، وتطوير طرق داخلية في مجدل بني فاضل ودوما وبردلة، وإنشاء غرف صفية في عين البيضاء، وتوفير سيارة نضح لقرية المالح.

وفي إطار الدعم المالي المقدم من صندوق تطوير وإقراض البلديات لتعزيز الصمود في الأغوار والمناطق المهمشة والمناطق المسماة

- ✳ تنفيذ مشاريع بنية تحتية وخدمات أساسية من صندوق تطوير وإقراض البلديات، بقيمة (4.89 مليون) يورو.

(ج)، تم إنجاز مشاريع بنية تحتية وخدمات أساسية ضمن الحزمة الخامسة بقيمة إجمالية بلغت (4.89 مليون) يورو، وشملت (16

مشروعاً موزعة على (15) تجمعاً سكانياً، وتم متابعة تنفيذ مشاريع الحزمة السادسة بقيمة (1.57 مليون) يورو والتي تشمل (4) مشاريع

تستهدف (4) تجمعات، والمشاريع الممولة من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والتي تستهدف (7) تجمعات بقيمة (2.9 مليون دولار). هذا بالإضافة إلى اعتماد (14) مشروعاً في (14) تجمع سكاني بقيمة (7.6 مليون) يورو (المشاريع قيد التصميم الهندسي) وتشمل (بناء المدارس، والطرق، وشبكات توزيع المياه وخزانات المياه، وشبكات الصرف الصحي، وشبكات الكهرباء) في عدة محافظات. إضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على تخصيص مبلغ (1,717,662) يورو لصالح مشاريع الصرف الصحي ومشاريع استكمالية في سالم وعزموط ودير الحطب في محافظة نابلس، بالإضافة إلى تخصيص (220,000) شيكل لتمويل مشروع بناء سور المقبرة التاريخية للطائفة السامرية بتنفيذ من بلدية نابلس.

ولحماية المباني من الهدم والحد من التوسع الاستيطاني، منحت وزارة الحكم المحلي تسهيلات لعدة أبنية في المناطق المصنفة (ج)، بالإضافة إلى تشكيل لجنة تنظيمية لمنطقة الجفتك، وتعزيز إصدار تراخيص البناء للمباني غير المرخصة. وفي سبيل دعم هذه التجمعات لمواجهة سياسات الاحتلال والاستيطان والاستيلاء على الأراضي؛ تم استحداث مجلس قروي أم قصة-الخليل، ومجلس قروي المالحه-بيت لحم، كما أقر مجلس التنظيم الأعلى إعلان الحدود التنظيمية لبلدة المالحه في محافظة بيت لحم، وتمت دراسة المشروع الهيكلي التفصيلي في أراضي كفر قدوم وبيت ليد في محافظتي قلقيلية وطولكرم، بالإضافة إلى المصادقة على المخطط الإقليمي لمحافظة قلقيلية الذي يضم (27) هيئة محلية.

وقامت وزارة الأشغال العامة والإسكان بتنفيذ أعمال توسعة وشق الطرق لدعم الصمود في مختلف مناطق الأغوار والمناطق المهمشة والمسماة (ج)، وذلك باستخدام المعدات المتوفرة لديها بالتنسيق مع البلديات والمجالس المحلية. على هذا الصعيد تم إنجاز سبعة

✖ توسعة وشق طرق من خلال وزارة الأشغال، بطول وصل إلى (12.6) كم.

✖ فحص الجرارات الزراعية مباشرة في مواقعها داخل المناطق المهدة، مع منح تراخيص سارية لمدة عامين.

مشاريع توسعة وشق طرق بإجمالي طول بلغ (12.6) كم، مع استمرار العمل على مشاريع التوسعة الأخرى في جميع المناطق. وقامت بتجهيز جداول الكميات لاصلاح منازل الحالات الإنسانية في المناطق المهمشة تمهيداً لتنفيذها عند توفر المخصص المالي.

ولدعم صمود المزارعين في المناطق المهدة، أطلقت وزارة النقل والمواصلات مبادرة تتضمن إجراء فحوصات للجرارات الزراعية في مواقعها ومنح تراخيص سارية لمدة عامين، بالإضافة إلى إصدار رخص قيادة لمالكيها في تلك المناطق. حتى الآن، تم إصدار حوالي 300 رخصة قيادة جرارات زراعية لسكان المناطق المهمشة، إلى جانب ترخيص نحو 150 جراراً زراعياً في مناطق مثل أريحا، الزبيدات، فروش بيت دجن، عين الشبلي، وعرب المليحات.

كما شملت الجهود توفير خدمات النقل العام بالحافلات العمومية لتلبية احتياجات التجمعات والمناطق المهمشة الواقعة خلف جدار الفصل العنصري والمجاورة له.

ونظمت سلطة جودة البيئة، بالتعاون مع هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، مسارات بيئية في مواقع التراث الثقافي المهدة بالضم من قبل الاحتلال، وتم تنفيذ المسارات في مختلف المحافظات بالتنسيق مع البلديات وعدد من ممثلي الجهات الرسمية في كل محافظة. كما شملت الجهود تنفيذ جولات ميدانية للحد من تهريب النفايات والمخلفات الإسرائيلية في منطقة العوجا، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية وبلدية العوجا.

وقامت وزارة الزراعة بإنجاز مجموعة من المشاريع التنموية، شملت استصلاح وتأهيل (687) دونماً من الأراضي، وتسبيح وحماية

(1,322) دونماً، وفتح طرق زراعية بطول (251) كيلومتراً. كما تم حفر وإنشاء آبار لتجميع مياه الأمطار بسعة تخزينية بلغت (8,340) متراً مكعباً، إلى جانب إقامة ثلاثة خزانات معدنية بسعة (500) متر مكعب لكل خزان، إضافةً إلى تركيب خطوط نقل مياه بطول (19.6) كيلومتراً

✳ استصلاح (687) دونماً من الأراضي، وتسبيح وحماية (1,322) دونماً.

✳ شق طرق زراعية بطول (251) كم.

✳ تركيب خطوط نقل مياه بطول (19.6) كم.

في الأغوار والمناطق المهمشة والمناطق المسماة (ج). وضمن الجهود المبذولة لدعم القطاع الزراعي، تم توزيع (244) ألف شتلة من المحاصيل الاستراتيجية و(38) ألف شتلة من المحاصيل ذات القيمة العالية.

وأطلقت وزارة العمل برنامج القروض الميسرة لدعم تمويل المشاريع متناهية الصغر المخصصة للسيدات في المناطق المهمشة، مع إعفاء كامل من الفوائد، وقد استقادت (107) سيدات من هذا البرنامج بحصولهن على قروض تصل قيمتها إلى (10) آلاف دولار لكل قرض. بالإضافة إلى ذلك، نفذت الوزارة برنامجاً مشابهاً موجهاً لذوي الإعاقة، حيث تمكن (115) فرداً من ذوي الإعاقة من الحصول على قروض بنفس الحد الأقصى. وعلى صعيد آخر، وافقت هيئة العمل التعاوني على تقديم منحيتين لجمعيتين تعاونيتين في الأغوار الشمالية والوسطى بهدف تعزيز القطاع الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية في تلك المناطق.

وعملت وزارة السياحة والآثار على تقييم وإضافة مواقع جديدة في منطقة الأغوار إلى القائمة التمهيدية للتراث العالمي، كما قامت بإعداد

المسودة النهائية للخطة الإدارية الخاصة بحماية موقع التراث العالمي أريحا القديمة/ تل السلطان. إلى جانب ذلك، تم تنفيذ مشاريع سياحية زراعية في وادي المخروم بهدف تعزيز السياحة الزراعية في المنطقة، وذلك ضمن إطار مشروع تعزيز صمود المزارعين الممول من مؤسسة كاريتاس الدولية.

✳ استقادة (107) سيدات من برنامج القروض الميسرة، حيث حصلت كل منهن على قرض تصل قيمته إلى (10,000) دولار، مع منح إعفاء كامل من الفوائد.

وقامت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بإنجاز (444) معاملة دعم صمود متنوعة في الريف الفلسطيني، موزعة على مختلف محافظات الضفة الغربية، بما في ذلك المناطق المسماة (ج) التي يسيطر عليها الاحتلال وتعرض هذه المناطق بشكل كبير لتهديدات المصادرة والهدم والترحيل والاعتداءات.

وقدمت الهيئة مساعدات مباشرة (عينية ونقدية) لدعم صمود المواطنين، حيث استفاد من هذه المساعدات (282) مواطناً في مختلف

مناطق الضفة الغربية المحتلة. كما قدمت الدعم لمجالس قروية ومحلية، حيث تم تنفيذ مشاريع وخدمات عامة استقادت منها (19) هيئة محلية ومؤسسة، وشملت المساعدات توفير مستلزمات السكن والمعيشة مثل الخيام والبركسات والحظائر، بالإضافة إلى المساهمة

✳ قدمت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان مساعدات مباشرة (عينية ونقدية) لدعم صمود المواطنين.

✳ ساهمت الهيئة في تكاليف العلاج التكميلية لجرحى ومصابي المقاومة الشعبية.

في تأهيل وإعادة بناء العديد منها. كما تم تعويض مئات المواطنين عن الخسائر الناجمة عن هدم منازلهم ومنشآتهم ال زراعية وتخریب ممتلكاتهم ومركباتهم، وذلك للمساهمة في جبر الأضرار ومساعدتهم على إعادة البناء أو الترميم.

إضافة إلى ذلك، قدمت الهيئة دعماً خاصاً لجرحى ومصابي المقاومة الشعبية، من خلال المساهمة في تكاليف علاجاتهم التكميلية، خاصة في حالات الإصابات الصعبة، ومساعدتهم في تغطية تكاليف المعيشة خلال فترة الإصابة. كما ساهمت في دفع غرامات الآليات

والمعدات المحتجزة من قبل الاحتلال في الأراضي والمناطق المهددة، حيث بلغ عدد معاملات الدعم في هذا الإطار (50) حالة متنوعة. كذلك، قدمت الهيئة المساعدة في دفع غرامات وكفالات أسرى المقاومة الشعبية، حيث تم مساعدة (42) حالة بمبالغ متفاوتة. كما ساهمت الهيئة في حراثة وزراعة العديد من الأراضي، خاصة تلك التي يُمنع أصحابها من الوصول إليها بسبب أوامر عسكرية جائرة أو بسبب إرهاب ميليشيات المستوطنين المسلحة.

وعملت وزارة الصحة على توفير تأمينات صحية حكومية للأسر المقيمة في القرى والتجمعات الواقعة على طول السفوح الشرقية، الممتدة من محافظة الخليل جنوباً حتى مناطق الأغوار الشمالية، حيث تم تقديم 2781 تأميناً صحياً حتى الآن.

وفي سياق آخر، استلمت وزارة الصحة عيادات متنقلة من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبنك دم متنقل بتمويل من

✦ دعم المناطق المهمشة ومناطق (ج) بعيادات متنقلة، وبنك دم، ومراكز طوارئ، وعيادات تساهم في دعم الخدمات الصحية في تلك المناطق.

البنك الدولي، وتم تشغيل مركز طوارئ للريف الغربي في بتير، ومبنى عيادة مراح معلا الجديد في بيت لحم، بالإضافة إلى توقيع عدة مشاريع واتفاقيات تساهم في دعم الخدمات الصحية في المناطق المهمشة

والأغوار مع منظمة أطباء العالم، وجمعية إغاثة أطفال فلسطين، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من منظمات الأمم المتحدة.

تولت الحكومة التاسعة عشر مسؤولياتها وسط ظروف استثنائية، أبرزها حرب إبادة جماعية مستمرة شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة. هذه الحرب خلفت خسائر بشرية جسيمة، وأدت إلى إعادة احتلال القطاع بشكل كامل، إلى جانب إغلاق جميع منافذه التي تربطه بالعالم الخارجي، وتدمير معظم بنيته التحتية، وتسببت في نزوح نحو مليوني شخص من سكان القطاع، تاركة إياهم بلا أي من مقومات الحياة الأساسية.

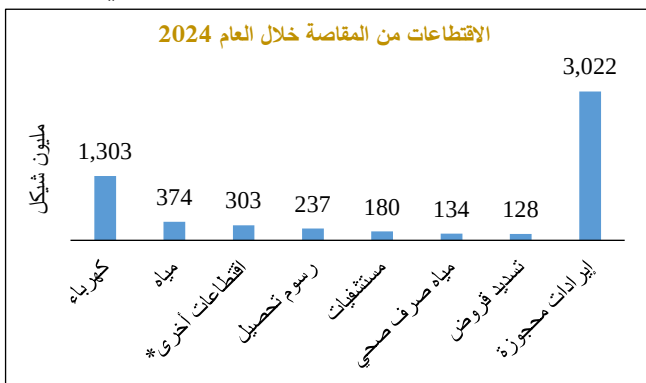
لم تقتصر ممارسات الاحتلال على قطاع غزة فحسب، بل امتدت لتشمل عدواناً همجياً طال مختلف مناطق الضفة الغربية، إلى جانب فرض حصار مالي خانق على السلطة الوطنية الفلسطينية، كما واستمرت بقرصنة أموال المقاصة واحتجازها منذ تشرين الثاني 2023 وحتى حزيران 2024، بالإضافة إلى تزايد الاقتطاعات التي زادت من تقادم الأعباء المالية المتراكمة. كل هذه الظروف وضعت الحكومة أمام تحديات كبيرة وصعوبات هائلة للحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات الأساسية وتحسينها. ومن أبرز التحديات التي ما زالت ماثلة أمام عمل الحكومة:

9.1 التحديات المالية

✳ **تعمق الأزمة المالية.** أدت العقوبات المالية المتتالية التي تفرضها دولة الاحتلال على الحكومة الفلسطينية إلى تقادم الأزمة المالية بشكل كبير، وما زال القرار الذي اتخذته حكومة الاحتلال منذ السابع من تشرين أول 2023 باقتطاع حوالي (275) مليون شيكل من أموال المقاصة قائماً، هذا بالإضافة إلى سلسلة الاقتطاعات الأخرى المستمرة منذ عدة سنوات، ومنذ شهر تشرين ثاني 2023 ولغاية أيلول 2024 لم تتسلم الحكومة الفلسطينية أموال المقاصة كاملة من دولة الاحتلال، والتي تعد المصدر الأكبر للإيرادات المالية.

هذه الأزمة المالية المتفاقمة أضعفت قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها المختلفة، وانعكست آثارها بوضوح على قطاع الموظفين العموميين، وزادت من المديونية المستحقة على القطاع الخاص، وأثرت بشكل سلبي على مجمل النشاط الاقتصادي حيث تراجعت القوة الشرائية للسكان، وفُقدت مئات الآلاف من فرص العمل، وانخفضت الإيرادات الحكومية إلى درجة غير مسبوقة. كل ذلك أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر وزيادة الفئات الاجتماعية الهشة التي تعاني من ظروف معيشية صعبة.

لقد تجاوزت الاقتطاعات الإسرائيلية المتراكمة من أموال المقاصة منذ العام 2019 حتى نهاية تشرين ثاني 2024



مبلغ (7.5) مليار شيكل. وابتداءً من شباط 2019، شرعت سلطات الاحتلال في اقتطاع حوالي (53) مليون شيكل شهرياً من عائدات المقاصة، بما يعادل ما تصرفه الحكومة الفلسطينية من مستحقات لعائلات الشهداء والجرحى والأسرى. وفي تشرين أول 2023، أضاف الاحتلال اقتطاعاً جديداً بقيمة تقارب (275) مليون

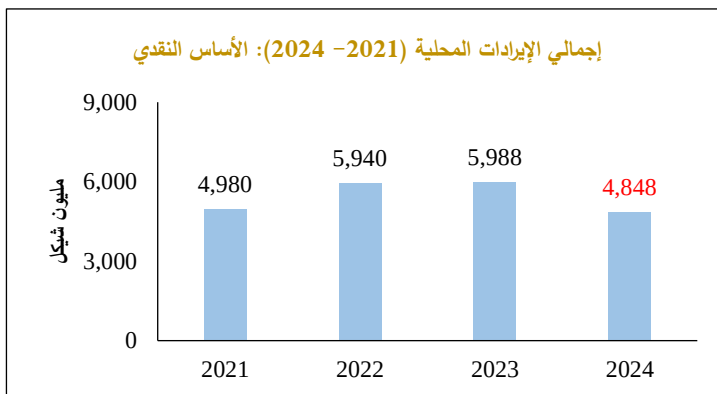
شيكل؛ تمثل مخصصات تحولها الحكومة الفلسطينية شهرياً لقطاع غزة، وفي حزيران 2024، أُقرّ تشريع يتيح اقتطاعات إضافية بزعم تعويض عائلات الأفراد الذين قُتلوا أو أصيبوا فيما سمّته "هجمات" نفذها فلسطينيون.

أدت هذه الاقتطاعات إلى تفاقم الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية، ما دفعها إلى الاستمرار في اتباع سياسة دفع نسب جزئية من الرواتب. أما بالنسبة لإيرادات المقاصة الإجمالية، فقد بلغت في العام 2024 حوالي (10.11) مليار شيكل، تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية منها (4.4) مليار شيكل فقط، بعد اقتطاع دولة الاحتلال نحو (1.99) مليار شيكل بدل ديون الكهرباء، والمياه، ومياه الصرف الصحي، والمستشفيات. شملت الاقتطاعات أيضاً بدل رسوم التحصيل التي تصل نسبتها إلى (3%)، بما يعادل (237) مليون شيكل، في حين بلغت إيرادات المقاصة المحجوزة حوالي (3) مليار شيكل.

تجدر الإشارة إلى أن إجمالي الأموال الفلسطينية المحتجزة نتيجة مخصصات والتزامات الحكومة لقطاع غزة تجاوز (3.6) مليار شيكل حتى عام 2024، منها حوالي (1.5) مليار شيكل (ما يعادل 420 مليون دولار) محتجزة في النرويج، وحوالي (2.1) مليار شيكل محتجزة لدى إسرائيل.¹⁰

✧ تراجع حاد في الإيرادات الحكومية. وفقاً للبيانات المنشورة من وزارة المالية، شهدت صافي إيرادات الحكومة انخفاضاً بنسبة (27%) خلال العام 2024 مقارنة بالعام 2023. فقد انخفضت الإيرادات الحكومية بمقدار (4.33) مليار شيكل لتسجل (11.65) مليار شيكل مقارنة بـ (15.98) مليار شيكل في العام 2023.

يُعزى هذا الانخفاض في الإيرادات إلى استمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والضفة الغربية، إضافة إلى استمرارية



الخصم من أموال المقاصة، وتراجع الدعم العربي والدولي لخزينة السلطة. كما أن انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين أثر بشكل ملحوظ على حجم الضرائب التي تم جمعها محلياً، حيث بلغ إجمالي الإيرادات المحلية حتى نهاية العام 2024 حوالي (4.85) مليار شيكل، مقارنة بـ (5.99) مليار شيكل في العام 2023. تجدر الإشارة أن الإيرادات

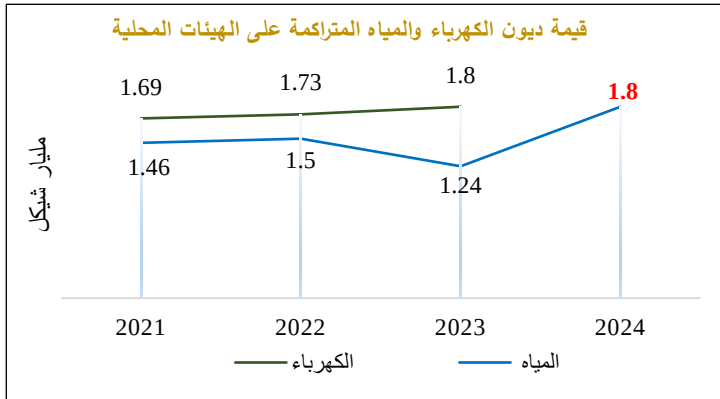
الضريبية ورسوم المعاملات الحكومية وأموال المقاصة تشكل حوالي (82.4%) من إجمالي الموازنة الفلسطينية، بينما تعتمد النسبة المتبقية على المنح الخارجية والقروض. يُبرز هذا التراجع الحاد التحديات المالية والاقتصادية المتصاعدة التي تواجه الحكومة الفلسطينية، مما يزيد من تعقيد الأوضاع المالية المستمرة.

✧ تعرضت العديد من المشاريع التطويرية للتعرثر نتيجة للأزمة المالية المتفاقمة، التي أضعفت قدرة الحكومة على تنفيذ خططها بشكل فعال، مما أثر سلباً على تحقيق الأولويات والأهداف المحددة من قبل الدوائر الحكومية، وأدى ذلك إلى

¹⁰ أموال المقاصة: هي مجموعة الضرائب والجمارك والمكوس المفروضة على السلع المستوردة إلى الجانب الفلسطيني، سواء من تل أبيب أو من خلال المعابر الحدودية الإسرائيلية (البرية والبحرية والجوية).

زيادة مطردة في الاحتياجات المستقبلية وتراكمها، مما جعل عملية تنفيذها أكثر تعقيداً وصعوبة. يُعزى ذلك إلى انخفاض المنح والمساعدات الدولية، إلى جانب تراجع الدعم والتمويل الخارجي للموازنة، والهبوط في الإيرادات المحلية، مما أدى إلى تقليص الموازنة التطويرية وتحويلها إلى موازنة طوارئ. كما أن تأخر صرف المستحقات المالية للمقاولين بسبب الأزمة المالية تسبب في عزوفهم عن المشاركة في العطاءات الحكومية، الأمر الذي تطلب إعادة طرح عدد من هذه العطاءات عدة مرات.

❖ ضعف تطبيق السياسات المالية الخاصة بالتقاص بين الهيئات المحلية وخزينة الدولة، الأمر الذي أدى إلى تراكم ديون



الكهرباء والمياه على الهيئات المحلية وشركات التوزيع، حيث ارتفعت ديون المياه المتراكمة على الهيئات المحلية لتصل إلى 1.8 مليار شيكل خلال عام 2024؛ نتيجة التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها، واجهت الهيئات المحلية صعوبات متزايدة في الوفاء بالتزاماتها، خصوصاً في ظل الأزمة المالية طويلة الأمد، مما أثر على قدرتها

على تقديم الخدمات الأساسية. لقد تفاقمَت هذه التحديات بشكل ملحوظ بعد العدوان الإسرائيلي في السابع من تشرين أول 2023، حيث فقد العديد من المواطنين وظائفهم ومصادر دخلهم، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في إيرادات الهيئات المحلية، وهذا بدوره سيطيل فترة التعافي الكامل. إضافة إلى استمرار ظاهرة الاعتداءات غير القانونية على الشبكات، وما تنتج عنها من استمرار ظاهرة صافي الإقراض، المتمثلة في استمرار الاقتطاعات الإسرائيلية من فاتورة المقاصة المستحقة للخزينة العامة.

❖ الحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات الأساسية والعمل على تطويرها يعد تحدياً كبيراً أمام الحكومة، خاصة في ظل تعقيدات المشهدين المالي والسياسي. هذه التعقيدات تفرض عبئاً مستمراً لضمان تقديم الخدمات بالمستوى والجودة المطلوبة، فعلى سبيل المثال:

- لا يزال القطاع الصحي يواجه تحديات كبيرة وخطورة متزايدة، نتيجة لنقص الأدوية والمستلزمات الطبية، بالإضافة إلى عجز الموردين عن مواصلة التوريد بسبب تراكم ديونهم على الحكومة. يُضاف إلى ذلك التأخير المستمر في تنفيذ المشاريع التطويرية والنقص في الكوادر البشرية نتيجة تقليص فرص التعيين.
- تراجع قدرة الهيئات المحلية على تقديم خدماتها. إن انخفاض الإيرادات المحلية من جانب، وعجز وزارة المالية عن الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه الهيئات نتيجة الأزمة المالية من جانب آخر، دفع العديد من الهيئات إلى اللجوء لاستغلال إيرادات الكهرباء والمياه لتغطية التزاماتها المالية، بما في ذلك دفع رواتب الموظفين.

■ إن معالجة آثار اجتياحات جيش الاحتلال المتكررة لمناطق الضفة الغربية لا سيما في مخيمات اللاجئين، والتي ينتج عنها دماراً لمختلف مكونات البنية التحتية، وانقطاع الخدمات الأساسية عن المواطنين كالمياه والكهرباء والصرف الصحي، أدى إلى مضاعفة التكاليف المالية المطلوبة لإعادة الإعمار بشكل كبير، وأثر على الأولويات التنموية. لقد انعكس هذا الوضع بشكل سلبي على جودة الخدمات الأساسية المقدمة من قبل الهيئات المحلية، وأثر ذلك على مناحٍ عدة منها؛ تدهور أعمال صيانة وتطوير البنية التحتية، وضعف إنارة الطرق الرئيسية ليلاً، وتراجع كفاءة عمليات جمع ونقل النفايات؛ مما ينذر بتبعات خطيرة قد تصل إلى حدوث كوارث صحية وبيئية تؤثر على المناطق السكنية.

9.2 التحديات الاقتصادية والاجتماعية

✧ **تباطؤ الاقتصاد الفلسطيني؛** أدى استمرار العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وما رافقه من فرض سياسات مشددة في الضفة الغربية خلال العام 2024 والتي تمثلت بمنع العمال الفلسطينيين من التوجه إلى أماكن عملهم، ووقف تحويل أموال المقاصة، وتقييد حرية حركة الأفراد والحركة التجارية إلى تراجع معظم مؤشرات الأداء الاقتصادي الفلسطيني. حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي في غزة بنسبة 81% في العام 2024، وبنسبة 20% في الضفة الغربية خلال الفترة نفسها. كذلك رافق عدوان الاحتلال قرصنة لأموال المقاصة، وانخفاض الإيرادات الحكومية إلى درجة غير مسبوقة، وتراجع القوة الشرائية، وفقدان مئات الآلاف من فرص العمل، وعدم دفع الرواتب، مما ساهم في زيادة الفئات الاجتماعية الضعيفة من الأسر الفقيرة والنساء والأطفال، ويعيش جميع المقيمين في قطاع غزة في فقرٍ مدقع، ويواجهون نقصاً حاداً في الأمن الغذائي، كما أن مستويات الفقر أخذت في الارتفاع أيضاً في الضفة الغربية. إن التباطؤ الملحوظ في الاقتصاد الفلسطيني وتقييد قدرات المالية العامة، يؤثر في فعالية برامج الحماية الاجتماعية، مما يزيد من حالة الفقر في الأراضي الفلسطينية.

✧ **ارتفاع معدلات البطالة.** شهد عام 2024 ارتفاعاً غير مسبوق في معدلات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتداعياتها على الضفة الغربية، بالإضافة إلى تسريح عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين في دولة الاحتلال والمستوطنات. حيث انخفض عدد العمال من 178 ألف عامل بنهاية الربع الثالث من عام 2023 إلى 30 ألف عامل فقط بنهاية الربع الثالث من عام 2024. كما فقد مئات الآلاف من العمال فرص عملهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكنتيجة لذلك، ارتفع معدل البطالة في فلسطين بشكل عام إلى 51% خلال عام 2024، مع تسجيل 35% في الضفة الغربية و80% في قطاع غزة.

✧ **شهدت أعداد العمال الفلسطينيين العاملين في الداخل المحتل انخفاضاً حاداً،** علماً أن هؤلاء العمال كانوا يساهمون بضخ ما يقارب (1.2) مليار شيكل شهرياً في السوق المحلي. ولم تتمكن القطاعات الاقتصادية، وخاصة الزراعية والصناعية، من استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من العمال، خاصة مع تراجع مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

✧ **استمرار العجز في الميزان التجاري في فلسطين.** ما زال الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً معتمداً على العالم الخارجي في تأمين احتياجاته السلعية والخدمية، وبقيت الفجوة بين الصادرات السلعية والخدمية والواردات السلعية والخدمية كبيرة، حيث شكلت الصادرات ما نسبته 36% من الواردات حتى نهاية الربع الثالث من العام 2024.

✧ **استمرار ارتفاع حجم التجارة الخارجية السلعية بين فلسطين وإسرائيل،** مما يعكس علاقة اقتصادية غير متكافئة. حيث لا تزال الغالبية العظمى من الصادرات الفلسطينية موجهة نحو السوق الإسرائيلي، كما أن معظم الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل. فقد شكلت نسبة الصادرات السلعية الفلسطينية المرصودة حوالي 87.4% إلى إسرائيل حتى نهاية شهر تشرين الأول من العام 2024، بينما شكلت الواردات السلعية الفلسطينية المرصودة من إسرائيل 59% لنفس الفترة.

✧ **شهدت نسبة الاستيراد من السوق الإسرائيلي لمدخلات الإنتاج والمنتجات الزراعية والغذائية زيادة ملحوظة،** حيث ارتفعت نسبة استيراد مدخلات الإنتاج الزراعي من 75.3% في عام 2023 إلى 77.2% في عام 2024. كما ظلت نسبة الاستيراد من السوق الإسرائيلي للمنتجات الزراعية والغذائية مرتفعة، حيث وصلت إلى 60.2% خلال العام 2024.

✧ **ارتفاع معدل التضخم.** شهد معدل التضخم ارتفاعاً حاداً ليصل إلى 55% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2024، مقارنة بـ 4.5% في الفترة نفسها من العام السابق في الأراضي الفلسطينية، ويعزى هذا الارتفاع إلى توقف عجلة الإنتاج في قطاع غزة وتباطؤها في الضفة الغربية. وعلى مستوى المناطق، سجل قطاع غزة معدل تضخم بلغ 258%، بينما بلغ في الضفة الغربية 2.7% خلال الفترة نفسها، وقد أدى هذا الارتفاع الكبير في التضخم إلى تراجع القوة الشرائية، مما زاد من أعباء الأسر الفلسطينية وأصبحت غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، خاصة في ظل الارتفاع غير المسبوق في مستويات الأسعار.

✧ **تراجع عدد الطلاب المستفيدين من القروض التعليمية،** وحرمانهم من الاستفادة من صندوق إقراض الطلبة التابع لوزارة التعليم العالي، وذلك بسبب عدم قيام وزارة المالية الفلسطينية بتحويل الأموال المحصلة لصالح الصندوق، مما أدى إلى تقليص فرص توسيع قاعدة الإقراض.

✧ **تراكم الفاقد التعليمي،** بفعل تعطل الدراسة نتيجة الحرب على غزة، والدوام الجزئي بسبب والأوضاع الأمنية في مناطق الضفة الغربية من اجتياحات وإغلاقات متكررة.

✧ **يواجه التعليم العام في فلسطين العديد من التحديات،** من أبرزها الاعتماد الكبير على الكتاب المدرسي والتركيز على أساليب الحفظ والتلقين، مع غياب الاستخدام الفعال للتكنولوجيا في العملية التعليمية. أما التعليم المهني والتقني، فيعاني من ضعف الإقبال، بالإضافة إلى الفجوة بين المهارات التي يكتسبها الطلبة واحتياجات سوق العمل.

✧ **تعرض الرواية الفلسطينية لمحاولات تشويه متعددة من قبل الاحتلال،** حيث يتم تزوير العديد من الحقائق التاريخية المتعلقة بفلسطين، إضافة إلى سرقة الفلكلور الفلسطيني والتراث والآثار. وهذا يشير إلى أن هناك معركة مستمرة حول الرواية الفلسطينية.

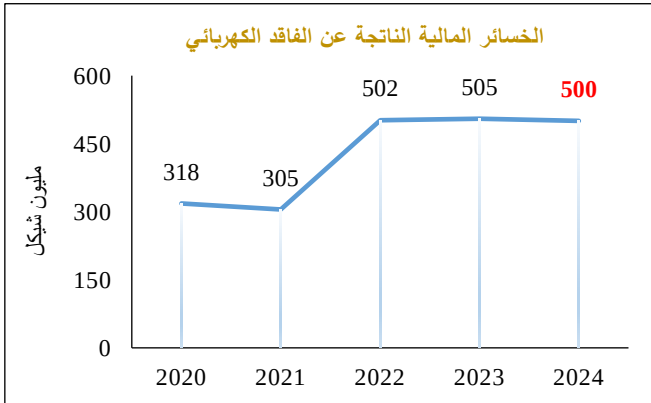
✖ **يعد نقص عدد القضاة والموظفين الإداريين من التحديات الرئيسية التي تواجه السلطة القضائية.** إذ بلغ إجمالي عدد القضاة (247) قاضياً بمختلف درجات التقاضي، منهم (13) قاضياً يشغلون مناصب إدارية في إدارات مجلس القضاء. وبمقارنة هذا العدد مع عدد السكان، يُظهر المعيار الإقليمي أن لكل (100) ألف نسمة يتعين وجود (13) قاضياً نظامياً. وعند تطبيق هذا المعيار على القضاء الفلسطيني، يتبين أن عدد القضاة لكل (100) ألف نسمة هو (7) قضاة فقط في المحاكم، أي ما يعادل نصف العدد المطلوب لتغطية الحاجة الفعلية. مما يظهر جلياً الحاجة الملحة لمجلس القضاء لمضاعفة عدد القضاة للوصول إلى نظام عدالة قادر على توفير محاكمة عادلة وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية، وذلك عن طريق زيادة نسبة القضايا المفصلة مقارنة بالواردة وتقليل عدد القضايا المدورة، والوصول إلى العدالة الناجزة في وقت زمني معقول.

✖ **عدم وجود مركز وطني فلسطيني للطب الشرعي،** الأمر الذي يتسبب في عدم إنجاز المهام بكفاءة وفعالية، وإهدار للوقت والجهد من خلال تنقلات الأطباء وطواقم التشريح من وإلى أماكن لا تتبع لوزارة العدل، إضافة نقص الكوادر البشرية العاملين في الإدارة العامة للطب العدلي وخاصة الأطباء.

✖ **توفير الأمن والأمان للمواطنين.** على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الأجهزة الأمنية المختصة، لا تزال بعض الظواهر السلبية قائمة، وتحديدًا في القضايا التالية:

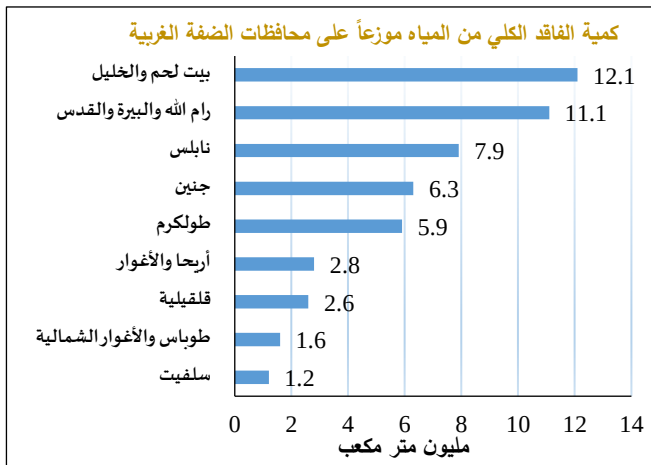
1. **انتشار ظاهرة إنتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيه:** تُعد هذه الظاهرة من أكثر القضايا تعقيداً وخطورة على الفرد والمجتمع، حيث تم تسجيل (2,071) جريمة مرتبطة بالمخدرات خلال عام 2024.
2. **ظاهرة المركبات غير القانونية:** بالرغم من الجهود المبذولة للحد من هذه الظاهرة، إلا أن النتائج المرجوة لم تتحقق بالكامل، مما أدى إلى استمرار المخاطر الناتجة عنها.
3. **انتشار الجرائم والفلتان الأمني:** لا تزال مظاهر الفوضى الأمنية، وخاصة إطلاق النار، تشكل تحدياً كبيراً للأمن العام، حيث بلغ عدد جرائم القتل (50) جريمة، نتج عنها (53) قتل.

✧ ارتفاع معدلات الفاقد في شبكات التوزيع الكهربائي والمائي ما زالت تمثل تحدياً كبيراً. خلال عدة سنوات، لم تتمكن



الجهات المعنية بقطاع الكهرباء من خفض نسبة الفاقد الكهربائي، التي بقيت ثابتة منذ 3 سنوات عند 19%. هذا الأمر ساهم في زيادة التكاليف الإجمالية لتوفير خدمة الكهرباء، حيث بلغت الخسائر المالية الناتجة عن هذا الفاقد إلى نحو (500) مليون شيكل خلال عام 2024 وحده. تعود أسباب هذه المشكلة بشكل رئيسي إلى ضعف قدرة بعض الهيئات المحلية المسؤولة عن توزيع الكهرباء على إدارة مشاريع التوزيع بكفاءة، بالإضافة إلى غياب أنظمة مستدامة لصيانة وتطوير شبكات الكهرباء، فضلاً عن ارتفاع الفاقد غير الفني بسبب عمليات السرقة المستمرة.

كذلك لم لم يطرأ أي تحسن ملحوظ على نسبة الفاقد من المياه في الضفة الغربية، حيث استمرت النسبة على مدى



عدة سنوات تتجاوز (35%). في عام 2024، بلغ حجم الفاقد من المياه في الضفة الغربية حوالي (50) مليون متر مكعب، وتعتبر هذه الكمية كبيرة جداً، مما يؤدي إلى تكبد خسائر مالية مرتفعة تبلغ حوالي (250) مليون شيكل، أي ما يعادل نحو (57%) من إجمالي كمية المياه التي يتم شراؤها سنوياً من دولة الاحتلال لصالح الضفة الغربية. يعود السبب الرئيسي في ارتفاع نسبة الفاقد إلى غياب أنظمة فعّالة لصيانة وتطوير شبكات المياه، إلى جانب الخسائر الناتجة عن عمليات السرقة والوصلات غير القانونية المرتبطة بالشبكة.

✧ نصيب الفرد من مياه الشرب في فلسطين لا يزال منخفضاً، حيث يقل استهلاك الفرد الفلسطيني عن الحد الأدنى الموصى به عالمياً وفق معايير منظمة الصحة العالمية، والذي يقدر بـ 100 لتر يومياً. في عام 2024، بلغ متوسط استهلاك الفرد في الضفة الغربية حوالي 88 لتراً يومياً، مع تفاوت واضح بين المحافظات، فعلى سبيل المثال، يقتصر نصيب الفرد في محافظتي بيت لحم والخليل على 61 لتراً يومياً.

كما أسهم غياب العدالة في توزيع الموارد المتاحة في تعميق هذه الفجوة، إذ هناك تجمعات سكانية لا يتجاوز استهلاك الفرد فيها 30 لتراً يومياً، بينما يرتفع هذا المعدل إلى أكثر من 100 لتر في تجمعات أخرى.

- ✖ **التحديات على مصادر المياه والحفر العشوائي للآبار، إلى جانب غياب تطبيق فعال للإجراءات التنفيذية التي تنظم ملكية وإدارة الموارد المائية، بالإضافة إلى افتقار الآليات الواضحة لتنفيذ القوانين وتعزيز الالتزام بالأنظمة من خلال التعاون مع مختلف المؤسسات، والبطء الملحوظ في إجراءات المحاكم بشأن القضايا المخالفة.**
- ✖ **تعاني بعض المحافظات من ضعف في البنية التحتية لنظام تزويد المياه، إضافة إلى محدودية التكامل بين المصادر المختلفة وأنظمة التزويد. كما تواجه تحديات في الطاقة التخزينية الإقليمية بسبب قلة عدد الخزانات المتوفرة، بالإضافة إلى ضعف الشمولية في الخطوط الناقلة بين المراكز الإقليمية.**
- ✖ **ما زالت نسبة معالجة المياه داخل الأراضي الفلسطينية منخفضة، حيث بلغت (20%) في العام 2024، ولم يطرأ تغير كبير على نسبة الأسر المرتبطة بشبكات الصرف الصحي العامة في الضفة الغربية، إذ تصل إلى حوالي (39%)، ومن الجدير بالذكر أن عدد محطات معالجة المياه التي تلتزم بالمواصفة الفلسطينية لا يتجاوز (12) محطة فقط.**
- ✖ **تدني القدرة التخزينية لمشتقات البترول والغاز. يفتقر السوق الفلسطيني إلى أي مخزون احتياطي من الوقود، وذلك لغياب المستودعات المخصصة لتخزين مشتقات البترول، مما يجعل الاعتماد على التوريد اليومي من الجانب الإسرائيلي أمراً لا غنى عنه.**
- ✖ **نظام النقل والتوزيع الكهربائي ما زال بحاجة إلى تطوير وتعزيز، يعاني النظام الكهربائي الفلسطيني من عدم التواصل بسبب التشتت الجغرافي للمناطق الفلسطينية وتجزأتها، الأمر الذي يسبب عدم وجود شبكة طاقة وطنية موحدة لضمان استدامة الإمدادات، إضافة إلى ذلك لا يوجد قدرة على الربط على القدرات العالية مع دول الجوار.**
- ✖ **عدم الالتزام بتطبيق التشريعات المتعلقة بقطاع الطاقة وعدم اتساقها يستدعي إجراء مراجعة شاملة لضمان تحسين فعاليتها، كما تبرز الحاجة إلى تقليل عدد المؤسسات العاملة في هذا القطاع لتبسيط الإجراءات وتسهيل الأمور على المستثمرين.**
- ✖ **قدم المعدات التابعة لوزارة الأشغال العامة والإسكان وعدم توفرها في جميع مديريات الوزارة يشكلان عبأ كبيراً ويحدان من فاعلية العمل، ما يعيق الجهود المبذولة لإزالة الدمار الناتج عن الاحتلال. ذلك لأن الأضرار تتكرر وتشمل المباني وشبكات الطرق والبنية التحتية بشكل عام. هذا الواقع تسبب في عدم القدرة على تنفيذ أعمال الصيانة أو معالجة الأضرار بشكل فوري، أو حتى إعادة تأهيل شبكات الطرق بكفاءة، خاصة في ظل توسع الاعتداءات الإسرائيلية واستهدافها المتكرر للبنية التحتية.**

✖ **عرقلة جهود الإغاثة.** إن الحصار المشدد الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء العدوان على سكان قطاع غزة، وما يتبعه من منع وعرقلة دخول المساعدات الإغاثية بكافة أشكالها، وقطع الخدمات الأساسية، تسبب في تفاقم الأوضاع الإنسانية الصعبة وزيادة المعاناة اليومية للسكان. هذا الحصار المستمر أحدث تأثيراً طويلاً الأمد على الحياة اليومية لأهالي القطاع. ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة لتنظيم وتنسيق الدعم الإنساني عبر التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بالإغاثة، فإن إعادة احتلال معبر رفح وإغلاقه بشكل كامل، إلى جانب القيود المشددة التي يفرضها الاحتلال، أعاقَت جهود إيصال المساعدات الضرورية لإنقاذ الأرواح، مما أدى إلى تعميق الأزمة الإنسانية الكارثية في القطاع.

✖ **تراجع حصة الفرد في قطاع غزة من مياه الشرب بنسبة 96.5%.** يشهد قطاع المياه في غزة أزمة حادة تُنذر بكارثة حقيقية، حيث أسفر العدوان الإسرائيلي المستمر عن انقطاع شامل لإمدادات المياه والكهرباء والوقود، إضافة إلى تدمير معظم الشبكات والخطوط الناقلة والمضخات الرئيسية، وخروج عدد كبير من آبار البلديات عن الخدمة. هذا التدهور الحاد أدى إلى انخفاض كبير في نصيب الفرد من مياه الشرب، إذ يُقدر حالياً ما يمكن للمواطن في غزة الحصول عليه يومياً ما بين 3-15 لتراً فقط، نتيجة لتراجع قدرة إنتاج المياه بنسبة 95%.

✖ **تعرض قطاع المياه في الضفة الغربية لانتهاكات ممنهجة ومباشرة من قبل جيش الاحتلال،** الذي ألحق أضراراً جسيمة بالعديد من خطوط وشبكات المياه. هذه الاعتداءات أدت إلى انقطاع المياه عن العديد من المناطق، خاصة في المخيمات والمدن التي تشهد اجتياحات متكررة مثل (جنين وطولكرم وطوباس ونابلس)، ما تسبب بأزمة حادة في مياه الشرب، وأجبر ذلك السكان على الاعتماد على شراء المياه من الصهاريج، مما شكل عبئاً مالياً إضافياً عليهم وزاد من معاناتهم اليومية.

✖ **توقف كافة محطات معالجة المياه العادمة في قطاع غزة عن العمل.** تعرضت منظومة الصرف الصحي في القطاع لأضرار جسيمة بسبب القصف الهجمي، ونتج عن ذلك توقف محطات معالجة الصرف الصحي الست عن العمل، والتي كانت تعالج ما يقارب (175) ألف متر مكعب يومياً من مياه الصرف الصحي، مما أدى إلى تدفق المياه العادمة دون معالجة إلى البيئة المحيطة، مما يؤدي إلى تلوث بيئي واسع النطاق وزيادة في المخاطر الصحية على السكان والنازحين، حيث تصاعدت حالات الإصابة بالأمراض بشكل ملحوظ وسط التدهور الحاد في الخدمات الصحية منذ اندلاع الحرب.

✖ **تواجه الحكومة تحديات كبيرة في إعادة إعمار المناطق التي تتعرض للاجتياحات والاعتداءات في الضفة الغربية،** خاصة في مخيمات اللاجئين. هذه الاجتياحات تؤدي إلى تدمير واسع للبنية التحتية الأساسية وانقطاع الخدمات الحيوية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي عن السكان، ويزيد تكرار الهجمات والاقتحامات، وما يرافقها من أعمال تدمير وتجريف، من صعوبة جهود الحكومة لإعادة التأهيل والإعمار، متسبباً في تأخير العمل وارتفاع التكاليف بشكل ملحوظ.

✖ **صعوبة حصر وتقييم الأضرار** تزداد تعقيداً في ظل استمرار حرب الإبادة على قطاع غزة، حيث يتواصل القصف العشوائي باستخدام الآلة الحربية الإسرائيلية ليطال كافة المناطق والمباني بما يشمل الأبراج السكنية، والمقار الحكومية والخاصة، والمراكز الصحية والتعليمية، والمرافق العامة، والبنية التحتية من شبكات كهرباء ومياه وطرق واتصالات. هذا الوضع أدى

إلى إعاقة كبيرة لقدرة الجهات الحكومية والمؤسسات الدولية على القيام بالمسوح الميدانية وتقييم الأضرار التي لحقت بمختلف القطاعات، وبالتالي تحديد الاحتياجات الضرورية لإعادة الإعمار والتأهيل. حالياً، تعتمد التقديرات الأولية لحجم الدمار والأضرار على تحليل صور الأقمار الصناعية التي تنفذها بعض المؤسسات الدولية مثل مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (UNOSAT). إن إجراء تقييم شامل للأضرار يُعتبر خطوة أساسية ومحورية لوضع خطط إعادة الإعمار وترميم ما دمره الاحتلال.

✖ **ضعف قدرة شبكات الكهرباء على استيعاب الطاقة المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة، وذلك بسبب رفض الجانب الإسرائيلي السماح بإنشاء نظام نقل كهربائي فلسطيني مستقل.** هذا النظام من شأنه أن يساهم في تعزيز التخطيط المنهجي للقطاع ويساعد على استيعاب مشاريع التوليد المحلية بشكل أفضل.

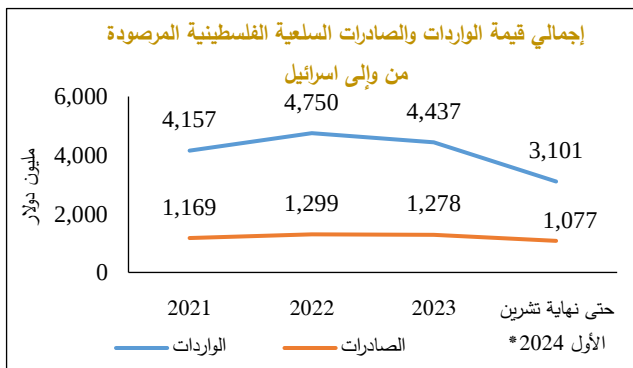
✖ **صعوبة الترويج لفلسطين كمركز جذب سياحي آمن ومميز.** التحدي في الترويج لفلسطين كوجهة سياحية آمنة ومميزة يبرز بشكل كبير نتيجة الأحداث والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في مختلف المناطق الفلسطينية. هذا الواقع يترك أثراً سلبياً على أداء القطاع السياحي بأكمله، مما يؤدي بدوره إلى تراجع نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

✖ **قيود الحركة وإجراءات الاحتلال لإدخال المواد.** إن سيطرة الجانب الإسرائيلي على الحدود والمعابر يعيق إدخال المواد والمعدات وقطع الغيار الخاصة بصيانة وتطوير منشآت قطاعي الكهرباء والمياه وإستيراد التكنولوجيا الحديثة.

✖ **الاعتداءات الإسرائيلية والمماطلة في منح الموافقات وخاصة للمشاريع في قطاعي المياه والطاقة التي تقع في المناطق الفلسطينية المسماة "ج"،** وعرقلة تنفيذ مشاريع البنية التحتية من خلال منع المقاولين من الوصول إلى تلك المناطق ومصادرة المعدات وتطبيق الغرامات وتدمير لبعض المشاريع المنفذة في المناطق المهمشة والأغوار، هذا بالإضافة إلى تدمير البنى التحتية بشكل ممنهج في قطاع غزة.

✖ **التحرر من التبعية للاحتلال لا يزال يتطلب المزيد من العمل والجهود،** حيث تظهر البيانات المتعلقة ببعض مدخلات الإنتاج أن الارتباط باقتصاد الاحتلال ما زال قائماً بشكل وثيق ومعقد، مما يستدعي وضع وتنفيذ سياسات إضافية لتحقيق انفكاك اقتصادي تدريجي. وقد تم تحديد مجموعة من العناصر الرئيسية ضمن مدخلات الإنتاج ومجالات الترابط مع اقتصاد الاحتلال التي تستدعي معالجة فاعلة، منها:

1. الصادرات والواردات مع الاحتلال

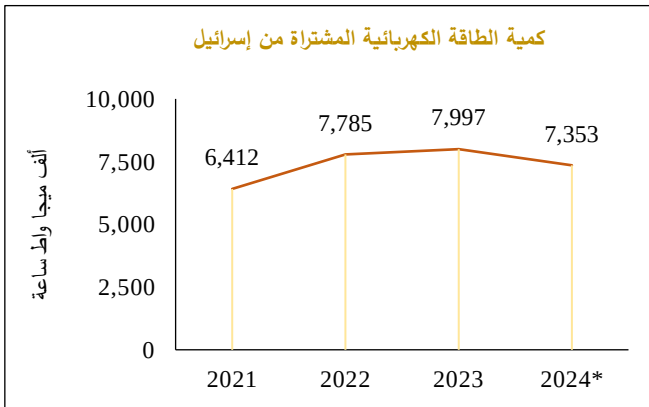


تُظهر البيانات الخاصة بالصادرات والواردات الفلسطينية وميزان التجارة الخارجية استمرار الاعتماد الكبير على دولة الاحتلال، ويوضح الرسم البياني المجاور لتطور الصادرات والواردات السلعية المرصودة خلال الفترة من 2021 إلى 2024 أن الميزان التجاري لا يزال يميل لصالح الطرف الآخر. فمع نهاية تشرين أول 2024، بلغت قيمة الواردات السلعية حوالي (3.1)

مليار دولار، بينما لم تتجاوز قيمة الصادرات (1.08) مليار دولار، مما أدى إلى عجز تجاري يقدر بنحو (2.02) مليار دولار.¹¹

2. مصادر الطاقة المستوردة

تعد مصادر الطاقة من الركائز الأساسية لتحقيق الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال، إلا أن المعطيات الحالية تشير إلى

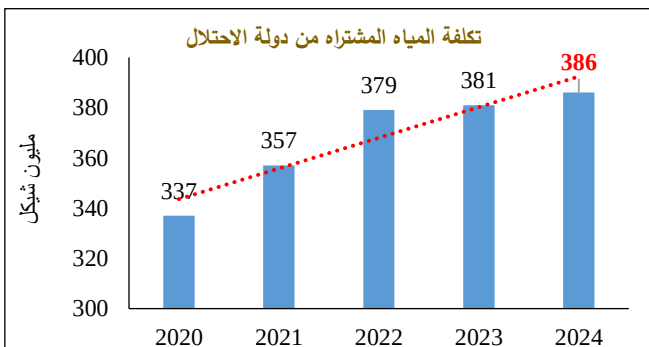


استمرار الاعتماد شبه الكامل على دولة الاحتلال في تأمين الطاقة بمختلف أشكالها. تُظهر البيانات أن معظم الوقود المستخدم في فلسطين، بما في ذلك السولار، البنزين، والغاز، يتم استيراده بشكل مباشر من الجانب الإسرائيلي، في الوقت ذاته، لا يمتلك السوق الفلسطيني أي مخزون احتياطي للوقود بسبب غياب المستودعات المخصصة لتخزين مشتقات البترول، ما يجعل توريد الوقود يعتمد على التزويد اليومي من

الجانب الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك، يتم تأمين حوالي 86% من احتياجات فلسطين من الطاقة الكهربائية من دولة الاحتلال.

3. المياه المستوردة

بالرغم من النقص الحاد وشح الموارد المائية المتاحة للمستهلك الفلسطيني، تبقى جهود الجانب الفلسطيني محدودة في تطوير



أو التحكم بمصادر مياهه بشكل كامل، حيث يخضع هذا الأمر لبنود الاتفاقية رقم 40 من اتفاقية أوسلو، التي تقيد مدى قدرة فلسطين على استثمار وتطوير مواردها المائية. تُظهر البيانات أن حوالي (101.5) مليون متر مكعب من الاستهلاك الفلسطيني للمياه خلال العام 2024 تم شراؤها من دولة الاحتلال، منها (88) مليون متر مكعب للصفة الغربية،

(13.5) مليون متر مكعب لقطاع غزة، وبلغت التكلفة الإجمالية لهذه الكميات حوالي (386) مليون شيكل خلال نفس العام. يوضح الرسم البياني المجاور تطور تكلفة المياه المشتراة من دولة الاحتلال خلال الفترة الممتدة بين الأعوام (2020-2024).

4. الترددات وشبكة الاتصالات

تواصل دولة الاحتلال فرض سيطرتها على الموارد الطبيعية الفلسطينية، بما في ذلك الطيف الترددي والمدى الرقمي، كما تستمر بإنشاء أبراج تقوية لشركات الاتصالات الإسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية، وتغرق المناطق الفلسطينية، خصوصاً تلك المصنفة "ج"، بالشرائح الإسرائيلية. ومؤخراً بدأت حكومة الاحتلال تحركاً لتدعيم وجود شركات الاتصالات الإسرائيلية

¹¹ بيانات العام 2024 المشار إليها في الرسومات بعلامة (*) هي بيانات أولية، وهي عرضة للتقحيح والتعديل.

وتقوية بثها وتحسن خدماتها في الضفة الغربية. هذا الأمر يتسبب بخسائر فادحة لقطاع الاتصالات الفلسطيني، تتخطى 75 مليون دولار سنوياً، بالإضافة إلى قيود مشددة يفرضها الاحتلال من شأنها عرقلة إدخال الأجهزة والمعدات اللازمة لتطوير الخدمات الجديدة وصيانة الشبكات.

هذه القيود تحرم شركات الاتصالات الفلسطينية المرخصة من القدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية، وتقديم خدمات موازية لتلك المتوفرة في دول العالم. ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة الفلسطينية لمواكبة التطور التكنولوجي العالمي واستخدامه لتعزيز التنمية، وتطوير الخدمات الحكومية عبر التحول نحو الخدمات الإلكترونية وتشجيع الاقتصاد الرقمي، تواجه هذه المحاولات معوقات عديدة بسبب سيطرة الاحتلال على هذا المجال؛ إذ تشترط أي تحسينات تكنولوجية موافقة الاحتلال، مما يفاقم الفجوة التقنية، وبينما تسعى دول الإقليم للانتقال إلى الجيل الخامس من الاتصالات، تبقى فلسطين عالقة في استخدام الجيل الثالث فقط، ما يعكس حجم الفارق الكبير في التطور التكنولوجي بين فلسطين ودولة الاحتلال ودول أخرى في المنطقة والعالم.



دولة فلسطين
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

تقرير الأداء الحكومي للعام 2024

يمكن الحصول على التقرير من خلال موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء palestinecabinet.gov.ps

للتواصل والإستفسار يرجى الإتصال على الرقم: 02-2969770 أو فاكس رقم: 02-2950979

أو على البريد الإلكتروني: Diwan@pmo.gov.ps

جميع الحقوق محفوظة للأمانة العامة لمجلس الوزراء ©2025، الماصيون – رام الله – فلسطين.